

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de L'enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed Boudiaf - M'sila

*Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion*

Département de Sciences Economiques



جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر النمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي

المباشر في الجزائر

دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1985-2013)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (أكاديمي) في العلوم الاقتصادية.

تخصص: اقتصاد كمي

إعداد الطالب:

❖ عزوز غربي

تاريخ المناقشة: 2015/06/04.

لجنة المناقشة:

رئيسا

مشرفا ومقررا

ممتحنا

- محادي سالم

- بن البار امحمد

- بن دقفل كمال

السنة الجامعية:

2015/2014

شكر و عرفان

الحمد لله المنعم الوهاب الولي الحميد والحمد لله بجميع محامده وكما ينبغي له من التحميد.

والحمد لله الذي أمر بشكره بالمزيد نحمده ونشهد أنه لا إله إلا الله هو المبدى المعيد، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله. اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه أئمة التوحيد.

والحمد لله الذي وفقنا لانجاز هذا العمل المتواضع وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وعليه فليتوكل المتوكلون.

فمن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله.

أتقدم بالشكر الجزيل، والامتنان العظيم، إلى الأستاذ المشرف بن البار امحمد،

أشكر، كل من أعانني في إنجاز هذا العمل خاصة عامر مرزوقي .

كما أقدم شكري إلى الأساتذة والأصدقاء، الذين لم يبخلوا عني بأرائهم ومساعداتهم.

عزوز

إهداء

الحمد لله الذي نفتح به الكلام والحمد لله الذي حمده أفضل ما جرت به الأقلام
سبحانه لا إله إلا هو السميع العليم.

انه لا يسعني في هذه اللحظات التي لعلي لا أملك أعلى منها أن أهدي ثمرة هذا
العمل المتواضع إلى:

- ❖ إلى ضياء قلبي ونور بصري، محمد صلوات الله وسلامه عليه.
- ❖ إلى ضياء حياتي أُمي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.
- ❖ الذي علمني أن الحياة كفاح ونضال أبي العزيز حفظه الله وأطال في عمره.
- ❖ الأعمدة التي أظل أرتكز عليها للصمود: إخوتي وأخواتي.
- ❖ إلى كل الأهل والأقارب.
- ❖ إلى جميع الأصحاب والرفقاء، بدون استثناء وإلى زملاء في الدراسة وفقهم الله
جميعاً.
- ❖ إلى من فتح هذه الوريقات وتصفحها من بعدي.

عزوز

فهرس المحتويات

الفهرس
التشكرات
الاهداء
الفهرس هرس..... II - II
فهرس الجداول و الاشكال..... II - II
مقدمة:..... ب-ي
الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.
تمهيد:..... 11
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر..... 12
المطلب الأول: مفهوم و أنواع الاستثمار..... 12
المطلب الثاني: مفهوم و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر..... 15
المطلب الثالث: أهمية و أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر..... 23
المطلب الرابع: محددات و آثار الاستثمار الأجنبي المباشر..... 24
المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي..... 33
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي..... 33
المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي..... 34

36.....	المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي.....
38.....	المطلب الرابع: بعض النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.....
41.....	المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.....
41.....	المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بعوائد التقدم التكنولوجي.....
42.....	المطلب الثاني: علاقة الاستثمار بسوق العمل.....
43.....	المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية.....
44.....	المطلب الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي.....
46.....	خلاصة الفصل.....
الفصل الثاني: تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو في الجزائر خلال الفترة (1990-2013).	
48.....	تم هيد:.....
49.....	المبحث الأول: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
49.....	المطلب الأول: ماهية المناخ الاستثمار.....
52.....	المطلب الثاني: الحوافز والضمانات المشجعة للاستثمار.....
59.....	المطلب الثالث: أهم محددات مناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر.....
62.....	المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر.....

المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....62
المطلب الثاني: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....70
المطلب الثالث: أهم الإصلاحات الاقتصادية لرفع معدلات النمو 1990-2014.....73
المبحث الثالث: تقييم المناخ الاستثمار الأجنبي في الجزائر.....81
المطلب الأول: المعوقات الاقتصادية.....81
المطلب الثاني: معوقات السياسية وأخرى.....84
المطلب الثالث: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....85
88..... خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1985-2013.
تمهيد:.....90
المبحث الأول: الاطار النظري للاقتصاد القياسي91
المطلب الأول: ماهية القياس الاقتصادي.....91
المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي البسيط.....95
المطلب الثالث: نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....99
المبحث الثاني: السببية و مشاكل القياس الاقتصادي103

103.....	المطلب الأول: مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.....
105.....	المطلب الثاني: مشكلة عدم ثبات التباين والتعدد الخطي.....
110.....	المطلب الثالث: دراسة السببية.....
112.....	المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1985-2013).....
112.....	المطلب الأول: النموذج المستخدم.....
116.....	المطلب الثاني: تقدير النموذج.....
124.....	المطلب الثالث: تشخيص النموذج.....
129.....	خلاصة الفصل.....
131.....	الخاتمة.....
135.....	الملاحق.....
144.....	قائمة المراجع.....
.....	الملخص.....

فهرس المجداول

والأشكال

فهرس الجداول		
29	العوامل الشرطية و الدافعة و الحاكمة للاستثمارات الأجنبية.....	جدول رقم(01-01)
93	يبين تطور المشاريع الاستثمارية (المحلية والأجنبية) المصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2002-2014.....	جدول رقم(1-2)
64	يبين نصيب الاستثمار الأجنبي من إجمالي المشروعات حسب تصريح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.....	جدول رقم(2-2)
66	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة التسعينات في الجزائر.....	الجدول رقم(3-2)
67	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2013.....	الجدول رقم(4-2)
71	توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة 2002-2014.....	الجدول رقم(5-2)
72	يبين توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق.....	جدول رقم(6-2)
78	تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة(1990-2000).....	الجدول رقم(7-2)
80	يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2013....	جدول رقم(8-2)
82	معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1996-2013).....	الجدول رقم (9-2)
112	يبين توزيع دارين واتسن لمناطق الرفض والقبول.....	الجدول رقم(1-3)
124	يظهر اختبار جرانجر للنسبية.....	الجدول رقم(2-3)
125	تقدير معادلة الانحدار باستخدام برنامج Eviews.....	الجدول رقم(3-3)
127	يبين المعنوية الإحصائية لمعالم للنموذج.....	الجدول رقم(4-3)
127	يبين تقدير النموذج بعد إسقاط التضخم باستخدام برنامج Eviews 8.....	الجدول رقم(5-3)
129	نتائج اختبار ستيودنت للنموذج المقدر.....	جدول رقم(6-3)
134	يبين نتائج اختبار ARCH.....	الجدول رقم(7-3)

فهرس الاشكال		
27	يمثل دورة حياة المنتج الدولي.....	الشكل رقم(1-1)
64	يبين تطور المشاريع الاستثمارية (المحلية والأجنبية) المصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2002-2014.....	شكل رقم: (1-2)
65	نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الاستثمارات المصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2002-2013.....	الشكل رقم(2-2)
69	تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2013.....	شكل رقم(2-4)
71	يبين توزيع الاستثمارات حسب القطاعات 202-2013.....	الشكل رقم (2-5)
73	يبين التوزيع الجغرافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002-2014.....	الشكل رقم(2-6)
78	يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2000).....	الشكل رقم (2-7)
81	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2013.....	الشكل رقم(2-8)
101	بين منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.....	الشكل رقم(3-1)
112	بين مناطق الرفض والقبول لاختبار دارين واتسون.....	الشكل رقم(3-2)
132	يوضح تحديد مناطق القبول والرفض لاختبار لدارين واتسون.	الشكل رقم(3-3)
133	القيم الحقيقية والمقدرة وبوافي النموذج.....	الشكل رقم(3-4)
133	يبين التوزيع الطبيعي للاخطاء.....	الشكل رقم(3-5)
135	يبين اختبار Recursive Residuals	الشكل رقم(3-6)
135	يبين اختبار CUSUM TSET	الشكل رقم(3-7)

مقدمة

تسعى جميع دول العالم إلى زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة الدول النامية للإستفادة من الكثير من المشروعات الاستثمارية التي عجزت عن تحقيقها وذلك لنقص ومحدودية إمكانياتها سواء كانت مادية أو بشرية ولأن الإستثمار الأجنبي المباشر يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة به تحاول هذه الدول جاهدة توفير كل الظروف اللازمة أو ما يعرف بمناخ الاستثمار لاستقطاب أكبر قدر ممكن منه .

ويعتبر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا ذات الأهمية للدول المضيفة نظرا للمنافع التي يولدها مقارنة بالأنواع الأخرى من تدفقات رؤوس الأموال الخارجية، حيث لا تقتصر أهميته على انه مجرد آلية لجذب التدفقات المالية الأجنبية فقط، بل إنشاء علاقات دولية تسمح للدول المضيفة بالإنفتاح على العالم الخارجي والحصول على إمتيازات أكبر (تكنولوجيا، المهارات والخبرات).

ولقد برهنت الزيادة المتسارعة في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر خاصة في الوقت الراهن على تنافس الدول من أجل الحصول على هذه التدفقات وذلك بتحسين مستوى إقتصادها، خاصة منها النمو الإقتصادي.

تحاول الدول النامية ومن بينها الجزائر جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها والظفر بمزاياه، وذلك من خلال إتباع سياسات اقتصادية مناسبة، واستخدامها للعديد من الحوافز والضمانات لدفع وتطوير المناخ الاستثماري بها. ورغم ما بذلته الجزائر من مجهودات من أجل تحسين عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وما تزخر به من مؤهلات إلا ان هناك جملة من العوائق التي قللت من جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر.

أولاً: الإشكالية:

نظرا لتزايد الاهتمام بظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة حدة المنافسة بين الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، من أجل استقطاب هذا النوع من الاستثمارات واختلاف سياسات كل دولة من أجل تهيئة المناخ الاستثماري بما يتوافق ورغبات المستثمر الأجنبي

من أجل السعي وراء زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وعليه ومن هذا المنطلق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة على النحو التالي:

- ما مدى تأثير النمو الاقتصادي على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1985-2013)؟

وللإلمام أكثر بالموضوع وللإجابة على السؤال قمنا بتجزئة هذه الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تمثلت فيما يلي:

- ما هو مفهوم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟
 - ما هو مفهوم النمو الاقتصادي؟ وماهي علاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر؟
 - ما هي محددات الاستثمار الأجنبي المباشر؟
 - ما هو حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2013؟
 - هل استطاعت الجزائر تحقيق ما كان مرغوبا أو ما كان منتظرا من الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل مختلف السبل التي سلكتها لاستدراجه؟
 - هل توجد علاقة سببية بين المتغيرات (سعر الصرف، التضخم، النمو الاقتصادي) والاستثمار الأجنبي المباشر؟
 - هل يمكن بناء نموذج قياسي يبرز أثر النمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر؟
- ثانيا: الفرضيات:

- ❖ النمو الإقتصادي من أهم العوامل الجاذبة للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- ❖ المناخ الاستثماري بالجزائر متنوع وخصب وجذاب لكل المتعاملين الاقتصاديين لكن يحتاج إلى مقومات تفعيله.
- ❖ تلعب الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجبيين دورا مهما في تحسين مناخ الاستثمار.
- ❖ يختلف تأثير النمو الإقتصادي على الإستثمار الأجنبي المباشر من دولة لأخرى باختلاف مقومات كل إقتصاد.

❖ وجود علاقة سببية تتجه من المتغيرات (النمو الاقتصادي، التضخم، سعر الصرف) إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ يوجد أثر موجب ومعنوي للمتغيرات (النمو الاقتصادي، التضخم سعر الصرف) على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
ثالثا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في مدى الإهتمام المتزايد بالإستثمار الأجنبي المباشر خاصة في وقتنا الراهن من جهة وأهمية محدداته في إقتصاد البلد المضيف من جهة أخرى زيادة على العلاقات والروابط التي تنشأ بسببه بين مختلف الدول واستفادت هذه الأخيرة من خبرات ومهارات جديدة وكذلك تكنولوجيا متطورة هذا فضلا على الفائدة التي يعود بها على المؤشرات الاقتصادية نتيجة انسياب رؤوس الأموال الأجنبية نحو مختلف القطاعات.

رابعا: أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى التطرق للنقاط التالية:

• معرفة الوسائل التي من خلالها نستطيع جذب الفرص الإستثمارية والإستفادة منها قدر الإمكان.

• التعرف على ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.

• معرفة معيقات ومدى التأخر في تحصيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

• إظهار العلاقة بين النمو الإقتصادي والإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

• معرفة حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

• التعرف على كيفية بناء نموذج قياسي يسمح لنا بدراسة أثر النمو الإقتصادي على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

خامسا: حدود الدراسة:

نقوم في هذه الدراسة بقياس أثر النمو الإقتصادي على الإستثمار الأجنبي المباشر وذلك بأخذ حالة الجزائر كظرف مكاني لموضوع الدراسة وكإطار زمني اخترنا الفترة الممتدة بين 1985 - 2013 ذلك لما تزامنت مع التحولات التي شهدتها الجزائر.

سادسا: أسباب إختيار الموضوع:

- 1- الكشف عن طبيعة العلاقة بين النمو الإقتصادي والإستثمار الأجنبي المباشر.
- 2- إثراء الرصيد العلمي بدراسة جديدة.
- 3- إهتمامات الدول النامية المتزايدة بشأن الإستثمار الأجنبي المباشر ومزاياه.

سابعا: منهج الدراسة:

سيتم إعتداد المنهجين التاليين:

- المنهج الوصفي التحليلي (مفاهيم _ نظريات _ معطيات).
- المنهج التحليلي الكمي (أساليب قياسية) تحديد المتغير التابع والمتغير المستقل وذلك حسب النظرية الإقتصادية وإعتدادا على برنامج (Eviews -8) لمعالجة البيانات.

ثامنا: تقسيمات الدراسة:

في هذه الدراسة والقائمة تحت عنوان أثر النمو الإقتصادي على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة ما بين (1985-2013) قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية وفيها يتناول **الفصل الاول** الإطار النظري والمفاهيمي حول الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي أما **الفصل الثاني** فنتناول فيه تحليل واقع النمو الإقتصادي والإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) وفيما يخص **الفصل الثالث والأخير** فنتناول فيه دراسة قياسية لأثر النمو الإقتصادي على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة 1985-2013.

تاسعا: الدراسات السابقة:

✓ مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة -حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية جامعة الجزائر، 2005-2006. وقد قسم الباحث دراسته إلى ثلاثة فصول حيث تناول في الفصل الأول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة، أما الفصل الثاني فكان بعنوان دور الاستثمار الأجنبي في ظل سياسات التنمية المستدامة، وفي الفصل الأخير تناول واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر.

من أهم نتائج البحث:

- يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي بالنسبة للدول النامية.

- يرتبط حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلد ما بما يقدمه هذا البلد من حوافز وامتيازات مختلفة.

- إن توفير المناخ المناسب للاستثمار وكذا تحقيق الاستقرار السياسي هو الذي يؤثر في ثقة المستثمر الأجنبي ويدفعه لتوجيه استثماراته إلى بلد دون الآخر.

✓ يونس دحماني، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية للواقع والآفاق)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر-3، جوان 2010. وقد قسم هذه الدراسة إلى أربع فصول حيث تناول في الفصل الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر أما الفصل الثاني فتناول علاقة الاستثمار الأجنبي بالنمو الاقتصادي أما في ما يخص الفصل الثالث فتناول الإجراءات والأطر المنظمة للمناخ الاستثماري في الجزائر وتناول في الفصل الرابع والأخير الاستثمار الأجنبي في الجزائر مع الإشارة إلى حالته بالمغرب وتونس.

ومن أهم ما توصل إليه الباحث من نتائج ما يلي:

- أن هناك علاقة قوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، كما أن معظمها جاءت موافقة للنظريات الاقتصادية في نوع العلاقة.

- في المدى القصير لم تتغير نوع العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المفسرة له، كما أثبتت الدراسة أنه لكي تؤثر هذه المحددات في الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن تتضافر مع بعضها البعض.

✓ قويدري نور الدين، الإصلاحات الجبائية وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1992-2008)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، فرع اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009-2010. وقد قسم الباحث هذه الدراسة إلى أربعة فصول تناول الفصل الأول الإطار النظري لإصلاح النظام الجبائي وفي الفصل الثاني الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، أما في ما يخص الفصل الثالث فتناول الإصلاح الجبائي كأداة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي الفصل الأخير تناول دراسة تحليلية لأثر الإصلاحات الجبائية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1992-2008).

ومن النتائج التي توصل إليها الباحث:

- أن مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يتغير ويتطور بتطور الظروف والأوضاع الاقتصادية على المستوى الدولي.

- إن الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والغير المباشر يكمن في كون الأول يتميز عن الثاني بعنصر المراقبة والسيطرة الدائمة الكلية أو الجزئية على الإدارة والتنظيم للمستثمر الأجنبي في المشروع المتواجد بالاقتصاد المضيف.

- تتوقف حركة الاستثمار الأجنبي المباشر على عدة عوامل يأتي في مقدمتها الاستقرار السياسي والاقتصادي تليه كل من البنية التحتية وتكلفة عوامل الإنتاج وحجم السوق.

- الضريبة أداة مهمة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، بحيث تطور دورها من وسيلة لتمويل التدخلات العمومية إلى آلية مساهمة في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية.

عاشرا: صعوبات الدراسة.

- غزارة المعلومات لكبر حجم وتشعب الموضوع الذي له علاقة بعدة قضايا محلية وخارجية، لا يمكن الدخول والتوسع فيها ما جعلنا نختصر الكثير من المعطيات التي بإمكانها أن تكون هامة ومفيدة للبحث.

- صعوبة إيجاد الاحصائيات والتعامل مع السلاسل خاصة منها التي تعاني من عدم الاستقرار.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار

الأجنبي المباشر والنمو

الاقتصادي

تمهيد :

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر محور اهتمام الكثير من المفكرين الاقتصاديين ورجال الأعمال والحكومات في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء منذ بداية النصف الثاني للقرن الماضي، باعتباره أحد المظاهر الأساسية للعولمة المعاصرة .

ويتركز الجدل الدائر حول انعكاساته على ديناميكية التنمية في الاقتصاديات المضيئة خاصة النامية منها وقبل الخوض في ذلك يتسنى لنا الخوض في طبيعة هذا النوع من الاستثمارات وأشكاله المختلفة والفروق الأساسية بينها من حيث الميزات والعيوب بالنسبة للأطراف المتعاقدة (المحلية والأجنبية).

وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

لكن قبل ذلك ارتأينا أن نعرف الاستثمار بشكل عام:

المطلب الأول: مفهوم وأنواع الاستثمار.

أولاً : تعريف الاستثمار لغة:

الاستثمار في اللغة مشتق من الثمر، أي حمل الشجر، وأثمر الشجر خرج ثمره وأثمر الرجل، كثر ماله، والثمر بمعنى المال، أو بمعنى الذهب والفضة، وثمر ماله: نماه. عرف مجمع اللغة العربية الاستثمار بأنه "استخدام الأموال في الإنتاج إما مباشرة بشراء الآلات والمواد الأولية، وإما بطريقة غير مباشرة ك شراء الأسهم والسندات"¹.

ثانياً: تعريف الاستثمار اصطلاحاً:

ومن الممكن، تعريف الاستثمار بأنه "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة لفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية لتلك الأموال والنقص المتوقع في تلك الأموال بفعل التضخم والمخاطرة الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية"².

ويمكن تعريفه أيضاً على أنه استثمار للأموال في أصول سوف يتم الاحتفاظ بها لفترة زمنية معينة على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائداً في المستقبل. معنى ذلك أن الهدف من الاستثمار هو تحقق عائد يساعد على زيادة ثروة المستثمر³.

¹ -عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 03.

² -مروان شموط وكنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار، جامعة القدس المفتوحة، 2008، ص 06.

³ -محمد الحناوي ونهال فريد مصطفى، مبادئ وأساسيات الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص 18.

- المفهوم الاقتصادي:

هو توظيف المنتج لرأس المال من خلال توجيهه نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع وخدمات تشبع الحاجات الاقتصادية للمجتمع وزيادة رفاهيته. أو هو ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك و يعاد استثماره في العمليات الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج و توسيعه أو المحافظة عليه مما يجعله يحقق إضافة حقيقية لاقتصاد البلد وهو القيمة الإجمالية للأصول الحقيقية المنتجة خلال فترة من الزمن والذي يساهم في زيادة التراكم الرأسمال . وهناك من عرف الاستثمار بأنه استخدام المدخرات في تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لإنتاج السلع والخدمات وللحفاظ على الطاقة الإنتاجية القائمة وتوسيعها¹.

-المفهوم المحاسبي:

الاستثمار في هذا المفهوم هو كل الأملاك والقيم المادية المتحصل عليها من طرف المؤسسة، إما عن طريق الشراء أو بوسائل المؤسسة الخاصة، وتستعمل هذه الأملاك لغرض الاستغلال وليس للبيع.

ويقترن الاستثمار في هذا المفهوم على ما يحتوي عليه الصنف الثاني من المخطط المحاسبي الوطني، ويحتل المكانة الأولى في أصول المؤسسة وذلك حسب درجة سيولتها².

-المفهوم القانوني:

يتصف هذا المفهوم بالتعدد نظرا لتعدد المصادر القانونية من دولية ووطنية:

- الفقه القانوني: هو تحرك رؤوس الأموال من أي بلد بغير تنظيم سواء كانت هذه الأموال طويلة أو قصيرة الأجل.
- الفقه الدولي: الاستثمار في القانون الدولي هو قرار تخصيص الأموال لنشاط إنتاجي معين³.

¹-خير قدور، الاستثمار الأجنبي في الجزائر بين الإصلاح والواقع، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2002، ص 02.

²-بوتين محمد، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1994، ص 96.

³-محمد عبد العزيز عجا يمي، النقود والبنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1997، ص 177.

- المفهوم المالي:

يقصد بالاستثمار حسب هذا المفهوم على أنه توجيه الأموال المتاحة من أجل

الحصول على أصول صناعية أو مالية، المتمثلة في الثابت المجمدة وسندات
المساهمة¹.

ثالثا: أنواع الاستثمار.

وتتقسم الاستثمارات إلى:

1) الاستثمارات وفقا لطبيعتها:

❖ استثمارات حقيقية أو عينية Real investment:

تشتمل على الإنفاق على الأصول الإنتاجية أو السلع الاستثمارية الجديدة وتؤدي إلى
خلق قيم جديدة.

إن لهذه الاستثمارات علاقة بالبيئة ولها كيان مادي ملموس وأهم ما يميزها هو عنصر
الأمان غير أنها تعاني من مشكل السيولة. ومن أهم أدوات الاستثمار الحقيقي العقارات
السلع... الخ.

❖ استثمارات غير حقيقية أو مالية:

لا تؤدي إلى خلق القيم وإنما إلى انتقالها من شخص لآخر لتمويل الأنشطة العينية،
وهي تشتمل على تداول الأدوات المالية مثل الأسهم والسندات.

وهي تمثل أيضا حقوقا تنشأ عن معاملات مالية بين الناس وتتميز بمايلي:

- وجود أسواق منظمة بدرجة عالية من التنظيم تسهل التعامل بالاصول المالية.
- انخفاض تكاليف المتاجرة بالأوراق المالية.

¹- عبد القادر مطاي، الإصلاحات المصرفية ودورها في جذب وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، قسم
العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، جوان، 2006، ص13.

• وجود وسطاء ماليين متخصصين.

• الانتشار الواسع للأدوات المالية الاستثمارية¹.

1) الاستثمارات وفقا لآجالها:

❖ استثمارات قصيرة الاجل Short-Term investment:

تكون مدة التوظيف في هذا النوع من الاستثمارات قصيرة لا تزيد عن سنة كأن يقوم أحد المستثمرين بإيداع أمواله لدى البنك لمدة لا تزيد عن سنة أو يقوم بشراء أذونات الخزنة او سندات قصيرة الأجل صادرة عن مؤسسات مختلفة، تهدف هذه الاستثمارات إلى توافر السيولة النقدية إضافة إلى تحقيق بعض العوائد، وهي تتميز بتوافر سوق لتداولها .

❖ استثمارات متوسطة الاجل Medium- Term investment:

تكون مدة التوظيف في هذه النوع من الاستثمارات أطول من النوع السابق، حيث قد تصل إلى خمس سنوات ومثالها أن يقوم شخص ما بإيداع مبلغ من المال في المصرف لمدة خمس سنوات أو أن يقوم بشراء أوراق مالية لمدة لا تزيد عن خمس سنوات أو استئجار أصل ما وتشغيله ضمن المدة المذكورة.

❖ استثمارات طويلة الاجل Long- Term investment:

تتجاوز مدة توظيف الأموال وفقا لهذا النوع من الاستثمارات خمس سنوات فقد تصل الى 15 سنة أو أكثر ومثال هذا النوع من الاستثمارات تأسيس المشروعات، وإيداع الأموال لدى البنوك، والاكنتاب في أوراق مالية طويلة الاجل كالأسهم، ويكون الغرض الأساسي من هذه الاستثمارات تحقيق عائد مرتفع من خلال الاحتفاظ بالأصول المستثمرة لفترة طويلة نسبيا.

2) الاستثمارات حسب الجنسية:

¹ -مروان شموط وكنجو عبود كنجو، مرجع سابق، ص21.

يمكن تصنيف الاستثمارات حسب موقعها الجغرافي إلى نوعين وهي: الاستثمارات المحلية، الاستثمارات الخارجية.
أ- استثمار محلية أو وطنية:

وهي الأصول و الاستثمارات الأخرى التي ينشئها المستثمرون سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين، أو تلك التي تقوم بها الدولة دون النظر إلى مصدر تمويل تلك الاستثمارات سواء كانت محلية أو خارجية، ويمكن أن تكون قصيرة أو طويلة الأجل.
ب- استثمار أجنبية:

عرفت الاستثمارات الخارجية كأحدى وسائل المهمة في تنمية الموارد الوطنية للدول منذ زمن بعيد، وتطورت هذه الاستثمارات بشتى صورها وأشكالها بعد الحرب العالمية الثانية، عندما اتجهت بعض الدول وخاصة الصناعية عن طريق مؤسساتها العامة والخاصة إلى البحث عن أسواق في الخارج تستثمر فيها رؤوس أموالها، أو أسواق تؤمن من خلالها الموارد الطبيعية والخام لتشغيل مصانعها، وأخذت الاستثمارات الخارجية منذ تلك الفترة تتطور بشكل سريع و تأخذ أشكالاً مختلفة¹.

✓ الاستثمار الأجنبي الغير مباشر:

هي تلك الاستثمارات التي يحصل فيها المستثمر على عائد رأسمالي، دون أن تكون له السيطرة على المشروع ولا تنتقل على أثر هذه الاستثمارات المهارات والخبرات الفنية والتكنولوجيا الحديثة المرافقة لرأس المال كما هو الحال في الاستثمار المباشر.
وتأخذ الاستثمارات الأجنبية الغير مباشرة، أو كما يسميها البعض بالاستثمارات المالية شكل الاستثمار في حافضة الأوراق المالية.

¹-حامد العربي الحضري، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000، ص (21-26)

ويقصد به: الاكتتاب في السندات والأسهم التي تصدرها الدولة أو المشروعات التي تقام

بها¹.

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر:

هو استثمار الشركات أو الأفراد في أصول حقيقية أو مالية خارج موطنهم، إذ أنه كثيرا ما تلجأ الشركات أو الأفراد إلى الاستثمار في دول أخرى سعيا منهم وراء تحقيق أهداف محددة².

المطلب الثاني: مفهوم و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي:

يقصد بالاستثمار الأجنبي كل استثمار يتم خارج موطنه بحثا عن دول مضيضة سعيا وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجيال طويلة الأجل³.

(1) مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمكن تعريفه بأنه "إقامة مشروعات مملوكة ملكية كاملة لمستثمرين أجنب، أو ملكية حصص تمكنهم من السيطرة على إدارة هذه المشروعات، أو تعطيمهم حق المشاركة في هذه الإدارة، ويقوم المستثمرون الأجنب بهذا النوع من الاستثمار من خلال إيجاد فروع للشركات الأجنبية أو شركات تابعة أو مشروعات مشتركة⁴.

يقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشر تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة.

¹ -نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 56.

² -حسني علي خريوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران، عمان، الأردن، 1999، ص 184.

³ -فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 23.

⁴ -عمر هاشم محمد صدقة، مرجع سابق، ص 09.

ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بطابع مزدوج الأول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الأجنبي في البلد المضيف والثاني ملكيته الكلية أو الجزئية للمشروع¹.

وعرفه فريد النجار بأنه "يقصد بالاستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة أي تأسيس شركات أو دخول شركاء في شركات لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة².

ثانيا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على التملك الجزئي أو المطلق للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار سواء كان مشروع للتسويق أو البيع أو التصنيع والإنتاج أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي.

➤ الاستثمار المشترك:

وهو كل استثمار يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين من خلال شركة دولية النشاط ويتم في شكل مشروعات اقتصادية وينطوي على عمليات إنتاجية وتسويقية ومالية وبالتالي فالاستثمار المشترك، هو اتفاق طويل الاجل بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي والطرف الوطني هنا قد يكون قطاعا خاصا أو قطاعا عاما، ومشاركة الطرف الأجنبي هنا يأخذ عدة أشكال، سواء في شكل مالي أو خبرة ومعرفة أو عمل أو تكنولوجيا أو تقديم معلومات أو تقديم سوق³.

(1) مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة:

أولا: من حيث المزايا

¹-نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 31.

²-فريد النجار، مرجع سابق، ص 24.

³-عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها.شركاتها.تداعياتها)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص184.

يمكن القول بأن الاستثمار المشترك بصفة عامة يساهم (إذا أحسن تنظيمه وتوجيهه أو إدارته) في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية وخلق فرص جديدة للعمل وما يرتبط بها من منافع أخرى، بالإضافة الى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد... الخ. وكذلك تنمية قدرات المديرين الوطنيين وخلق علاقات تكامل اقتصادية راسية أمامية وخلفية مع النشاطات الاقتصادية والخدمات المختلفة بالدول المضيفة.

وبالنسبة للدول النامية بصفة خاصة يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أنواع أو أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولاً في معظم هذه الدول. ويرجع هذا الى أسباب سياسية واجتماعية من أهمها:

- تخفيض درجة التحكم من الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني ومن ثم ترتفع درجة استقلال هذه الدول عن الدول المتقدمة.
- بالإضافة الى أن هذا النوع من الاستثمار يساعد في تنمية الملكية الوطنية، وخلق طبقات جديدة من رجال الاعمال الوطنيين.

ثانياً: من حيث العيوب.

هذا النوع من الاستثمارات بالمقارنة بالاستثمار الذي ينطوي على التملك المطلق

للطرف الأجنبي لمشروع الاستثمار فتكمن في الاتي:

- حرمان الدول المضيفة من المزايا السابقة اذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار.
- أن تحقق المنافع المذكورة وغيرها يتوقف على مدى توفر الاستعداد الجيد وتوفر القدرة الفنية والإدارية والمالية للطرف المحلي للمشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول المتخلفة.

- أن مساهمة مشروعات الاستثمار المشترك في تحقيق أهداف الدول النامية الخاصة بتوفير العملات الأجنبية(راس المال الأجنبي) وتحسين ميزان المدفوعات وغيرها مما ذكر سلفا أقل كثيرا بالمقارنة بمشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي.
- نظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني فقد يؤدي هذا الى صغر حجم المشروع مما يصبح من المحتمل جدا أن تقل اسهامات هذا المشروع في تحقيق أهداف الدولة الخاصة مثلا بزيادة فرص التوظيف، والتحديث التكنولوجي، وإشباع حاجة السوق المحلي من المنتجات، وانخفاض تدفق العملات الأجنبية¹.

2- مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:

أولا:المزايا.

- بالنسبة للمستثمر الأجنبي يحقق له نظام المشاركة بعض المزايا نذكر منها:
 - تكفل صيغة المشاركة للمستثمر الأجنبي قدرا من الطمأنينة على المشروع الاستثماري الذي يشارك فيه، لان حكومة الدولة المضيفة بدأت تنظر الى المستثمر الأجنبي الشريك على أنه معاون وليس أجنبيا مستغلا.
 - صيغة المشاركة تضيف على المشروع الاستثماري الذي يشارك فيه المستثمر الأجنبي الصيغة الوطنية، ومن ثم تخفف من نظرة العداة التي قد يشعر بها المستثمر الأجنبي في الدول النامية².
 - صيغة المشاركة تمكن المستثمر الأجنبي من الحصول على مزايا وتسهيلات بخلاف لو كان يسيطر على المشروع بمفرده، من ذلك تسهيل التعامل مع الأجهزة الحكومية وإدارتها المتخصصة، وأذات الصلة بمجال النشاط الاستثماري³.

¹ عبد السلام أبو قحف، السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب، الإسكندرية، 1989، ص 27-26.

² نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سابق، ص 43.

³ نزيه عبد المقصود مبروك، المرجع السابق، ص 43.

- يساعد الاستثمار المشترك (في حالة نجاحه) في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على انشاء وتملك مشروعات استثمارية تملكا مطلقا.
- يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار تفضيلا لدى الشركة في حالة عدم سماح الحكومة المضيفة لهذه الشركة بالتملك المطلق لمشروع الاستثمار خاصة في بعض أنواع ومجالات النشاط الاقتصادي كالزراعة أو البترول أو صناعة الكهرباء أو التعدين.
- يفضل الاستثمار المشترك في حالة عدم توافر الموارد المالية والبشرية والمعرفة التسويقية الخاصة بالسوق الأجنبي لدى الشركة متعددة الجنسيات اللازمة للاستغلال الكامل للسوق الأجنبي المعين.
- يساعد هذا الشكل من الاستثمار على سرعة التعرف على طبيعة السوق المضيف وانشاء قنوات للتوزيع وحماية مصادر المواد الخام والأولية للشركة الأم.
- الاستثمار المشترك يساعد في تخفيض الاخطار التي تحيط بمشروع الاستثمار خاصة الاخطار الغير تجارية مثل التاميم والمصادرة، فضلا عن تخفيض حجم الخسائر الناجمة من التعرض لاي خطر تجاري.
- الاستثمار المشترك يساعد في تسهيل مهمة الطرف الأجنبي على الحصول على القروض المحلية والحصول على المواد الخام الأولية اللازمة للشركة الأم¹.

ثانيا: العيوب.

بخصوص عيوب الاستثمار المشترك في وجهة نظر الطرف الأجنبي فيمكن ذكر

الاتي:

- احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار (الطرف الوطني والطرف الأجنبي)، خاصة في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة في المساهمة برأس المال في مشروع الاستثمار. وهذه النسبة قد لا تتفق وأهداف الطرف الأجنبي خاصة تلك الأهداف

¹ - عبد السلام أبو قحف، السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص: 27-29.

المرتبطة بالرقابة على النشاط وادارته، الامر الذي يؤدي الى خلق مشكلات تؤثر على الإنجاز الوظيفي لمشروع الاستثمار ككل سواء في مجال التسويق او الإنتاج او إدارة القوى العاملة او التمويل وغيرها.

- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية معينة الى اقضاء الطرف الأجنبي من مشروع الاستثمار، وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتنافى مع اهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق المعين.
- أن انخفاض القدرات الفنية والمالية للمستثمر الوطني قد يؤثر سلبيا على فعالية مشروع الاستثمار في تحقيق أهدافه طويلة الاجل وقصيرة الاجل.
- عندما يكون الطرف الوطني متمثلا في الحكومة فمن المحتمل جدا ان تضع شروطا أو قيودا صارمة على التوظيف، والتصدير، وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي الى الدولة الام.
- يحتاج الى راس مال كبير نسبيا¹.

➤ الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

وهي الأكثر تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات حيث تتبلور في شكل فروع للإنتاج والتسويق وغيرها، وتصب في النشاط الإنتاجي أوالخدمي في الدول المضيفة ورغم ذلك فإن هذا الشكل من الاستثمار ظل غير مفضلا لدى الكثير من الدول النامية خوفا من التبعية الاقتصادية وما قد يحمله من مخاطر سياسية بالإضافة الى ما قد يحمله من مساوئ الاحتكار، الى ان العولمة الاقتصادية وما كشفت عنه من ضرورة فتح الحدود بلا قيود حولت الدول النامية الى حالة من التنافسية على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية من خلال ما تقدمه كل دولة من حوافز الاستثمار وسعيها لتحسين مناخ الاستثمار ليكون جاذبا بدرجة أكثر لهذا النوع من الاستثمارات.

¹ -عبد السلام أبوقحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، ط1، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، بيروت، 2001، ص 386-387.

❖ مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة

أولاً: من حيث المزايا فيمكن ذكرها باختصار على النحو التالي :

أن زيادة حجم تدفقات النقد رأس المال الأجنبي الى الدولة المضيفة كما أن احتمال أن يؤدي كبر حجم المشروع الى المساهمة الجيدة في اشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع والخدمات المختلفة مع احتمالات وجود فائض للتصدير او تقليل الواردات مما يترتب على هذا تحسن ميزان مدفوعات الدولة المضيفة. بالإضافة الى هذا،فما أن المشروعات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي تميل عادة الى الكبر او الضخامة في الحجم - اذا قورنت بالمشروعات المشتركة- وبافتراض وجود جهاز جيد يقوم بالاختيار التكنولوجي الذي يتناسب مع متطلبات وخصائص التنمية بالدولة المضيفة فإن هذا النوع من المشروعات يساهم مساهمة بناءة في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير و فعال في الدولة المعنية بالمقارنة بالاشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي خاصة اشكال الاستثمار غير المباشر.فضلا عن هذا ما يترتب على كبر الحجم من خلق فرص للعمال المباشرة وغير المباشرة.سواء في مراحل بناءه المبدئية او حتى في مراحل التشغيل¹.

ثانياً: من حيث العيوب:

فكما سبقت الإشارة ومع الاخذ في الاعتبار التحفضات السابق ذكرها فان الدول المضيفة (خاصة النامية) تخشى من أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية سلبية على المستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية².

❖ مزايا وعيوب من وجهة نظر الشركة متعددة الجنسيات .

أولاً: من حيث المزايا فنجد:

¹-عبد السلام أبو قحف ،السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية،مرجع سابق،ص33.

²-عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق،ص489.

- توافر الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الاقتصادي وسياسات الاعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة (تسويقية ونتاجية ومالية والسياسات الخاصة بالموارد البشرية)
- كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها والتي ينجم الجزء الكبير منها من انخفاض تكلفة مدخلات او عوامل الإنتاج بانواعها المختلفة في الدول النامية.
- يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على المشكلات الناجمة من الاشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي مثل التراخيص، والتوكيلات، والاستثمار المشترك وعقود الإدارة وغيرها¹.

ثانيا: من حيث العيوب المرتبطة بالاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

فيمكن القول بأن الاخطار الغير التجارية مثل المصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي او الاجتماعي او الحروب الاهلية في الدول المضيفة النامية تعتبر من اكثر العوامل اثارة لقلق الشركات متعددة الجنسيات العاملة بهذه الدول.

➤ الاستثمار في المناطق الحرة:

تعرف المناطق الحرة على أنها مساحة معينة من ارض الدولة المضيفة، معزولة مكانيا سواء بأسوار أو حواجز تمارس بداخلها مختلف الأنشطة الاقتصادية، و يسمح فيها استيراد كافة أنواع البضائع الأجنبية (ماعدا الممنوعة قانونيا)، و لا تطبق عليها أحكام القوانين و الأنظمة المتعلقة بالجمارك أو الاستيراد أو التصدير كليا أو جزئيا، وإنما تخضع لقوانين خاصة و تعامل هذه البضائع من الناحية الجمركية، وكأنها خارج حدود الدولة. أما إذا أدخلت إلى السوق المحلية فإنها تخضع للقوانين الجمركية و الضرائب.

¹ - عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، المرجع السابق، ص489-490.

يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة صناعات تصديرية و لهذا تسعى الدولة إلى جعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للاستثمارات، وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز و المزايا و الإعفاءات¹.

المطلب الثالث: أهمية واهداف الاستثمار الأجنبي.

أولا: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي خاصة بالنسبة إلى الدول النامية ، التي عجزت فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي إضافة إلى تقلص مساعدات التنمية الرسمية بسبب القيود المفروضة من البنك الدولي و صندوق النقد الدولي².

ثانيا : أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

من أهم الأهداف التي يرجى تحقيقها من قبل المستثمرين مايلي :

- 1- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمرة فيها لأجل استخدامها في صناعتها.
- 2- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات و بضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة ،و التي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.
- 3- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها ،حيث أن أجره العامل مثلا في تلك الدول تكون عادة اقل من أجره العامل في الدول المتقدمة صناعيا، و كذلك فان تكلفة الحصول على المواد الخام أو تكلفة النقل قد تكون في هذه الدول اقل منها في الدول المتقدمة صناعيا.
- 4- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الكثير من الدول المستثمر فيها من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها ومن أهمها تقديم الحوافز الضريبية

¹-محمد قاسم خصاونة، الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر، عمان، الأردن، 2010، ص20.

²-عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص186.

وتوفير فرص استثمارية دائمة وإعطاء ضمانات للمستثمرين وتوفير انظمة للمعلومات وغيرها.

5- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المضيفة، إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها.

6- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات و الصناعات المحلية من حيث الجودة والأسعار و نوع الخدمة، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة و وفرة رأس المال لديها¹.
اما فيما يخص اهداف الدول المستثمر فيها فنجد:

- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والخبرات الإدارية الجيدة في الدول الأجنبية .
- الاسهام في حل مشكلة البطالة وذلك بتشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم انشاؤها.
- السهام في زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها عند قيام المشروعات المعنية بتصدير منتجاتها الى الخارج.
- التقليل من الواردات وذلك من خلال زيادة الانتاج المحلي حيث يساهم الإنتاج المحلي لاستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا.
- تدريب العاملين على الاعمال الإدارية وعلى استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة².

المطلب الرابع : محددات و آثار الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكننا أن نذكر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في النقاط التالية :

أولا :محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

¹-حسني علي خريوش وآخرون، مرجع سابق، ص 184-185.

²-المرجع السابق ، ص185-186.

○ نظرية عدم كمال السوق: تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية أو الإنتاجية المختلفة¹.

وفي هذا الشأن يرى هود وينج انه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في احد الأسواق الأجنبية، فان هذا يعني انخفاض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق، حيث توجد الحرية الكاملة أمام أي مستثمر للدخول في السوق، كما أن السلع أو الخدمات المقدمة و كذلك مدخلات أو عناصر الإنتاج المستخدمة تتصف بالتجانس، و من ثم فانه قد لا توجد مزايا تنافسية للشركة متعددة الجنسيات في مثل هذا النوع من نماذج السوق.

من بين أسباب هروب الشركات الأجنبية من البلد الام واتجاهها الى بلدان أخرى:

- أ. حالة وجود اختلافات جوهرية في منتجات الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الوطنية
- ب. حالة توافر مهارات إدارية وتسويقية وإنتاجية.
- ت. كبر حجم الشركات المتعددة الجنسيات وقدرتها على الإنتاج
- ث. تفوق الشركات المتعددة الجنسيات تكنولوجيا.
- ج. قيام حكومات الدول المضيفة بمنح امتيازات وتسهيلات جمركية وضريبية ومالية لهذه الدول من اجل جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

- الانتقادات الموجهة لهذه النظرية:

¹ - عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص 53-54.

أ. أن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العملية.

ب. أن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركة المتعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك، من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق...الخ.

فضلا عما سبق يمكن القول بأن مدى وواقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات سواء كانت هذه الأهداف ترتبط بالاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة مشروط بمدى مرونة و تعدد الشروط و الإجراءات الجمركية و الضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة أو العمليات الإنتاجية و التجارية¹.

○ نظرية الحماية:

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، فمن ناحية إن ضمان الاستغلال الأمثل لفرص التجارة و الاستثمار الدولي بما يتواءم و أهداف الشركات متعددة الجنسيات لا يتحقق لمجرد عدم تكافؤ المنافسة بين هذه الشركات و الشركات الوطنية أو العاملة بالدول النامية المضيفة، ومن ناحية أخرى إن نجاح الشركات متعددة الجنسيات في تحقيق أهدافها إنما يتوقف على مدى ما تمارسه الدول النامية من رقابة، أو ما تفرضه من شروط و قوانين تؤثر على حرية التجارة و الاستثمار و ممارسة الأنشطة المرتبطة بهما بصفة عامة.

ومن ثم ظهرت نظرية الحماية، ويقصد بالحماية هنا الممارسات الوقائية من قبل الشركات متعددة الجنسيات لضمان عدم تسرب الابتكارات الحديثة في مجالات الإنتاج أو التسويق أو الإدارة عموما إلى أسواق الدول المضيفة من خلال قنوات أخرى غير الاستثمار

¹- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، المرجع السابق، ص 59-60.

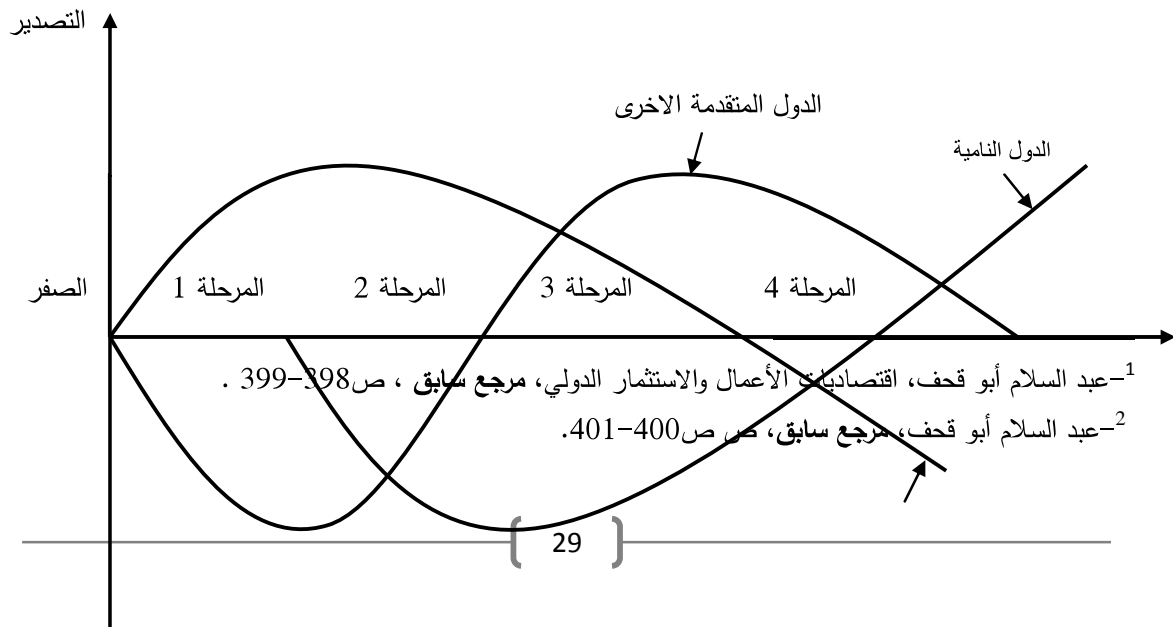
المباشر أو عقود التراخيص و الإنتاج و ذلك لأطول فترة ممكنة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لكي تستطيع هذه الشركات كسر حدة الرقابة و الاجراءات الحكومية بالدول النامية المضيفة و إجبارها على فتح قنوات للاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسيات داخل أراضيها. وبصفة عامة تقوم نظرية الحماية على أساس أن الشركة متعددة الجنسيات تستطيع تعظيم عوائدها إذا استطاعت حماية الكثير من الأنشطة الخاصة مثل البحوث و التطوير و الابتكارات، وأي عمليات إنتاجية أو تسويقية أخرى جديدة¹.

○ نظرية دورة حياة السلعة/المنتج الدولي:

يرجع الفضل في تقديم وتنمية هذه النظرية إلى علماء الاقتصاد، في تقديم، بغرض تفسير مبررات التجارة الدولية، و لا شك في أن تناول نظرية دورة حياة المنتج الدولي يمكن أيضا أن يقدم لنا تفسيراً لأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية بصفة خاصة أو الدول المتقدمة بصفة عامة. كما أنها تلقي الضوء على دوافع الشركات متعددة الجنسيات من وراء الاستثمارات الأجنبية من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها توضح كيفية أو أسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الام.

وبصفة عامة تتطوي دورة حياة المنتج الدولي على أربعة مراحل أساسية يمكن توضيحها بالاستعانة بالشكل رقم (01-01) مع التطبيق على الولايات المتحدة الأمريكية على النحو التالي²:

الشكل رقم (1-1): يمثل دورة حياة المنتج الدولي.



الفترة الزمنية

الولايات المتحدة الأمريكية
(مصدر/صاحبة الاختراع)

الاستيراد

ملحوظة: هذا الشكل يوضح ثلاث منحنيات لمراحل دورة حياة منتج دولي واحد،
أي أن كل منحنى يمثل دورة حياة لمنتج واحد.

المصدر: عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 401.

إن الواقع العملي والشواهد او الممارسات الحالية لكثير من الشركات متعددة الجنسيات تؤيد الافتراضات التي تقوم عليها نظرية دورة حياة المنتج الدولي. وعلى سبيل المثال نجد ان الصناعات الالكترونية مثل الحاسبات الآلية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية قبل انتشار انتاجها في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان. ثم بعد ذلك امتد انتاج هذا النوع من الصناعات في دول نامية أخرى مثل تايوان وكوريا الجنوبية وهونج كونج... الخ نظرا لارتفاع تكاليف انتاجها بالدول صاحبة الابتكار او تشبع أسواق هذه الدول.

وفي نفس الوقت تجدر الإشارة الى ان هذه النظرية بالرغم من إمكانية تطبيقها على بعض المنتجات الا ان هناك أنواعا أخرى من السلع او المنتجات قد يصعب تطبيق النظرية بفروضها السابقة عليها. ومن امثلة ذلك السلع التي يطلق عليها "سلع التفاخر" مثل سيارات الرولز رويس او السلع التي يصعب على دول أخرى-غير الدول صاحبة الابتكار- تقليدها او انتاجها بسهولة.

بالإضافة الى ما سبق، ان نظرية دورة حياة المنتج الدولي لم تقدم تفسيراً واضحاً لسبب قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار المباشر بدلا من عقود التراخيص في الدول

المضيفة مثلا. كما ان هذه النظرية تقدم فقط تفسيراً للسلوك الاحتكاري للشركة واتجاهها الى الإنتاج في دول اجنبية للاستفادة والتمتع بفروق تكاليف الإنتاج والأسعار واستغلال التسهيلات الممنوحة من قبل الدول المضيفة وكسر حدة إجراءات الحماية الجمركية التي تفرضها هذه الدول على الاستيراد... الخ¹.

○ نظرية الموقع:

ينطوي قرار الاستثمار الأجنبي الخاص بأي شركة متعددة الجنسيات على العديد من العوامل، بعضها دولي أما الآخر فيمثل عوامل على الصعيد المحلي (على مستوى الدولة الام) وفي هذا الشأن نجد ان محور اهتمام نظرية الموقع ترتبط بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا للاستثمار او ممارسة الأنشطة الإنتاجية والتسويقية... الخ الخاصة بالشركة متعددة الجنسيات. او بمعنى اخر انها تركز على المحددات والعوامل الموقعية

أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركة متعددة الجنسيات في الدول المضيفة.

من بين هذه العوامل الموقعية التي تؤثر على قرار الاستثمار نجد:

- 1- العوامل التسويقية والسوق مثل: درجة المنافسة، منافذ التوزيع... الخ.
- 2- العوامل المرتبطة بالتكاليف مثل: القرب من المواد الخام، مستويات الأجور... الخ.
- 3- الإجراءات الحمائية (ضوابط التجارة الخارجية) مثل: التعريفات الجمركية القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.
- 4- العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار الأجنبي مثل: الاتجاه العام نحو اومدى قبول الاستثمارات الأجنبية او الوجود الأجنبي، الاستقرار السياسي... الخ.
- 5- الحوافز والامتيازات التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب .
- 6- عوامل اخر مثل الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة... الخ².

¹- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص ص 65- 66.

²- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص ص (66-68).

○ نظرية الموقع المعدلة:

تتشابه هذه النظرية مع نظرية الموقع السالف عرضها في الكثير من الجوانب، غير أنها تضيف بعض المحددات أو العوامل الأخرى التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية كما سيتضح فيما بعد.

ويرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى روبوك و سيموندس حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بهما تتأثر بثلاث مجموعات من العوامل المجموعة الأولى تشمل المتغيرات الشرطية أما المجموعة الثانية فهي عوامل دافعة، وأخيرا تتمثل المجموعة الثالثة في بعض المتغيرات الحاكمة أو الضابطة ويمكن تلخيص هذه العوامل من واقع إسهامات روبوك و سيموندس في الجدول رقم (1-1) الآتي:

جدول رقم (01-01) : العوامل الشرطية و الدافعة و الحاكمة للاستثمارات الأجنبية.

العوامل	امثلة
العوامل الشرطية : أ_ خصائص المنتج / السلعة.	_ نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية و المالية والبشرية) خصائص العملية الإنتاجية...الخ.
ب_ الخصائص المميزة للدول المضيفة.	_ طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل،

<p>مدى توفر الموارد البشرية و الطبيعية، مدى التقدم الحضري، خصائص البيئة السياسية الاقتصادية...الخ.</p> <p>ج_ العلاقات الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى.</p> <p>_ نظم النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقات الاقتصادية والسياسية التي تساعد على حرية أوانتقال رؤوس الأموال، والمعلومات، والبضائع ، و الأفراد، التجارة الدولية...الخ.</p>	
<p>مدى توفر الموارد المالية و البشرية و الفنية أو التكنولوجية، حجم الشركة. _ المقدرة النسبية للشركة على المنافسة و مواجهة التهديدات والأخطار التجارية...الخ.</p>	<p>العوامل الدافعة:</p> <p>أ_ الخصائص المميزة للشركة . ب_ المركز التنافسي.</p>
<p>_ القوانين و اللوائح الإدارية، ونظم الإدارة و التوظيف و سياسات الاستثمار، والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية...الخ.</p> <p>_ القوانين و اللوائح و السياسات الخاصة</p>	<p>العوامل الحاكمة:</p> <p>أ_ الخصائص المميزة للدولة المضيفة. ب_ الخصائص المميزة للدولة الأم.</p>

<p>بتشجيع تصدير رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية، المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.</p> <p>_ الاتفاقيات المبرمة بين الدولة المضيقة و الدولة الأم، المبادئ و المواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.</p>	<p>ج_ العوامل الدولية .</p>
--	-----------------------------

المصدر : عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص ص 405-406.

ثانيا: آثار الاقتصادية الاستثمار الأجنبي المباشر .

ليس هناك من يستطيع ان ينكر وجود أي منفع من الاستثمارات الأجنبية ، وكذلك ليس هناك من ينكر أن لهذه الاستثمارات إخطارا على اقتصاديات الدول المستوردة لرأس المال الأجنبي .

1_ الآثار الإيجابية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- الحصول على الفن النتاجي المتقدم والتكنولوجيا الحديثة المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا على الآثار الايجابية على الاقتصاد القومي .
- يعتبر لاستثمار الأجنبي إضافة الى التكوين الراسمالي وبالتالي يعمل على تغطية جانب من فجوة الموارد المحلية الناتجة عن نقص الادخار المحلي الإجمالي عن الاستثمار المراد تحقيقه للدولة المضيقة
- يترتب على الاستثمارات الأجنبية المباشرة عادة وفرات خارجية في شكل نقل المعرفة الفنية وتنمية المهارات المحلية التنظيمية والإدارية والتسويقية.
- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر الى زيادة عاجلة في حصيلة الدول المضيقة من النقد الأجنبي وبالتالي يؤثر تأثيرا إيجابيا على ميزان المدفوعات.
- ينتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة في مستوى العمالة .

لهذه المزايا وغيرها يزداد اتجاه الكثير من الدول النامية الى تفضيل الاستثمار الأجنبي المباشر على الفروض الخارجية وخاصة فيما يتعلق بالتوجهات المستقبلية¹.

2_ مخاطر وأعباء الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ_ الآثار السلبية المحتملة على ميزان المدفوعات :

حيث يشير البعض الى انه على الرغم من الاثار الإيجابية الأولية المباشرة التي تحدثها الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات . الا انه سرعان ما تنقلب بعد فترة الى اثار سلبية حيث نجد ان نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي الى زيادة واردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات كما ان تلك الشركات سوف تبدأ بتحويل أرباحها الى الخارج. هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات الى الخارج.

ب_ الممارسات الاحتكارية للشركات متعددة الجنسيات:

ويأتي ذلك نتيجة الى ان الشركات متعددة الجنسيات تتمتع في أسواق الدولة المضيفة بوضع احتكاري وشبه احتكاري ، وذلك إما الى انفراد تلك الشركات بإنتاج أصناف او سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك الأسواق او ان تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من الطلب السوقي لتلك السلع في الدول المضيفة تكفل لها القيادة السعرية

ج_ الآثار المحتملة على السياسات الاقتصادية المحلية ومفهوم السيادة الوطنية:

ويرجع ذلك الى الشركات متعددة الجنسيات بحكم علاقاتها التجارية الدولية فانها تتمتع باوضاع تختلف على أوضاع الشركات الوطنية وبالتالي فان تلك الشركات دولية النشاط تستطيع القيام ببعض التصرفات التي لا تستطيعها الشركات الوطنية تجاه الدولة المضيفة .

¹- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 208-209.

وبالنسبة الى مسألة الخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية وأثر ذلك على المصالح القومية للدولة المضيفة فان ذلك ينشأ من كون فرع الشركة متعددة الجنسيات يكون مسؤولا امام سلطتين سياسيتين (الدولة المضيفة والام) ولان سعي الشركات متعددة الجنسيات لتعظيم أرباحها على المستوى الدولي ، يؤدي الى ميل هذه الشركات الى تركيز سلطة اتخاذ القرارات الى يد الشركة الام بدلا من اتباع أسلوب اللامركزية.

وهناك أيضا مسألة هامة يجب الإشارة إليها وهي ان نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة يؤدي الى خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات ، ويشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاع عن تلك الشركات ووجودها في بلادهم¹.

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا إقتصاديا هاما بالنسبة لكل دولة بدون استثناء حيث يعتبر من أهم الركائز لأي اقتصاد من حيث انعكاسه على الكثير من المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

المطلب الأول : تعريف النمو الاقتصادي.

توجد تعاريف كثيرة ومتعددة نذكر منها:

هو التوسع في الناتج الحقيقي اوالتوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو لاتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية².

¹-عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، صص 209-210.

²-عبد الرزاق بن هارون، استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية واثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر-القطاع الزراعي -حالة التمور الجزائرية- رسالة ماستر اكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، ورقلة، الجزائر، 2012-2013، ص 03.

- إن النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لا بد وأن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي بمعنى أن معدل نمو الدخل الكلي أكبر من معدل النمو السكاني وكثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما ويزيد عدد السكان بمعدل أعلى وبالتالي لا تكون هناك زيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي بالرغم من زيادة الناتج المحلي¹.

- إن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة وذلك مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها .

أما الدخل الحقيقي الذي يساوي نسبة الدخل النقدي إلى المستوى العام للأسعار فهو يشير لكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال فترة زمنية معينة فإذا زاد الدخل النقدي بنسبة معينة وزاد المستوى العام للأسعار بنفس النسبة فإن الدخل الحقيقي سوف يظل ثابتا ولا يحدث هناك تحسن في مستوى معيشة الفرد، وإذا ارتفع الدخل النقدي بمعدل أقل من معدل الزيادة في الأسعار فإن الدخل الحقيقي للفرد سوف ينخفض ويتدهور مستوى معيشته. ومن ثم لن يحدث هناك نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم².

المطلب الثاني: مقاييس النمو.

من بينها نجد الآتي:

أولا: الدخل الوطني الكلي :

حيث اقترح الأستاذ "Meade" استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، الا انه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لان زيادته او نقصانه قد تؤدي الى نتائج

¹-محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة بالإسكندرية، الإسكندرية، 2000، ص51.

²-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية بالإسكندرية، الإسكندرية، 2000، ص12.

إيجابية او سلبية، فزيادته لا تعني شيئاً اذا كانت اقل من عدد السكان، كما ان نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة انه معيار محدود القيمة اذا انتشرت الهجرة من والى الخارج.

ثانيا: الدخل الوطني الكلي المتوقع:

وحيث ان البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة.

ثالثا: متوسط نصيب الفرد:

وهو اكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين، غير ان قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والمصاعب لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيق لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كذلك القائمة على حسابه انطلاقا من اجمالي السكان أو تلك المعتمدة على على السكان العاملين فقط فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج "charles kindleberger". ان اهتمام التنمية يجب ان يوجه الى الإنتاجية وليس الى مستوى المعيشة، واما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية.

حيث:

$$D = \frac{W_{it} - W_{it-1}}{W_{it-1}}$$

W_{it} : الاجر الحقيقي للفرد (i) للفترة (t).

W_{it-1} : الاجر الحقيقي للفرد (i) للفترة (it - 1) .

t : تعبر عن الزمن.

D : معدل النمو.

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين.

رابعاً: معادلة الأستاذ "Singer": حيث في سنة 1952 وضع "Singer" معادلة النمو

$$D = SP - R$$

الاقتصادي التالية:

حيث ان: (D) هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل (S) معدل الادخار الصافي، وأما (P) فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، في حين تمثل (R) معدل النمو السكان، حيث قام "Singer" بافتراض أن $S=6\%$ من الدخل الوطني $P=2,0\%$ و $R=1,25\%$ فان معدل النمو السنوي لدخل الفرد هو $(D = -0.5)$ وهو ما يوضح ان دخل الفرد في البلدان النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم ان افتراضات "Singer" كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي لكون ان زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض نت هذخ البلدان اكبر مما تم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة. فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة اكبر من 6% وان إنتاجية رأس المال يمكن ان تكون اكبر من $2,0\%$ ، وان معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق $1,25\%¹$.

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي.

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي، ويمكن تحديد

هذه العوامل في :

- كمية ونوعية الموارد البشرية. نستطيع قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي مع العلم ان.

$$\text{معدل الدخل الحقيقي للفرد} = \frac{\text{الناتج الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

من المعادلة نستنتج انه كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي اكبر من معدل الزيادة في السكان، كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي اكبر وبالتالي تحقيق زيادة اكبر في معدل النمو الاقتصادي. اما اذا تضاعف الناتج القومي

¹ - كيداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، تخصص اقتصاد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص ص 22-23.

الإجمالي الحقيقي مع تضاعف عدد السكان، فإن الدخل الحقيقي لا يتغير. لكن هناك اعتبارات كمية ونوعية يجب أخذها بعين الاعتبار. فالزيادة في عدد السكان القادرين و الراغبين في العمل تؤثر على إنتاجية العمل وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي. هذه الأخيرة تستخدم كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية وتحدد بعدة عوامل أهمها:

1 مقدار الوقت المبذول في العمل

2 كمية ونوعية التجهيزات المستخدمة في الإنتاج .

3 نسبة التعليم، المستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال.

4 درجة التنظيم والادارة والعلاقات الإنسانية في العمل.

- **كمية ونوعية الموارد الطبيعية:** يعتمد انتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية كدرجة خصوبة التربة، وفرة المعادن، المياه، وغيرها. هذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية الا اذا استغلها الانسان، فيمكن مثلا للمجتمع ان يكتشف او يطور موارد طبيعية تؤدي الى الرفع من النمو الاقتصادي في المستقبل.

- **تراكم راس المال :** على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لانتاج السلع الراسمالية مثل المعامل، طرق المواصلات، الجسور، المدارس، الجامعات وغيرها. أي ان تراكم راس المال يتعلق بشكل مباشر بحجم الادخار، الذي يمثل تضحية بالاستهلاك من اجل زيادة الاستثمار وبالتالي الرفع من معدل النمو الاقتصادي.

والعوامل المحددة لمعدل تراكم راس المال هي تلك التي تؤثر على الاستثمار وهي:

- توقعات الأرباح.

- السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار.

ويشمل الاستثمار بنوعيه المادي والبشري ، فالمادي يتمثل في المصانع، الآلات، وسائل النقل وغيرها، والبشري يتمثل في التعليم، التأهيل، التدريب والصحة.

- **معدل التقدم التقني:**

وبعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات ويؤدي الى تطوير منتجات جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة.

- عوامل بيئية:

النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة مشجعة، سواء كانت هذه البيئة سياسية ثقافية او اقتصادية. أي لا بد من وجود قطاع مصرفي قادر على تلبية متطلبات النمو ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.

- التخصص والإنتاج الواسع:

وهو الذي دعى اليه آدم سميث في كتابه ثروة الأمم(1776)، فقد أوضح ان التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع الى تقسيم العمل، هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي¹.
المطلب الرابع: بعض النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

لقد أسهمت النظريات بشكل فعال في تفسير النمو الاقتصادي عبر مراحل مختلفة من الزمن ومن بين النظريات التي كان لها الفضل في إعطاء مختلف التفسيرات للنمو نجد:

❖ النظرية الكلاسيكية:

يرتكز التحليل الكلاسيكي على المبادئ والاسس التي تدعم الأفكار المفسرة للنظام الراسمالي الحر، والتي يمكن توضيحها بايجاز كمايلي: الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة، الملكية الخاصة، مبدأ المنافسة الحرة، المرونة الكاملة لكل من الأجور والاسعار. عدم الخضوع العمال للخداع النقدي. قانون ساي" للمنافذ" الذي يقضي بان العرض يخلق

¹-بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص08-09.

دوما طلبا مساويا له، مبدأ حيادية النقود كونها مجرد ستار يخفي وراءه حقيقة المبادلات فالنقود هنا ليست سوى عربة لنقل القيم، ويرتكز التحليل الكلاسيكي على الافتراضات التالية:

- ثبات حجم الإنتاج اوالمعاملات، فقانون ساي للأسواق الذي يعتبر ان العرض يخلق طلبا مساويا له، فالإنتاج يخلق معه قوته الشرائية بمعنى ان كل إنتاج يخلق معه انفاقا مساويا له، وان حدوث أي خلل في التوازن ما بين العرض والطلب سرعان ما يزول بفعل آلية السوق او جهاز الأسعار.

- ثبات سرعة دوران النقود على الأقل في المدى القصير .

- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغيير كمية النقود، وفق علاقة طردية تناسبية.

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك ان النمو الاقتصادي يتم تلقائيا دون الحاجة الى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية- وقد اعتمدوا في ذلك على فروض معينة دفعتهم الى عدم تصور إمكانية حدوث بطالة على مستوى الاقتصاد القومي ككل والى القول بان التوازن الاقتصادي يتحقق دائما عند مستوى التشغيل الكامل - وقد قادهم ذلك للاعتقاد في حياد النقود بحيث يقتصر اثر التغيرات التي تحدث في كمية النقود على احداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي .

ويتطلب دراسة حياد النقود في النظرية الكلاسيكية تحليل النموذج الكلاسيكي في التوازن الاقتصادي الكلاسيكي بدءا بدراسة التوازن في القطاع الحقيقي والذي يضم دراسة دالة الإنتاج، توازن سوق العمل، ثم التوازن في سوق السلع والخدمات (السوق الحقيقي) ¹.

❖ النظرية الكينزية:

تعتبر النظرية الكينزية اول نظرية شاملة ومتكاملة للاقتصاد الكلي تبحث في كيفية تحديد مستوى الدخل والإنتاج والاستخدام في اقتصاد نقدي.

وفيما يلي تظهر اهم المنطلقات والفرضيات التي استندت اليها النظرية الكينزية:

¹-بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص10.

- لقد رفض النموذج الكينزي قانون المنافذ والقائل بان العرض يخلق معه الطلب، وما ينجم عنه من رفض سيادة التوازن الدائم والمستمر عند مستوى العمالة الكاملة.
 - إن الطلب على النقود لا يقتصر على أغراض التبادل وتغطية المصروفات المتوقعة وغير المتوقعة، وانما يتضمن أغراض أخرى بحكم وظيفتها كمستودع للقيمة والتي تتمثل في الطلب على النقود لأغراض المضاربة في الأسواق المالية .
 - يؤكد كينز في تحليله على أن معدل الفائدة هو متغير نقدي حيث يمثل سعر الفائدة تكلفة اقتراض الأموال لأغراض الاستثمار، لذا فان انخفاضه يشجع المستثمرين على زيادة انفاقهم الاستثماري وارتفاعه يجعل تكلفة الاستثمار ترتفع فتقلل من الانفاق الاستثماري الخاص¹.
- المدرسة النقدية:

لقد اعتبر فريدمان ان نظريته بمثابة إعادة صياغة للنظرية النقدية الكمية التقليدية بصيغة فيشر (Fisher : $MV=PT$) بحيث:

M: تمثل الكتلة النقدية.

V: سرعة الدوران.

P: المستوى العام للأسعار .

T: الزمن.

وأوضح فريدمان بان نظرية كمية النقود بالصيغة التي قدمها فيشر هي ليست نظرية للإنتاج ولا للدخل والاسعار، وانما هي في الأصل نظرية للطلب على النقود. وفيما يلي تظهر مرتكزات الطرح الكمي المعاصر:

يرى أصحاب مدرسة شيكاغو ان التضخم ظاهرة نقدية أساسا ويجد مصدره في نمو كمية النقود بسرعة اكبر من كمية الإنتاج ، كما اعتقدوا ان النقود هي المتغير الاستراتيجي

¹بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 15.

في تقلبات النشاط الاقتصادي وان التقلبات الدورية في الإنتاج هي نتيجة لتحركات كمية النقود.

ينظر النقديون الى السياسة النقدية على أساس انها الأداة القوية والفعالة الى ابعاد الحدود في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تمارس النقود أثرا مباشرا على الإنفاق الكلي ومن ثم على الدخل في المدة القصيرة. إن جوهر النظرية المعاصرة لكمية النقود كما صاغها ميلتون فريدمان يتمثل في كونها نظرية للطلب على النقود حيث تهتم بالعلاقة بين التغير في كمية النقود وبين التغير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغيرات¹.
المبحث الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي و الاستثمار الأجنبي المباشر.
لمعرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي اقتصرنا على:
المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بعود التقدم التكنولوجي.

1- مفهوم التكنولوجيا:

هي مجموعة المعارف والخبرات والأدوات والوسائل المادية والإدارية التي يستخدمها الانسان في أداء عمل ووظيفة معينة في مجال حياته اليومية لإشباع حاجاته المادية. وهي عبارة عن تطوير العملية الإنتاجية والأساليب المستخدمة فيها، بما يحقق خفض التكاليف الإنتاج او تطوير الأسلوب، أو الوصول إلى مستويات الانتاج المرتفعة بنفس كمية وتوليفة مدخلات الإنتاج، أو استخدام كميات اقل من عناصر الإنتاج للوصول الى نفس كمية الانتاج .

2- قنوات نقل التكنولوجيا :

¹ -أحمد أبو الفتوح علي الناقية، نظرية النقود والأسواق المالية- مدخل حديث- ط1، مكتبة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001، ص ص 360.

نقل التكنولوجيا يعني تبادل المعلومات التقنية بشكل يسهل معه تطبيقها علميا بين البلدان وتقوم الشركات العابرة للقارات بالدور الكبير في ذلك رغم المشاكل المعقدة والصعبة التي تخلفها للحكومات وهناك عدة طرق يتم من خلالها هذا الانتقال أهمها:

- الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية .
- الترخيص باستخدام التكنولوجيا من قبل الشركات الأجنبية للشركات المحلية.
- اتفاقيات الشراكة والتعاون بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية، وان تصمم التكنولوجيا المتاحة بشكل يتفق مع الإمكانيات المتوفرة محليا¹.

لكن اهم تلك القنوات تتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يساعد على إيجاد منافسة بين الشركات المحلية وفروع الشركات الأجنبية وبالتالي توسع وانتشار التكنولوجيا.

3- عوائد تكنولوجيا الاستثمار الأجنبي المباشر:

ان فروع الشركات العابرة للقارات تقوم بجلب التكنولوجيا الحديثة واللازمة التي تحفز من خلالها الشركات المحلية على بذل الجهد لحماية نصيبها وعوائدها في السوق المحلي، ويحدث ذلك من خلال تطوير أساليب الإنتاج محليا، او من خلال انتقال المهارات من فروع الشركات الأجنبية الى الشركات المحلية. او من خلال عمليات المحاكاة ، وهناك العديد من المقومات التي ينبغي توافرها في الدول المضيفة لكي تستفيد من آثار العوائد الإيجابية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر وأهمها :

- دعم مؤسسات البحث العلمي، وتوسيع التبادل العلمي مع المؤسسات المشابهة في الخارج في شكل عقود لتبادل الخبرات والتجارب .
- توافر وتطوير الأساليب الخاصة بتكوين راس المال البشري، بما يعزز قدرته على استيعاب وتوظيف التكنولوجيا الحديثة وزيادة الانفاق على التعليم والتدريب .

¹ -رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي "دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص 91.

- وضع قوانين وتشريعات خاصة والتي تنظم نقل التكنولوجيا الى الدول المضيفة من خلال تنفيذ مختلف العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية في هذا الاطار¹.

المطلب الثاني: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة :

- لقد سبقت الإشارة الى ان الدول النامية تسعى جاهدة الى القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها. ولبلوغ هذا الهدف فقد فتحت الباب امام الاستثمارات الأجنبية على امل خلق فرص جديدة ومتزايدة للعمل (وكذلك مع كل ما يرتبط بهذه الفرص من مكاسب).
- كما ان دخول الشركات متعددة الجنسيات لها مجموعة من الآثار على العمالة منها:
- خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة . من خلال تشجيع المواطنين على انشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة. وهذا سيؤدي الى خلق مشروعات وطنية جديدة، ومن ثم خلق فرص جديدة للعمل.
 - إن الشركات الأجنبية سوف تقوم بدفع ضرائب على الأرباح المحققة . وهذا سوف يؤدي الى زيادة عوائد الدولة التي تسمح لها من التوسع في انشاء مشروعات استثمارية جديدة.
 - إن وجود الشركات الأجنبية قد يؤدي الى اختفاء بعض أنواع المهارات التقليدية نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة سواء كانت أساسية او مساعدة .
 - نتيجة لارتفاع مستوى الأجور والمكافآت التي تقدمها الشركات متعددة الجنسيات (بالمقارنة بنظيرتها الوطنية)فانه من المحتمل جدا ان تهرب العمالة والكوادر الفنية والإدارية المتميزة للعمل بالمشروعات الأجنبية.
 - ان نجاح الحكومة في اختيار نوع التكنولوجيا المناسب سوف يؤدي الى حد كبير على عدد فرص العمل الجديدة ومدى تنوعها .

¹ - المرجع السابق، ص 93.

- ان انشاء المشروعات الموجهة للتصدير والمشروعات كثيرة العمالة في المنطق الحرة يخلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية المتخلفة اقتصاديا داخل الدولة¹.

المطلب الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوير التجارة الخارجية:

توجد علاقة وثيقة بين الاستثمار والتجارة الخارجية سواء من جانب الصادرات او الواردات، اذ ان زيادة الصادرات تساعد على زيادة حجم سوق التصريف، مما يشكل حافزا على زيادة الاستثمار، وبالمقابل يحتاج الاستثمار الى مدخلات قد لا تكون موجودة في السوق المحلية، فيتم استيرادها من الخارج، وهذا ما يكسب قطاع التجارة الخارجية على تأمين المستوردات من السلع والخدمات².

وعليه نفرق بين اثرين هما الأثر المباشر والاثر الغير مباشر :

أ- الأثر المباشر.

بسبب امتلاك فروع الشركات العابرة للقارات لتكنولوجيا حديثة ومتقدمة نتيجة للانفاق الكبير على البحث والتطوير فانها تقوم باجراء عمليات التصنيع للمواد الخام وبالتالي تقوم بزيادة صادراتها الى الأسواق الخارجية من خلال مهاراتها التسويقية وابرام عقود التصدير الى الخارج، وبالتالي تغيير استراتيجية التصنيع لترقية الصادرات الذي يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي.

ب- الأثر الغير المباشر

إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول المضيفة يصاحبها عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منها :

¹- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص ص: 147-150.

²- يونس دحماني، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة تحليلية لنواقع والآفاق، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، جوان 2010، ص 111.

- نقل المهارات الإدارية الى الدول المضيفة، ونقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصديري الى الشركات المحلية¹.

- تقوم الشركات المحلية بالاستفادة من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات الأجنبية في الأسواق الخارجية وهذا في اطار المشروعات المشتركة وبالتالي فهي تستفيد من تلك المزايا في ظل تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أراضيها .

المطلب الرابع: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي :

لقد اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالإنتاج الإجمالي ووفقا للنظرية الاقتصادية فان زيادة الاستثمار المحلي يؤدي الى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف k وبالتالي يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي وهذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة

$$I = I_d + I_f \quad \text{حيث ان:}$$

وتشير I الى الاستثمار المحلي الإجمالي، I_f تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر و I_d تمثل الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة ونتيجة للاتجاه الذي سلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدول المضيفة فان هذا يؤدي الى تناقص نصيب المستثمرين المحليين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتحول جزء من المدخرات المحلية الى الاستثمار الأجنبي المباشر ونتيجة لذلك فان الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون له تأثير تحفيزي للاستثمار المحلي .

1- اثر الاحلال : قد تؤدي المنافسة الى زوال الشركات المحلية، لفوارق تكنولوجية.

2- أثر التكاملية: صمود الشركات المحلية امام المنافسة القوية للمستثمر الأجنبي². كما ان الاستثمار الأجنبي المباشر يمارس تأثير قوي ومباشر على المنافسة في الدولة المضيفة من

¹ -رفيق نزاري، مرجع سابق، ص 95.

² -رفيق نزاري، مرجع سابق، ص ص 97-98.

خلال تنشيط المنافسة على المستوى المحلي التي تترجم من خلال التخصيص الفعال للموارد ، وانخفاض الأسعار...الخ¹.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في الفصل الأول للاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة وعليه نقول ان الاستثمار الأجنبي المباشر له فائدة كبيرة على البلدان المضيفة خاصة النامية منها . وللحصول على اكبر قدر ممكن من هذا النوع من الاستثمارات تسعى جميع الدول بصفة عامة والنامية بصفة خاصة جاهدة للاستفادة قدر الإمكان من عوائده عليها سواء بطرق مباشرة مثل منح بعض الامتيازات للمستثمرين الأجانب، والإعفاء من الضرائب لأجل...الخ.

او بطرق غير مباشرة عن طريق تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية، مثل محاولة رفع معدلات النمو الاقتصادي وانعكاسه على دخل الافراد، او السياسية مثل الاستقرار

¹-بلال مومو، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر للفترة(1990-2011)-، شهادة ماستر اكايمي، ميدان كلية الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، شعبة علوم اقتصادية، تخصص مالية وبنوك، ورقلة، الجزائر، 2012-2013، ص 04.

السياسي والقوانين والتشريعات، والامن ... الخ. هذا يجعل المناخ الاستثماري اكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية مما يجعله محل أطماع المستثمرين الأجانب.

الفصل الثاني:

واقع الاستثمار الأجنبي

المباشر والنمو الاقتصادي

في الجزائر للفترة

2013-1990

تمهيد:

خلال عقدين من الزمن، شهدت العلاقات الاقتصادية الدولية تحولات مستمرة وملحوظة في اهتماماتها وتوجهاتها. وكان من أبرزها توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى التركز داخل اقتصاديات الدول النامية، ما جعل حكومات هذه الدول تدرجها ضمن أولى أولوياتها وفي قلب استراتيجياتها الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة وهذا تماشيا مع مجموع الأدبيات المؤيدة للاستثمار الأجنبي المباشر والمحفزة على استقطابه، وتحت ضغط عدة أسباب جوهرية وعلى رأسها الآثار الإيجابية على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي والتكنولوجي التي يفرزها على مستوى الاقتصاديات المضيفة له والتي من أهمها دفع عجلة النمو الاقتصادي، توفير الموارد المالية، خلق مناصب الشغل نقل التكنولوجيا الحديثة وزيادة تأهيل المؤسسات المحلية والرفع من قدرها التنافسية.

وقد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الثالث: معوقات وآفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

المبحث الأول: مناخ الاستثمار في الجزائر.

يرتبط مناخ الاستثمار بمجموعة من العوامل التي تخص موقعا محددًا والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمن الشركات من الاستثمار على نحو منتج ومن خلق فرص عمل وتوسيع نطاق أعمالها، فهو يعتبر من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة¹.

المطلب الأول : ماهية مناخ الاستثمار:

قد يختلف المناخ الاستثماري من بلد إلى آخر وحسب مؤهلات كل بلد وما يمتلكه من موارد ومحاسن تجعله جذابًا للاستثمار لكن هناك مجموعة من الخصائص التي تشترك فيها بعض الدول وتتوفر في الكثير من الدول.

أولاً: تعريف المناخ الاستثماري:

تعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار بأنه، يعبر عن مجموع الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، المكونة للبيئة التي يتم فيها الاستثمار ومكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير، إلا أنه أمكن عدة عناصر يمكن أن تغطي مجموعها أهم العناصر المحفزة للمستثمر التي يبني المستثمر عليها قراره الاستثماري على النحو التالي².

- تمتع الدولة بالاستقرار السياسي والاقتصادي.
- حرية تحويل الأرباح.
- استقرار سعر العملة الوطنية.
- الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار.

¹ - رابح حدة، كرامة مروى، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية - دراسة تحليلية -، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، الجزائر، ديسمبر 2012، ص 71.

² - محمد داودي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية -، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 13، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يوليو 2011، ص 08.

• إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار.

ثانيا: مقومات المناخ الاستثماري.

يمثل مناخ الاستثمار لبلد ما الأرضية التي تجمع العديد من العوامل الضرورية لتسهيل تحقيق الاستثمارات في البلد المعني. و من بين العوامل التي يركز عليها المستثمرون الأجانب عند اتخاذهم لقرار الاستثمار في الخارج، و التي ينبغي توافرها حتى يصبح مناخ الاستثمار جذابا هي :

❖ الاستقرار السياسي

إن الاستقرار السياسي وعدم وجود اضطرابات داخل الدولة هما من أهم العوامل التي تجذب المستثمر الأجنبي، وكذلك القوانين الاقتصادية التي تضمن له استرداد أمواله وأرباحه دون عناء. إلا أن ذلك لا يعني أن المستثمر الأجنبي لا يستثمر في الدول الغير مستقرة سياسيا، فهو يقدم على ذلك إذا كان الربح كبيرا ومجزيا بصورة غير عادية.

إن كفاءة النظام القانوني تعد أحد المحددات والشروط الأساسية للاستثمار. وتتبع كفاءة النظام القانوني من تتبعه بالشفافية وعدم التناقض. ومن الانسجام بين التشريعات والقوانين المختلفة وبين قوانين الاستثمار ومفهوم الاستثمار كمشروع تنموي. فتعارض التشريعات العامة مع قوانين تشجيع الاستثمار أو غموض هذه القوانين وعدم استقرارها يخلق جوا من عدم الثقة¹.

❖ الاستقرار الاقتصادي

و يتجسد في وضوح السياسة الاقتصادية، واقعية النظام الضريبي، كفاءة النظام المصرفي، إمكانية تحويل الأرباح و رأس المال إلى الخارج دون قيود، وجود الضمانات و الامتيازات، خفض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج، نظام نقد قابل للتداول الحرّ دون قيود، سوق مالية للأسهم و بورصة حرّة، مصارف تقدم تسهيلات و قروض بفائدة

¹ - سعدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006-2007، ص ص 111.

متدنية سوق داخلية واسعة، قدرة شرائية كبيرة لدى المستهلكين، حوافز مالية، ضمان الاستثمارات من جميع المخاطر التجارية و غير التجارية، إستقرار العملة و غيرها. وعادة ما يتجنب المستثمرون الأجانب البلدان التي تعرف معدلات تضخم عالية، لأن ذلك سيدفعها إلى اتخاذ إجراءات وقائية للحد أو للتخفيف منه، و ذلك إعتقادا على السياسات النقدية و المالية التقييدية التي تؤثر على هيكل التجارة الخارجية و أسعار الصرف¹.

ويمكن إجمال أهم العوامل المؤثرة في المناخ الاقتصادي ضمن الآتي:

- مقدار الموارد المتاحة داخل البلد.
- مقدار البنية التحتية ومدى صلاحيتها.
- درجة المنافسة المتاحة داخل الدول والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.
- مرونة السياسة المالية والنقدية وما تحتويه من تحفيزات.
- درجة وضوح واستقرار قوانين الاستثمار ومقدار القيود المفروضة على رأس المال المستثمر. مدى استقرار السياسة السعرية ومعدلات التضخم.
- درجة الحماية المتبعة داخل الدولة من حيث ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال والأرباح².

¹ - دحماني سامية، تقييم المناخ الاستثماري ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية العشرية 1988-1998"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، جوان 2001، ص 75.

² - بن داودية وهيبية، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004) مع التركيز على الجزائر، مصر، المغرب، تونس، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-، الجزائر، 2004-2005، ص 115.

المطلب الثاني: الحوافز والضمانات المشجعة للاستثمار.

إن الجزائر كغيرها من البلدان المتخلفة، تأكد لدى أصحاب القرار أهمية الاستثمارات الأجنبية فحاولت فتح اقتصادها بإرساء قواعد قانونية ومراسيم تنفيذية لترقيتها وإشراكها في مسار التنمية.

أولاً: القوانين التشريعية.

مسايرة للتوجهات الجديدة التي عرفها الاقتصاد الوطني، فقد شهدت هذه المرحلة إصدار العديد من النصوص التشريعية التي أكدت شعار الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ومن بينها:

1- قانون الاستثمار رقم 86-13 المؤرخ في 1986:

لقد جاء قانون 86-13 نظراً لعدم قدرة ما سبقه من قوانين على تحفيز وجلب الحجم المرغوب فيه من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر وللاستثمار محلياً خاصة في مجال المحروقات لذلك تضمن القانون الجديد طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة ومحفزة نسبياً مقارنة بالقانون السابق. فلقد ابقى القانون على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية بـ 51% على الأقل في حين تمثل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا ورؤوس الأموال ومناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين مقابل استفادة الشريك الأجنبي من المشاركة في التسيير واتخاذ القرارات الخاصة باستعمال أو تحويل الأرباح وما يترتب عن ذلك من رفع أو تخفيض رأس المال المساهم به¹.

2- قانون النقد والقرض 1990.

يعتبر صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10. مثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر، كما أسند لمجلس النقد والقرض مهمة

¹ - كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 61-62.

إصدار قرارات المطابقة للمشاريع المقدمة. لقد نص هذا القانون على الاستثمارات وهو ليس بقانون استثمار لكنه " تنظيم لسوق الصرف وحركة رؤوس الأموال " .

و قد ألغى هذا القانون القانونين رقم 82-13 و رقم 86-13 المتعلق بالشركات المختلطة الذي أضحي غير ساري المفعول، حيث تم إلغاء الأحكام التي كانت سارية و التي تفرض أغلبية رأس مال الشريك المحلي (51%-49%) بالنسبة للشركات المختلطة، كما أدخل هذا القانون تمييزا بين المقيمين و غير المقيمين، حيث رخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة للدولة صراحة، وقد كرس هذا القانون عدة مبادئ تتمثل في:

- 1- حرية الاستثمار، باستثناء القطاعات المخصصة للدولة، إلى جانب تحديد شروط تدخل الرأسمال الخاص
- 2- حرية تحويل رؤوس الأموال بعد تأشيرة بنك الجزائر، وفي مدة شهرين من تقديم الطلب.
- 3- الضمانات الواردة في الاتفاقيات الدولية التي توقع عليها الجزائر، و تجدر الإشارة إلى أنه في تاريخ صدور هذا القانون لم تصادق ولم تنظم الجزائر إلى أية اتفاقية للاستثمارات.
- 4- تبسيط عملية قبول الاستثمار الخاضع للرأي بالمطابقة (Avis de Conformité) حيث يقدم الطلب إلى مجلس النقد والقرض ليبيث في الملف خلال شهرين، مع إمكانية الطعن في حالة الرفض أمام الغرفة الإدارية للمحكمة¹.

3- قانون سنة 1993 (الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار).

¹ - دحماني سامية، مرجع سابق، ص 173.

إن المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار جاء موافقا للإصلاحات الاقتصادية، التي بدأت منذ سنة 1988 بإنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية¹.

في بداية التسعينات بقي الاقتصاد الجزائري يعاني من ركود حاد ناتج أساسا عن عدم وجود انطلاقة فعلية للبرامج، وكذا استمرار التدني في المداخيل البترولية وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور الوضع الأمني، أمام هذه الوضعية صدر المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتضمن ترقية الاستثمار والذي يعتبر نقطة تحول وإرادة حقيقية للانفتاح الاقتصادي².

لقد صدر قانون الاستثمار وفق المرسوم المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 قصد توفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية المواتية لجلب الاستثمار الخاص، خاصة منه الأجنبي إلى الجزائر فبعدما كانت الاستثمارات تتجز من قبل مؤسسات عمومية وفق إجراءات قانونية همشت القطاع الخاص المحلي وضيقت مجال حركة القطاع الأجنبي. جاء قانون الاستثمار لسنة 1993 ليكون متميزا عما سبقه من قوانين بإقراره³:

هذا المبدأ يضمن حرية الاستثمار لكافة المستثمرين سواء أكان شخص طبيعي أو معنوي عام أو خاص، مقيم أو غير مقيم في النشاطات المنتجة للسلع والخدمات (صناعة زراعة سياحة، نقل، تجارة... الخ) باستثناء القطاعات المخصصة للدولة أو لأحد فروعها.

- المساواة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب والمحليين، بحيث يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات فيما يتصل بالاستثمار، مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقية المبرمة بين الدولة الجزائرية والدول التي يكون هؤلاء الأشخاص رعاياها.

¹ AHMED BOUYACOUB : l'investissement étrangers en Algérie (1990-1996), revue- Algérienne d'économie et gestion, université d'Oran, Algérie, n° 2 Mai 1998, P : 42

² -برحومة عبد الحميد، الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 وأثرها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2006، ص 122.

³ - كريمة قويدري، مرجع سابق، ص 63.

- يمكن للمستثمر الخاص (محلي أو أجنبي) أن يستثمر في الأصناف (مشروع جديد توسيع طاقة الإنتاج أو إعادة الهيكلة إعادة الاعتبار للنشاط)¹

4 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لسنة 2001.

لقد تدعم الإطار القانوني لترقية وتطوير الاستثمار الخاص في الجزائر بصدور الأمر الرئاسي رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار لقد حدد القانون الجديد النظام العام الذي أصبح يطبق على الاستثمارات الأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات الخاصة للمستثمرين المحليين والأجانب².

وأهم ما جاء في هذا التشريع:

- المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- إلغاء التمييز بين الاستثمار العام والخاص.
- إنشاء شبك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمارات تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار تراخيص وقد فتحت لها فروعاً في الداخل وتنوي فتح فروع أخرى في الخارج، فهي شخصية معنوية لها استقلالها المالي وتقوم بما يلي:
 - تقديم كل الخدمات الإدارية والمعلومات المتعلقة بالاستثمار للمقيمين والغير مقيمين وتبليغهم بقرار القبول أو رفض منح المزايا أو الحوافز المطلوبة في مدة أقصاها 30 يوماً.
 - التأكد من احترام المستثمرين للالتزامات التي يعتمدها خلال فترة الاعفاء من بعض الضرائب والرسوم .

¹ - عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع الإدارة المالية، قسنطينة، الجزائر، 2007-2008، ص ص 254-255.

² - كريمة قويدري، مرجع سابق، ص ص 63-64.

○ تعني المؤسسة بضم كل المؤسسات بمنح المساحات العقارية اللازمة للاستثمار الصناعي، السياحي والخدماتي.

○ نشأ صندوق لدعم الاستثمارات تتكفل بادرته ANDI يمول الامتيازات الملكية الخاصة أو الاستثنائية¹.

5 القانون الجديد 2006:

هذا الأمر المؤرخ في 15 يوليو 2006 المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي أتاح عدة امتيازات للمستثمرين المحليين والأجانب وعلى قدم المساواة، فقانون الاستثمار الصادر عام 2006 يسمح لكل مستثمر مهتم بفرص الاستثمار بالجزائر سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقيم مشروعا استثماريا سواء من خلال إنشاء كيان قانوني باسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100% من الرأسمال المقيم أو غير المقيم أو بشراكة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري، أو من خلال المساهمة في رأسمال مؤسسة قائمة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو استعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية. فهو يوفر عدة ضمانات لحماية أي استثمار تتمثل أساسا في عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها، وإمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة والعائدات الناتجة عنها، والمعاملة المماثلة لكل المستثمرين بالإضافة على وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات مع إمكانية الطعن الإداري والقانوني وحتى اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين غير جزائريين².

¹ بلوج بولعيد، معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 76.

² لوعيل بلال، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2007)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، ديسمبر 2008، ص 70.

ثانيا: بعض الحوافز و الضمانات الممنوحة لتشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

من بين الحوافز المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر نجد ما يلي:

1- الحوافز الممنوحة للمستثمرين .

هي السياسات التي تمكن المشروع الأجنبي من تحقيق أكبر معدل للأرباح وتحقيق أعلى معدلات الإنتاج والنمو¹.

✓ الحوافز الممنوحة حسب النظام العام:

تقتصر الحوافز الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى من الإنجاز وهي:

- تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز المشروعات الاستثمارية أي بنسبة 5 %.

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز المشروعات الاستثمارية.

- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التابعة للمشروع.

✓ الحوافز الممنوحة حسب نظام الاستثناءات.

وتنقسم بدورها إلى:

● في مرحلة بدأ انجاز الاستثمار: حيث تستفيد من الآتي:

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو منتقاة من السوق المحلية².

- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة قدرها 0.2 %.

¹ - يوسف رشيد، أثر الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد الوطني-حالة الجزائر-،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد 5، قسم العلوم التجارية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2005، ص 163.

² - دواح بلقاسم، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز الجهود التنموية في الدول النامية(دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس، الأردن، مصر، وتركيا)، رسالة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009-2010، ص 168.

- الإعفاء من دفع حقوق الملكية للمفتشيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار¹.

• **مرحلة انطلاق الاستغلال:** وفيها المزايا التالية:

- الإعفاء لمدة (10) سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط المهني.

- إعفاء لمدة (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار .

- منح مزايا إضافية أن تحسن أو تسهل الاستثمار².

2- ضمانات خاصة بحماية الاستثمار الأجنبي.

هي مجموعة الوسائل الكفيلة بحماية رأس المال المالي والمعرفة التكنولوجية ضد خطر الضياع أو الخسارة (استرداد رأس المال وتحويل الأرباح)³.

إن عزم الجزائر على جلب المستثمرين الأجانب للمساعدة في تنمية الاقتصاد القومي

جاء من خلال النصوص القانونية التي ذكرت في كل من قانون النقد والقرض رقم(90-10)

والمرسوم التشريعي رقم (93-12) المتعلق بترقية الاستثمار والذي ينص على:

✓ المساواة وعدم التمييز بين المستثمرين الجزائريين و الأجانب في مجال الحقوق و

الواجبات ذات الصلة بالنشاط الاستثماري المنجز داخل القطر الجزائري.

✓ الإقرار باستمرارية المزايا المستفاد منها الاستثمار في إطار هذا الأمر 01-03 مهما كانت

المراجعات و/أو الإلغاءات التي قد تحدث مستقبلا .إلا إذا طلب ذلك المستثمر المعني

صراحة.

¹- دواح بلقاسم، المرجع السابق، ص 169.

²- محمد طالبي ، اثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، الجزائر، 2008، ص 32.

³- يوسف رشيد، مرجع سابق، ص 163.

✓ الإقرار بمبدأ منع المصادرة الإدارية للاستثمارات المنجزة، وإذا وقعت مصادرة وفقا للتشريع المعمول به، يترتب عليها تعويضا عادلا و منصفا.

✓ ضمان تحويل الرأسمال المستثمر و عوائده إلى الخارج بالنسبة للمستثمرين الأجانب دون تحديد سقف للمبالغ القابلة للتحويل.

✓ الإقرار بإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالات خاصة لفض الخلافات التي قد تنشأ بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية¹. مما ينتج عنها بعض الالتزامات الدولية الناجمة عن ابرام الاتفاقيات. كما تمنح الاتفاقيات الدولية الارتياح للمستثمر الأجنبي كونها التزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق والأولوية منها ما هو متعدد ومنها ما هو ثنائي نذكر منها.

➤ الاتفاقيات متعددة الأطراف.

أبرمت الجزائر عدة اتفاقيات دولية أهمها:

- الاتفاقية الدولية المتعلقة بإنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.
- الاتفاقية العربية المتعلقة بالاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

➤ الاتفاقيات ثنائية الأطراف. من بينها:

- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع أمريكا.
- الاتفاقية الثنائية المبرمة مع فرنسا².

المطلب الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

¹ - عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 - 2005، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008، ص 171.

² - كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مرجع سابق، ص 68.

ينظر المستثمر الأجنبي لمجموعة من المؤشرات الاقتصادية وغيرها التي تتوفر في البلد المراد الاستثمار فيه من أجل اتخاذ القرار بشأن الاستثمار حيث أن تلك المؤشرات تضمن له إمكانية تحقيق الأرباح والاستمرارية.

أولا : المؤشرات الاقتصادية.

تلعب المؤشرات الاقتصادية الكلية دورا هاما في إعطاء صورة واضحة للوضعية الاقتصادية لأي بلد من حيث العيوب والمشاكل التي قد يعاني منها الاقتصاد فالجزائر عانت في الماضي القريب من مشاكل كثيرة لكنها سرعان ما انتهجت مجموعة من السياسات التي مكنتها من التغلب على الكثير منها من أجل النهوض بالاقتصاد ككل.

❖ التوازن الداخلي:

- معدل النمو الاقتصادي:

يمثل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمر في اتخاذ القرار الاستثماري لأن المستثمر دائما يبحث عن النمو والنفاذ إلى الأسواق الجديدة أو زيادة نصيبه من أسواق الدولة المضيفة وتلائم الدول ذات الناتج المحلي الكبير¹. ولقد قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل رفع معدلات النمو لديها.

- التضخم:

هناك علاقة قوية تربط بين تغيرات معدلات التضخم واستقرار البيئة الاقتصادية وقد عرفت معظم البلدان المتحولة نحو اقتصاد السوق تقلبات كبيرة وهامة على مستوى معدلات التضخم والتي تعود أساسا إلى تحرير الأسعار التي كانت تحدد إداريا، أيضا وإلى قيام الحكومات بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية، فبالنسبة للجزائر وبعد تخفيض سعر

¹ سحنون فاروق، قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة للتسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2009-2010، ص 96.

الصرف في عامي 1990-1991 فقد شهدت معدلات التضخم ارتفاعا قياسيا تجاوز 28 % سنويا كما وصل سنة 1994 إلى 39 % الأمر الذي انعكس سلبا على تدهور القدرة الشرائية وارتفاع أسعار الفائدة في البنوك، وتعتبر كلها عوامل معيقة للاستثمار ولكن نتيجة اعتماد الجزائر لسياسة مالية ونقدية صارمة بين عامي 1994 و 1996، فقد تراجعت معدلات التضخم إلى 15 % في عام 1996 و 6% في عام 1997. أما في السنوات الأخيرة، فقد عرف التضخم نوعا من الاستقرار ما بين 6 % و 2.5 %. الأمر الذي يعني استقرار الأسعار في مستويات متقاربة مقارنة مع جيران الجزائر وهو عامل ضروري للتأثير على قرار الاستثمارات الأجنبية في الجزائر¹.

❖ التوازن الخارجي:

بعد ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ عام 1999 فقد عرف ميزان المدفوعات تحسنا كبيرا إذ أصبح يسجل فائضا، الأمر الذي أدى إلى تحسن احتياطي الصرف الأجنبي فبعد ان كان في حدود شهر استيراد واحد في عام 1990²، أصبح في حدود حوالي 50 شهرا استيراد في نهاية سنة 2007 أي بأكثر من مليار دولار أمريكي بالإضافة الى تراجع حجم المديونية الى اقل من 1 مليار دولار أمريكي في نهاية 2007 بعدما كانت تفوق 32 مليار سنة 1994.

ثانيا: البنية التحتية و شبكة المواصلات.

أن من أهم محددات اختيار الشركة ما موطنا لمشاريعها في بلد ما يتوقف على مدى توفر البلد المضيف على هياكل قاعدية جيدة من شبكة حديثة للمواصلات البرية والجوية والبحرية وشبكة اتصالات تواكب التطور السريعة التي يشهدها القطاع على المستوى العالمي حيث تتوفر الجزائر على:

¹ - محمد داودي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية،

المعهد العربي للتخطيط، المجلد 13، العدد الثاني، الكويت، يوليو 2011، ص 9.

² - محمد داودي، المرجع السابق، ص 9.

- ❖ المطارات 35 مطار منها 13 دولية
 - ❖ السكك الحديدية 4200 كلم بما في ذلك جزء مكهرب، و في أفق 2016/2017 سوف يبلغ طول شبكة السكك الحديدية 12000 كلم
 - ❖ الموانئ 51 البنية التحتية البحرية بما فيها 11 ميناء تجاري، مينائين للبتروك، 41 ميناء للصيد و ميناء واحد للترفيه¹.
- تتوفر الجزائر على شبكة للطرق البرية تعد الأكبر في افريقيا اذ تقدر ب 107324 كلم، إلا أن هذه الشبكة تفتقر للصيانة الدائمة فنسبة كبيرة منها في حاجة إلى التجديد، كما تعتبر تكلفة النقل والتوزيع مرتفعة نسبيا نظرا لاتساع المسافة بين المناطق الصناعية الكبرى والمدن الداخلية².

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر.

تعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي للدول النامية حيث تستهدف الدول النامية ومن ضمنها الجزائر تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بغية زيادة رفاهية مواطنيها برفع معدل النمو وتحسين جودة الحياة لهم.

¹ تم الاطلاع يوم 26-04-2015 الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار www.indi.dz

² كريمة قويدري، مرجع سابق، ص 83.

المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

أكدت تجربة الجزائر في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشرة بأن الجزائر خطت خطوات مهمة وقطعت أشواطاً كبيرة في طريق تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية¹.

أولاً: تطور عدد المشاريع الاستثمارية (محلية وأجنبية).

نلاحظ من الجدول أدناه أن عدد المشاريع الاستثمارية من سنة 2002 إلى سنة 2005 لم يتجاوز الألف مشروع بخلاف سنة 2003، وبدأ هذا العدد بالارتفاع تدريجياً حيث بلغ عدد المشاريع 2102 بقيمة إجمالية قدرها 486035 مليون دينار جزائري محققاً 47265 منصب عمل بحلول سنة 2006 واستمر هذا الارتفاع إلى غاية سنة 2009 حيث بلغ 6932 مشروع بقيمة 439577 مليون دينار جزائري محققاً 63488 منصب عمل ليسجل بعد ذلك انخفاضاً في سنتي 2010-2011 ويبلغ 5564 و 5688 على التوالي لكنه تحسن في الثلاث سنوات الأخيرة ليبلغ 9904 مشروع سنة 2014 بقيمة إجمالية قدرها 2192530 مليون دينار جزائري وعدد مناصب عمل قدره بـ 150959 منصب عمل.

جدول رقم (1-2): يبين تطور المشاريع الاستثمارية (المحلية والأجنبية) المصرح بها من قبل الوكالة

الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2002-2014.

بالمليون دينار جزائري

السنوات	عدد المشاريع	%	القيمة	%	مناصب العمل	%
2002	495	0,84%	98566	0,95%	29586	3,07%
2003	1628	2,76%	396209	3,82%	34618	3,6%
2004	876	1,49%	241768	2,33%	24892	2,59%

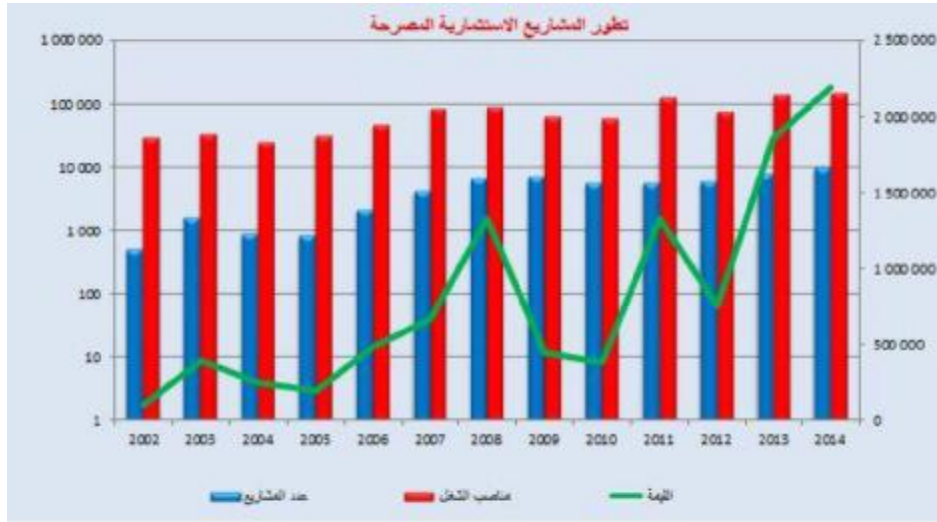
¹ - لوعيل بلال، مرجع سابق، ص 136.

الفصل الثاني... واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال (2013-90)

2005	836	%1,42	198839	%1,92	32019	%3,33
2006	2102	%3,57	486035	%4,69	47265	%4,91
2007	4257	%7,23	664782	%6,41	86733	%9,01
2008	6538	%11,1	1327946	%12,8	89594	%9,31
2009	6932	%11,77	439577	%4,24	63488	%6,6
2010	5564	%9,45	379834	%3,66	59134	%6,15
2011	5688	%9,66	1331711	%12,84	124004	%12,89
2012	6077	%10,32	754025	%7,27	76443	%7,94
2013	7991	%13,57	1861048	%17,94	143446	%14,91
2014	9904	%16,82	2192530	%21,14	150959	%15,69
المجموع	58888	%100	10372871	%100	962181	100%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (01).

شكل رقم: (2-1): يبين تطور المشاريع الاستثمارية (المحلية والأجنبية) المصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2002-2014.



المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

ثانيا: نصيب الاستثمار الأجنبي من إجمالي المشروعات سابقة الذكر.

حسب بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يرقى للمستوى المطلوب وكانت حصته من إجمالي الاستثمارات في الجزائر ضعيفة رغم ما تم تهيئته لهذا النوع من الاستثمارات.

جدول رقم (2-2): يبين نصيب الاستثمار الأجنبي من إجمالي المشروعات حسب تصريح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

الوحدة: مليون دينار جزائري

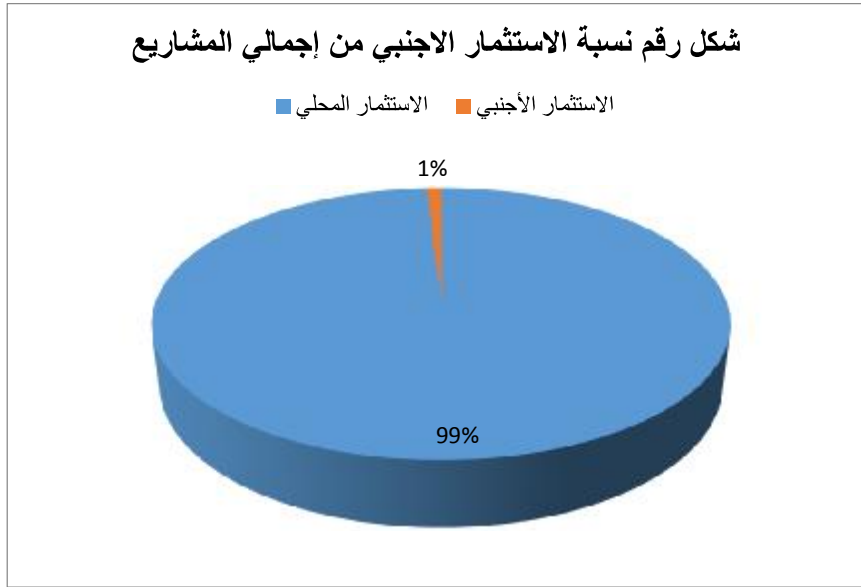
المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	القيمة	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	58324	%99	8018771	%77	848302	%88
الاستثمار الاجنبي	564	%1	2354099	%23	113879	%12
المجموع	58888	%100	10372871	%100	962181	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (01).

من خلال الجدول رقم (2-2) الذي يبين تطور عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر (المحلية و الأجنبية) خلال السنوات 2002-2014 نلاحظ أن مجموعها قد بلغ 58888 مشروع بقيمة إجمالية قدرها 10372871 مليون دينار جزائري محققة بذلك 962181 منصب عمل في حين نلاحظ أن الاستثمار المحلي استحوذ على ما نسبته 99% من

إجمالي عدد المشاريع بقيمة 8018771 مليون دينار جزائري محققا 848302 منصب عمل كما قدرت حصة الاستثمار الأجنبي بنسبة 1% فقط من إجمالي عدد المشاريع بقيمة 2354099 مليون دينار جزائري محققا بذلك 113879 منصب عمل.

الشكل رقم (2-2): نصيب الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الاستثمارات المصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.



المصدر: من إعداد الطالب بالأعتماد على جدول رقم (2-2)

ثالثا: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

تستهدف الجزائر تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية من وراء السعي الى زيادة التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر كغيرها من الدول سواء المتقدمة أو النامية منها.

1- فترة التسعينات:

يتضح من خلال الجدول أدناه أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الجزائر اتسم بالتقلب الواضح خلال فترة التسعينات من حيث القيمة، ويبقى ضعيفا رغم الجهود المبذولة في تلك الفترة، وتم اعتبار الجزائر سوقا للتصدير السلعي، ولقد بدأ يسلك اتجاهها

متزايدا في سنة 1996 حيث بلغ 270 مليون دولار وبهذا يكون قد ارتفع بنسبة كبيرة إذا ما تم مقارنته بسنة 1990 حيث بلغ 0,334914 مليون دولار وهذا بسبب عودة الأمن والاستقرار للبلد¹.

الجدول رقم (2-3): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة التسعينات في الجزائر.

الوحدة : بالمليون دولار

السنوات	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
1990	0,33
1991	11,63
1992	30,00
1993	13
1994	15
1995	25
1996	270,00
1997	260,00
1998	606,60
1999	291,60

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (2).

2: تطور حجم الاستثمار الجنبى المباشر للفترة 2000-2013

يمكن تحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالاعتماد على الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2013.

الوحدة : بالمليون دولار (10^{-6})

السنوات	الاستثمار الأجنبي الوافد	الوافد %
2000	280,1	0,51
2001	110,79	2,02
2002	1065	1,87

¹ - مصطفى بودرامة، الاستثمار الأجنبي في الجزائر بين الواقع والمشكلات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 9، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2009، ص 184-185.
* عدم توفر النسب الخاصة بـ 1993. 1994. 1995.

0.93	633,7	2003
1.03	881,9	2004
1.12	1155,99	2005
1.57	1841	2006
1.24	1686,73	2007
1.54	2638,60	2008
2.00	2747,13	2009
1.42	2300,04	2010
1.29	2571,23	2011
0.73	1500,40	2012
0.80	1689,28	2013

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم(2).

عند تحليل المعطيات الواردة في الجدول رقم(2-4) والذي يبين رصد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال السنوات "2000-2007 نستكشف نوعا من الارتفاع والانخفاض في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد مقارنة بكل سنة في الجزائر خلال هذه السنوات إذ نجد أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد سنة 2000 كان ضئيل جدا، حيث بلغ نصيبه 280,1 مليون دولار، وهذا يرجع إلى بداية الخروج من الأزمة السياسية التي عاشتها الجزائر في السنوات السابقة، إلا أنه في سنة 2001 أخذت التدفقات الواردة منحى آخر والاتجاه نحو الارتفاع إذ ازدادت بقدر 827,1 مليون دولار حيث بلغ نصيبها 110,79 مليون دولار، وأخذت التدفقات الواردة في الهبوط منذ 2001 حيث نجدها انخفضت قليلا عام 2002 وبلغت 1065 ثم 633,7 في 2003، ويعود الانخفاض منذ 2001 إلى الاحداث العالمية التي جرت في 11 سبتمبر 2001، وما نجم عنها من تداعيات ومخاوف من قبل الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في المنطقة العربية.

أما في سنتي 2004-2005 عادت التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر إلى الارتفاع" ويرجع هذا التطور الملحوظ في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى سياسة الإنفاق التوسعية التي انتهجتها الدولة في إطار هذه البرامج أي إطلاق المشاريع الاستثمارية للدولة ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو والتي تم إسناد الكثير منها إلى الشركات الأجنبية¹.

وقدر نصيب الاستثمارات فيها 881,9 و 1155,99 مليون دولار على التوالي شهدت التدفقات الواردة ارتفاعات ملحوظة مقارنة بالسنوات السابقة وقدرت بـ 1841 - 1686,73 مليون دولار على التوالي²، بعدها ارتفعت التدفقات الواردة إلى الجزائر في سنة 2008 لتحقيق زيادة قدرها 2638,60 مليون دولار ثم ارتفعت ارتفاعا طفيفا بعد ذلك وبلغ نصيبها 2747,13 مليون دولار في سنة 2009 بسبب دخول في قطاعي البيتروكيماوية وتحلية المياه مرحلة الإنجاز، ثم انخفضت بعد ذلك إلى 2300,04 مليون دولار في سنة 2010 "بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية وعدم فهم المستثمرين الأجانب خاصة العرب منهم حيث تراجعوا وانسحبوا إلى بلدانهم بعد إقرار القوانين الجديدة للاستثمار المبنية على ضرورة امتلاك المستثمر الجزائري لـ 51% من رأس مال المشروع"³. وتعرف بعد ذلك تحسنا في سنة 2011 وتبلغ 2571,23 مليون دولار ثم تنخفض بعد ذلك انخفاضاً حاداً نوعاً ما في سنتي 2012 و 2013 مقارنة بالأربع سنوات السابقة لتبلغ 1500,40 و 1689,28 مليون دولار.

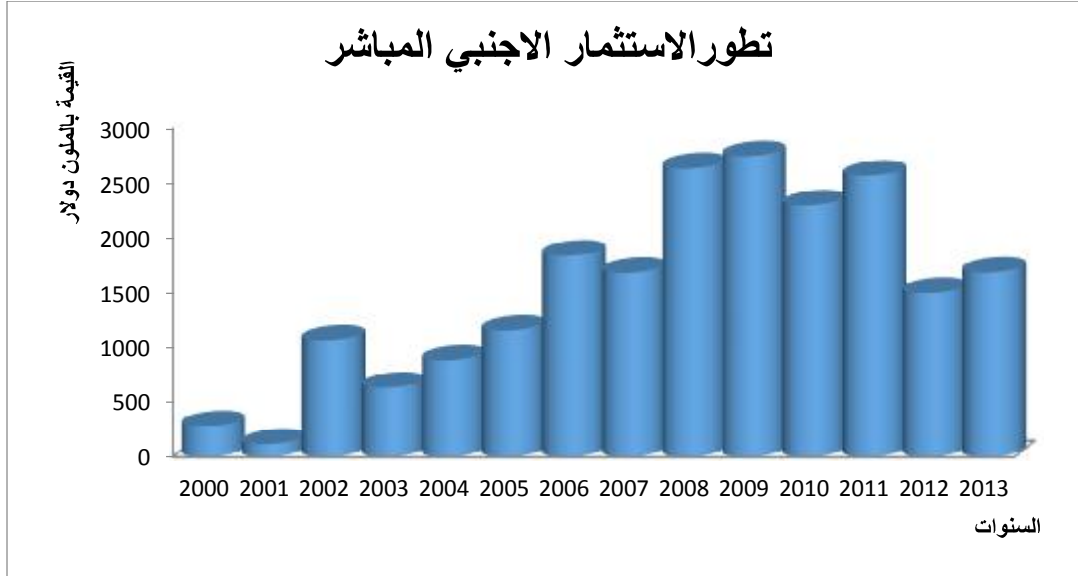
¹ - بن البار محمد، طهراوي فريد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1980-1912)-دراسة تحليلية قياسية-، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، يومي 09-10 ديسمبر 2014، ص 6.

² - رايس حدة، كرامة مروى، تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية- دراسة تحليلية-، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، ديسمبر 2012، ص ص 74-75.

³ - رايس حدة، كرامة مروى، المرجع السابق، ص 80.

شكل رقم (2-3): تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-

2013.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (2-4).

المطلب الثاني: توزيع الاستثمارات الأجنبية في الجزائر حسب القطاعات والمناطق للفترة

2014-2002.

أولاً: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات.

عند دراستنا لبيانات الجدول نلاحظ أن قطاع الصناعة في هذه الفترة (2002-2014) قد نال حصة الأسد من إجمالي عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بـ 324 مشروع بقيمة إجمالية قدرها 1613708 مليون دينار جزائري موفراً 63926 منصب شغل "ومن أهم الصناعات التي تم الاستثمار فيها، الصناعة الميكانيكية مثل استثمار الشركة الفرنسية Michelin"¹ تلاه في المرتبة الثانية قطاع الخدمات والبناء بـ 100 و 95 مشروع على التوالي بقيمة إجمالية قدرها 97145 و 59713 مليون دينار جزائري ليأتي في المرتبة الرابعة قطاع النقل بـ 19 مشروع بقيمة 12405 مليون دينار

¹ دلال بن سميحة، تحليل اثر السياسة الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص 360.

جزائري أما في ما يخص قطاعات الصحة والزراعة والسياحة والاتصالات فلم يتعدى عدد مشاريعها الـ10 مشروعات. "وعرف قطاع الاتصال وتكنولوجيا الإعلام تحول نوعي في السنوات الأخيرة رغم المعدل الضعيف لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع مقارنة مع زيادة الطلب وقد تم إصلاح هذا القطاع من خلال قانون البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية سنة 2000 والذي فتح المنافسة في مجال الهاتف النقال بيع الرخصة الثانية لشركة أوراسكوم المصرية والرخصة الثالثة للشركة الكويتية للاتصالات.

وفي ميدان السياحة تشير الأرقام أن عدد المشاريع السياحية العربية في الجزائر بلغت في سنة 2001 أكثر من 683 مشروع تصل إلى 2.85 مليار دولار، أما القطاعات الأخرى كالزراعة والصحة فلا زالت دون المستوى حيث يجب العمل على تكثيف الشراكة فيها مع عدم الاكتفاء بالنوايا فقط، إضافة إلى تسويق الفرص المتوفرة عليها"¹.

الجدول رقم (2-5): توزيع الاستثمارات الأجنبية حسب القطاعات في الجزائر خلال الفترة 2002-

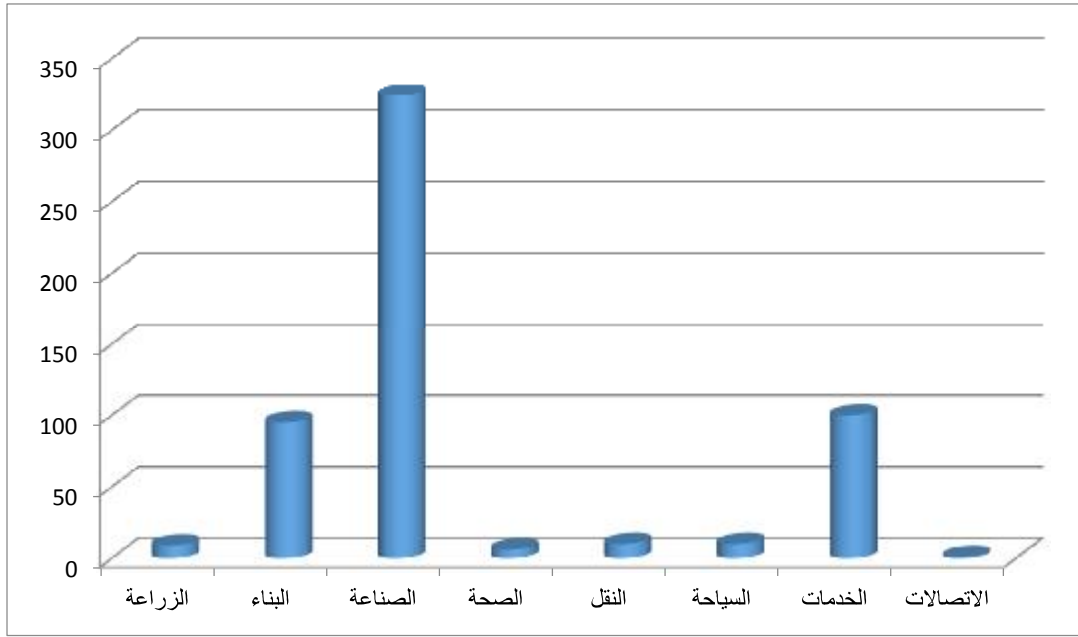
2014.

القطاع	عدد المشاريع	%	القيمة	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	9	1,6%	5495	0,23%	619	0,54%
البناء	95	16,84%	59713	2,54%	18675	16,4%
الصناعة	324	57,45%	1613708	68,55%	63928	56,14%
الصحة	6	1,06%	13573	0,58%	2196	1,93%
النقل	10	3,37%	12405	0,53%	1639	1,44%
السياحة	10	1,77%	462619	19,65%	14080	12,36%
الخدمات	100	17,73%	97145	4,13%	11242	9,87%
الاتصالات	1	0,18%	89441	3,8%	1500	1,32%
المجموع	564	100%	2354099	100%	113879	100%

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (3).

الشكل رقم (2-4): يبين توزيع الاستثمارات حسب القطاعات.

¹ - لوعيل بلال، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2007)، مرجع سابق، ص 139.



المصدر: من إعداد الطاب بإعتماد على الجدول رقم (2-5).

ثانيا: توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق في الجزائر للفترة 2002-2014.

جدول رقم (2-6): يبين توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المناطق.

الوحدة بالمليين دينار جزائري

المناطق	عدد المشاريع	القيمة	مناصب الشغل
أوروبا	316	839295	66306
فيما بها الاتحاد الاوروبي	238	519485	33175
آسيا	53	115219	7230
أمريكا	10	63171	2933
الدول العربية	171	1243455	35060

264	2974	1	أستراليا
2086	89985	13	متعدد الجنسيات
113879	2354099	564	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق رقم (3).

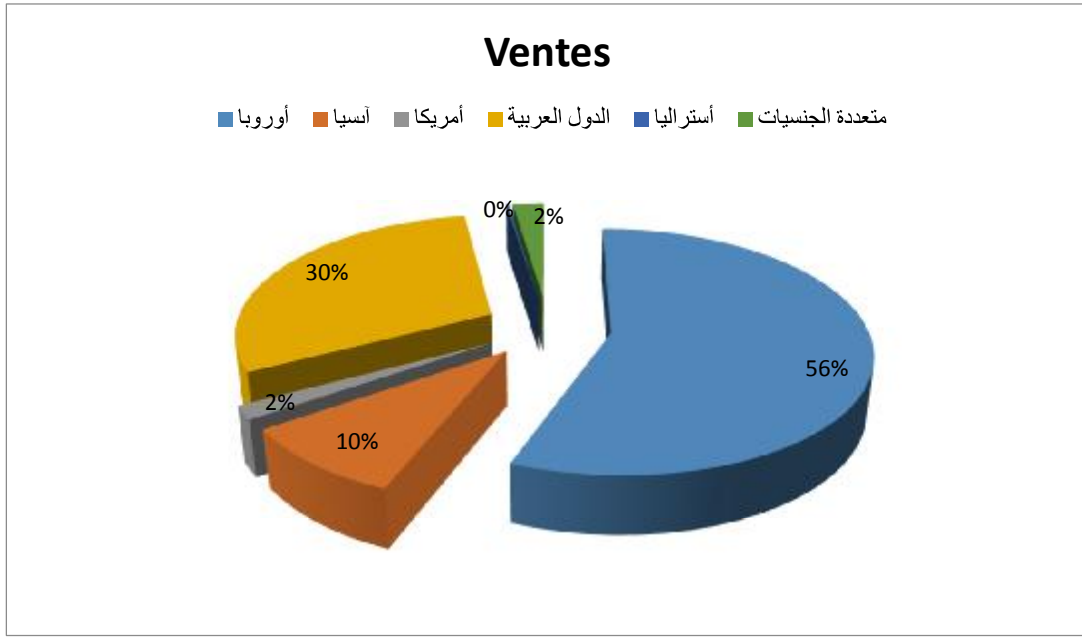
حسب بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات فقد كان توزيع الاستثمارات المباشرة على المناطق وكما يبرزه الجدول أدناه نجد أن الدول العربية قد تصدرت قائمة الدول المستثمرة في الجزائر من حيث قيمة الاستثمار خلال الفترة (2002-2014) بقيمة استثمارية قدرت بـ 1243455 مليون دينار جزائري حسب إحصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حيث تعتبر كل من مصر، الكويت، البحرين، المملكة العربية السعودية من أهم الدول العربية المستثمرة في الجزائر، في ما احتلت الدول الأوروبية المرتبة الثانية باستثمارات قدرها 839295 مليون دينار جزائري منها 519485 مليون دينار جزائري مصدرها دول الاتحاد الأوروبي، تليها الدول الآسيوية بـ 53 مشروع ثم دول أمريكا الشمالية والجنوبية والشركات متعددة الجنسيات بـ 10 و 13 مشروع على التوالي.

أما من حيث المشاريع فتصدر الدول الأوروبية قائمة الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2014) بـ 316 مشروع منها 238 مشروع تابع للاتحاد الأوروبي تمتلك فرنسا العدد الأكبر منها، تليها كل من إيطاليا وإسبانيا، وتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية بـ 171 مشروع ثم الدول الآسيوية بـ 53 مشروع ومن أهمها الصين واليابان ومن ثم الشركات المعددة الجنسيات وأمريكا بـ 13 و 10 مشاريع على التوالي أما الاستثمارات المتدفقة من أستراليا تحتل المرتبة الأخيرة بمشروع بمشروع واحد فقط¹.

الشكل رقم (2-5): يبين التوزيع الجغرافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002-

.2014

¹ - دلال بن سميعة، مرجع سابق، ص 360.



المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (2-6).

المطلب الثالث: أهم الإصلاحات الاقتصادية لرفع معدلات النمو 1990-2014.

إن لجوء الجزائر إلى القيام بالإصلاحات كان نتيجة لمجموعة من الضغوطات التي أثقلت كاهلها جعلت من هذه الإصلاحات ضرورة حتمية فقد عانت الجزائر من مشاكل عديدة منها انخفاض معدل النمو وارتفاع الديون الخارجية والتضخم والبطالة ونقص التمويل... الخ.

أولاً: الإصلاحات لفترة التسعينات.

1- التعديل الهيكلي الأول أبريل 1993-أفريل 1994.

شرعت الجزائر في تطبيق برنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من طرف المؤسساتين الدوليتين لمدة سنة. وقد اتخذت عدة إجراءات ذات طابع كلي، لتصحيح الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني، منها انخفاض في سعر البترول، نقص التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة المحنة التي مرت بها الجزائر (العشرية السوداء)، وارتفاع المديونية، وارتفاع التضخم.

إن اللجوء إلى برنامج التثبيت الاقتصادي كان يهدف إلى تحقيق التوازنات الكبرى، من خلال اتخاذ عدة إجراءات منها:

- ✓ تحرير الأسعار وإزالة القيود على التجارة الخارجية.
- ✓ تخفيض قيمة العملة الوطنية الدينار بنسبة 50%.
- ✓ تخفيض قيمة العملة الوطنية الدينار بنسبة 50%.

اتخذت هذه الإجراءات لتثبيت الاقتصاد الوطني، وقد نجحت نسبياً وبشكل مؤقت في تحقيق التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي ومن المؤشرات الدالة على ذلك¹:

- انخفاض في عجز الميزانية من % 8.7 سنة 1993 إلى % 4.4 سنة 1994.
- انخفاض معدل التضخم إلى 38.5%.
- تحسين احتياط الصرف 2.64 مليار سنة 1994.
- تم حل 88 مؤسسة عمومية، وتم إعطاء 5 مؤسسات استقلاليتها من أصل 23 مؤسسة وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وعرض 5 فنادق إلى الخوصصة².

2- التصحيح الهيكلي 1995-1998.

يهدف برنامج التعديل الهيكلي إلى تعميق إجراءات الاستقرار، بالإضافة إلى زيادة العرض الكلي السلعي والخدمي وبعث النمو الاقتصادي في الأجل المتوسط. وهذا بإقامة البيئة التشريعية والتنظيمية اللازمة لتسهيل العملية الإنتاجية في القطاعين العام والخاص والعمل على إعادة الهيكلة في البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني ففي مجال الاستقرار

¹ - كريالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، قسم عوم التسيير،

جامعة وهران، الجزائر، جانفي 2005، ص 10.

² - كريالي بغداد، المرجع السابق، ص 10.

الاقتصادي فإن برنامج التكيف الهيكلي عمل على الاستمرار في الإجراءات السابقة المتعلقة ببرنامج التثبيت الاقتصادي بالاعتماد على¹:

- تحقيق نمو متوسط 5% من إجمالي الإنتاج الخام (PIB) خارج المحروقات.
- تخفيض نسبة التضخم إلى 10.3% .
- أن يعادل احتياط الصرف 3 اشهر من الواردات.

تميزت سيرورة الإصلاح الاقتصادي بعدة سمات إيجابية تتمثل بصورة عامة في:

- تحقيق فائض في الميزانية بلغ 3% من إجمالي الإنتاج الخام سنة 1996 و 1.3% في سنة 1997، مع تحقيق عجز يقدر بـ 1.4% في سنة 1995 .
- تحقيق معدل نمو 3.9%، و 4%، و 4.5% خلال السنوات 1995 و 1996 و 1997 على التوالي.

- انخفض معدل التضخم من 21.7%، و 18.7%، و 7% خلال 1995، 1996، 1997 إن هذا الانخفاض راجع للتعديلات التي مست أسعار بعض السلع المدعومة.

- تقليص المديونية نتيجة عملية إعادة جدولة بعض ديونها، حيث انخفضت نسبة خدمة الدين إلى السلع والخدمات من 82% في سنة 1993 إلى 24% في سنة 1997².
- ثانيا: الإصلاحات في بداية الألفية الثالثة.

شرعت الجزائر، منذ سنة 2001، في انتهاج سياسة مالية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل، لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها (في ظل الوفرة في المداخل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط) وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها والممتدة على طول الفترة من 2001 إلى 2014 وقد تمثلت هذه البرامج أساسا فيما يلي:

¹ - كمال عابشي، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، الجزائر، ص 9.

² - كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق ص 11-12.

1- برنامج الإنعاش أو المخطط الثلاثي 2001-2004.

الذي خصص له غلاف مالي أولي بمبلغ 525 مليار دينار (حوالي 7 ملايين دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا¹.

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو: أو المخطط الخماسي الأول 2005-2009.

الذي قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة له بمبلغ 8.705 ملايين دينار (114 مليار دولار) بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009 فقد قدر بـ 9.680 مليار دينار حوالي 130 مليار دولار بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.

3- برنامج توظيف النمو الاقتصادي:

أو المخطط الخماسي الثاني 2010-2014. هو بقوام مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار (ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق (9.680 مليار دينار)، أي أن البرنامج الجديد مخصص له مبلغ أولي بمقدار 11.534 مليار دينار (155 مليار دولار)².

ثالثا: أهداف سياسة الإنعاش الاقتصادي:

¹ محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ص 147.

² محمد مسعي، المرجع السابق، ص 147.

- وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت في ما يلي:
- تنشيط الطلب الكلي.
 - دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل.
 - تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان.

مما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة¹.

ثانيا: تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2013.

لقد عرف النمو الاقتصادي في الجزائر تذبذبات في فترات مختلفة وذلك حسب كل فترة وما جرى فيها من تقلبات في الإجراءات والسياسات المتخذة من أجل تحسين ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

1: فترة التسعينات.

الجدول رقم (2-7): تطور معدلات النمو في الجزائر خلال الفترة (1990-2000).

الوحدة مليون دولار

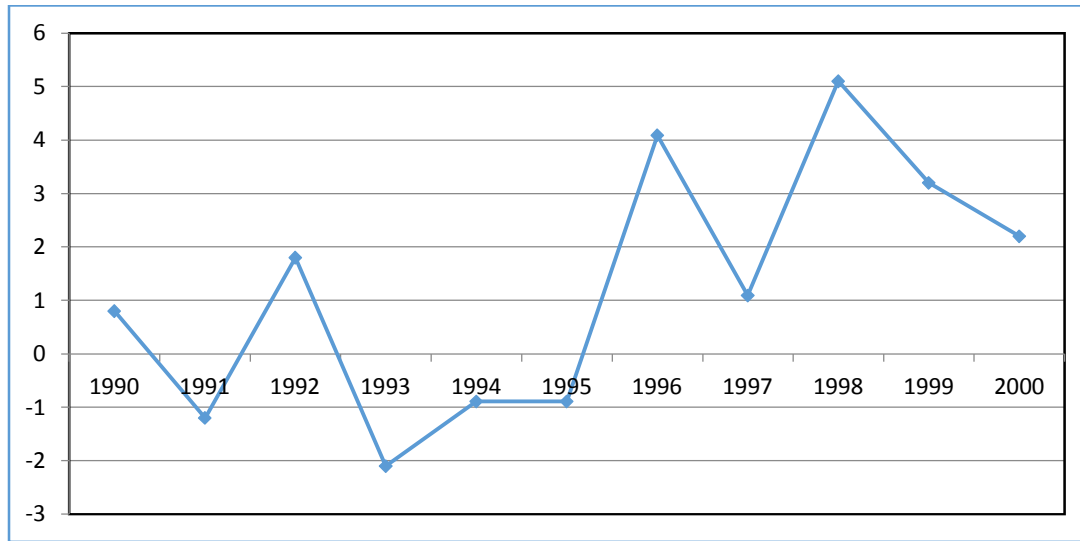
السنوات	إجمالي الناتج المحلي	%
---------	----------------------	---

¹ - نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010" مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة الشلف، الجزائر، 2012، ص 251-252.

0,80	62045,09	1990
1,20-	45715,36	1991
1,8	48003,29	1992
2,1-	49946,45	1993
0,89-	42542,57	1994
0,89-	41764,05	1995
4,09	46941,49	1996
1,09	48177,86	1997
5,10	48187,78	1998
3,20	48640,61	1999
2,20	54790,05	2000

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الشكل رقم (2-6): يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2000).



المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الجدول رقم (2-7).

من خلال الجدول يتضح لنا أن وتيرة النمو الاقتصادي سلبية من الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1994 و 1995 وهذا نظرا للحالة التي عاشتها الجزائر في أوائل التسعينات مع انخفاض أسعار النفط، ونقص التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشرك الأجنبي نتيجة الحالة الأمنية للبلاد، وارتفاع المديونية الخارجية، بالإضافة للوضع السيئة والمتدهورة للقطاعات المنتجة، وقد استمرت وتيرة النمو الاقتصادي السلبى إلى غاية عام

1994 تاريخ انطلاق برنامج التعديل الهيكلي في إطار اتفاقية STAND BY مع صندوق النقد الدولي، حيث بدأ الاقتصاد الوطني في تحقيق معدلات موجبة، وهذا جراء سياسة الإنعاش الاقتصادي وكان ذلك إبتداءا من سنة 1995 حيث بلغ أكبر قيمة في هذه الفترة 5,1 % ثم تراجع بعد ذلك ليبلغ 2,2%¹.

2: الفترة ما بين 2001-2013.

"عرفت معدلات النمو الاقتصادي قبل بداية تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001 تقلبات واضحة وذلك راجع أساسا إلى عدم إتباع الجزائر آنذاك لسياسة اقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي، حيث كانت تتبع برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي، والتي كانت أولوياته إعادة التوازن لميزان المدفوعات والحد من ارتفاع معدلات التضخم"².

نلاحظ من الجدول أدناه أن معدل النمو الاقتصادي كان يقدر بـ 2,00 - % سنة 2001 وهي نتيجة ضعيفة جدا، لكنه بدأ بالتحسن تدريجيا ليبلغ 8,33 % سنة 2003، "ويرد هذا الارتفاع في معدلات النم الاقتصادي بشكل أساسي إلى التحسن في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001 و 2003"³، ويواصل بعد ذلك ارتفاعه إلى غاية سنة 2005 ليبلغ ما نسبته 16,12 % لكنه لم يستمر طويلا ليسجل أكبر انخفاض له سنة 2009 حيث بلغت نسبته 11,16 - % ليقفز بعد ذلك قفزة نوعية ويسجل أعلى معدل له

¹ - فاطمة الزهراء زرواط، صارة بورجة، "أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2013)"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يوليو 2014، ص 89.

² - بوجدوخ كريم، أترسياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر 2001-2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، الجزائر، 2009-2010، ص 181.

³ - صالحى مخناش، أثر برنامج دعم النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي، أبحاث المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 11-12 مارس 2013، ص 13.

نسبته خلال الفترة 2013-2001 بـ 17,78 % ليبلغ في سنة 2013 ما نسبته 2,42 %.

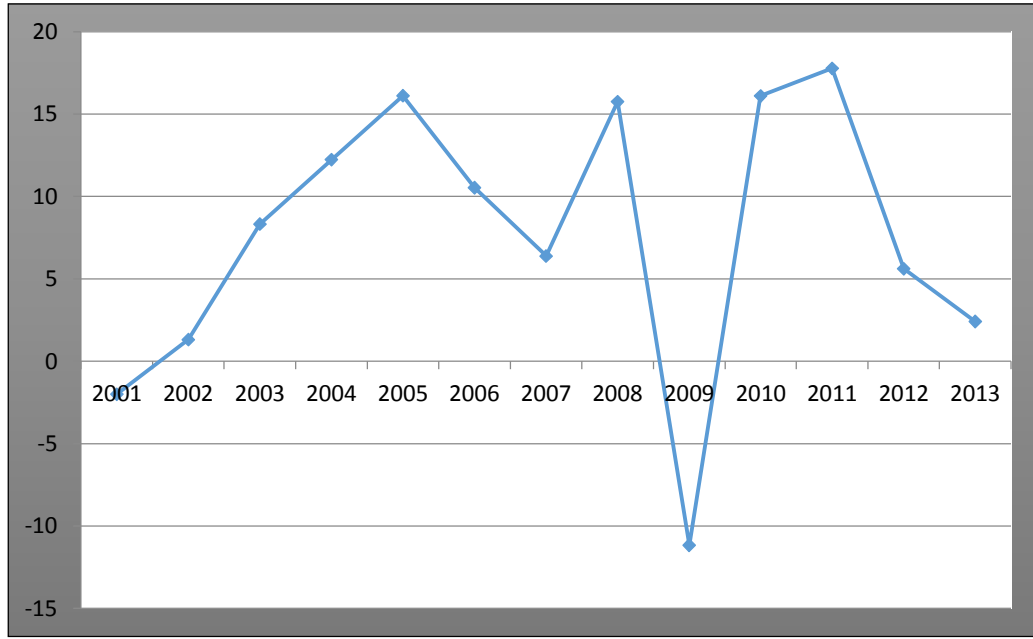
جدول رقم(2-8): يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2013-2001.

الوحدة بالمليون دينار جزائري

السنوات	إجمالي الناتج المحلي	%
2001	54744,71	-2,00
2002	56760,28	1,32
2003	67863,83	8,33
2004	85324,99	12,24
2005	103198,65	16,12
2006	117026,65	10,54
2007	134977,86	6,39
2008	171000,16	15,76
2009	137211,79	-11,16
2010	161207,30	16,11
2011	199070,86	17,78
2012	204331,01	5,62
2013	210183,41	2,42

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي 2014.

الشكل رقم(2-7): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2013-2001.



المصدر: من اعداد الطاب بالاعتماد على الجدول رقم (2-8).

المبحث الثالث : تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

سعت الجزائر إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بشتى أنواع الطرق من أجل جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق التسهيلات الممنوحة للمستثمرين الأجانب إلا أن أنها لم تحقق ما كان مرغوبا فيه ويرجع ذلك لعدة عوامل منها
المطلب الأول: معيقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
أولا: المعوقات الاقتصادية.

إن وجود سياسة اقتصادية واضحة تكون حافزا على القيام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة يكون ذلك في مختلف المجالات سواء السياسية والنقدية أم المالية، والحكومة التي تمارس نشاطها في شروط مستقرة وواضحة هي أفضل من الحكومات التي تتميز بالتذبذب في سياستها الاقتصادية، فهدف المستثمر هو معرفة المناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه، فالجزائر ولمدة طويلة من الزمن كانت سياستها الاقتصادية غير واضحة، ففي العشرية السوداء (1990-2000) ونتيجة لتعاقب أكثر من عشر حكومات وكل حكومة تأتي بقانون وسياسة اقتصادية مختلفة عن الأخرى وهذا ما شكل عدم شفافية السياسة الاقتصادية مما شكل عائقا أمام الاستثمار¹.

- عدم الاستقرار الاقتصادي.

من مظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي اختلال التوازنات الداخلية والخارجية والركود والانكماش و التضخم المرتفع و تذبذب سعر صرف العملة المحلية... الخ.

1- معدل التضخم.

¹ - يونس دحماني، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية لتواقع والآفاق)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر، جوان 2010، ص 211.

يؤثر هذا المعدل تأثيرا عكسيا على القيمة الحقيقية للنقود (القدرة الشرائية)، فكلما كان مرتفع انخفضت القيمة الحقيقية للنقود ومعها القيمة الحقيقية للمداخيل أيضا. مما ينعكس سلبا على المداخيل الصافية الحقيقية للأفراد و المؤسسات¹.

والملاحظ أن معدل التضخم في الجزائر كان جد مرتفعا حيث وصل إلى 53.78 % في سنة 1991 ثم بدأ في التراجع التدريجي وانخفضه إلى 07.29 % سنة 1994 ثم أقل من 5 % بحلول سنة 2001 وأقل من 2 % 2002 ليرتفع بعدها إلى 16.12 % لسنة 2005 ويواصل ارتفاعه إلى حدود 17.78% في سنة 2011 لكن في سنة 2013 انخفض بشكل ملحوظ ليصل إلى 2.42%. هذا يعني أن معدل التضخم بعدما كان منفرا للاستثمارات قبل 1997 صار متحكما فيه في السنوات الأخيرة.

الجدول رقم (2-9): معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1996-2013)

الوحدة: %

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
التضخم	%24.02	%7	3.13	%10.85	%24.5	%2	%1.32	%8.33	%12.24
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
التضخم	%16.12	%10.5	%6.39	%15.76	%11.1	%16.11	%17.78	%5.62	%2.42

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي 2013.

2- مشكل التمويل:

في نهاية 2005 بلغ عدد البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر 24 مؤسسة موزعة كالآتي:

- 06 بنوك عمومية، بما فيها الصندوق الوطني للادخار.

- 12 بنكا خاصا، واحد ذا رأس مال مختلط.

¹ - عبد الكريم بعداش، مرجع سابق، ص 179.

- مؤسستين ماليتين، منها واحدة عمومية.

- مؤسستين للتأجير

- تعاضدية مالية معتمدة للقيام بالعمليات البنكية.

ورغم هذه التشكيلة من البنوك والمؤسسات المالية إلا أن صورة النظام البنكي لازالت

قائمة وبالنظر إلى حجم النشاط لا تزال البنوك العمومية هي المهيمنة على السوق¹.

3- عدم وجود سوق منافسة:

وترجع إلى:

• أن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو حداثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق.

• أن الكثير من الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخصخصة وان الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فان عملية الخصخصة لم تطبق كما يجب. لذلك أصبحت محل شك من بعض الأوساط في الجزائر وخاصة النقابة التي تحاول الدفاع عن مناصب الشغل وعدم المغامرة إلا إذا كانت نتائجها مضمونة.

• الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن الاستثمارات المحلية تغامر في الدولة المضيفة.

• إضافة إلى ذلك وحسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006 فانه من العوامل التي تؤثر سلبا على بيئة الأعمال في الجزائر منافسة القطاع الموازي الحادة، كما أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع المازي في الجزائر يسيطر على 40 % من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية وهذه نسبة مرتفعة جدا وبالتالي فان الخسائر التي يسببها القطاع الموازي عن طريق المنافسة الغير شرعية معتبرة جدا، وهذه

¹ - وصاف سعدي، قويدري محمد، واقع مناخ الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية وكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعتي ورقلة والاعواط، الجزائر، 2008، ص 44.

الوضعية لا تسمح لأي مستثمر سواء كان محليا أو أجنبيا أن يستثمر في سوق خالي من السوق السوداء في ظل غياب التنظيم¹.

المطلب الثاني: المعوقات السياسية وأخرى.

من الجدير بالذكر أنه ليست المؤشرات الاقتصادية وحدها المسؤولة عن تحسين مناخ الاستثمار عند تقييمنا لمناخ الاستثمار وإنما توجد عوامل أخرى تشترك مع المكونات الاقتصادية في زيادة تحسين المناخ الاستثماري أو التسبب في تدهوره ومنها نذكر:
أولاً: الاستقرار السياسي.

لغياب الاستقرار السياسي أثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد.

نظرا للوضع الاقتصادية والأمنية التي عرفت الجزائر خلال التسعينات فإن أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها الكوفاس من خلال تقديرها لخطر البلاد، قامت بتصنيف الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع، ولهذا قامت برفع علاوات تأمين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية، إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فوسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر لا يفكر في زيارة الجزائر ناهيك عن الاستثمار فيها².

ثالثاً: معوقات أخرى: تتمثل هذه المعوقات فيما يلي:

❖ انتشار الرشوة والبيروقراطية والمحاباة الجهوية واستفحالها في المجتمع الجزائري، مما يعطي صورة سيئة عن الجزائر، وهذا ما يؤدي بطبيعة الحال إلى استنفار المستثمرين الأجانب.

¹ - بلوج بولعيد، مرجع سابق، ص 79.

² - كريمة قويدري، مرجع سابق، ص 100.

- ❖ مشكل العقار وتعقده نظرا لوجود مشاكل عديدة تتعلق به.
 - ❖ عدم استقرار الأمني وانخفاض درجة الأمن في المدن.
 - ❖ عدم الاستقرار السياسي وتدهور واقع حقوق الإنسان¹.
- المطلب الثالث: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

يتوفر الاقتصاد الجزائري على إمكانيات مادية وبشرية، جعلت منه يتمتع بمزايا نسبية مقارنة بالاقتصاديات الأخرى الموجودة بالمنطقة، ولقد وصفت أحد التقارير الصادرة عن "الشبكة الأورو متوسطة لإنعاش الاستثمار (anhma) هذه الإمكانيات بنقاط قوة الاقتصاد الجزائري والتي تتمثل في:

- ❖ القرب الجغرافي للجزائر من الأسواق المحتملة، فهي تتوسط دول شمال إفريقيا وقريبة من الأسواق الأوروبية والبلدان العربية، مما يجعل الجزائر تتمتع بموقع إستراتيجي يؤهلها لجلب الاستثمارات الأجنبية الموجهة للتصدير.
- ❖ حجم السوق المحلية، والتي تتمتع بكم هائل من المستهلكين وهو ما يعني وجود طلب محفز للإنتاج من طرف المستثمرين الأجانب.
- ❖ الثروات الطبيعية الهامة التي تتوفر عليها الجزائر من غاز وبنفط بالإضافة إلى الفوسفات والزنك والزنابق والحديد وموارد طاوقية أخرى تحقق للمستثمرين ميزة نسبية مقارنة بغيرهم من المستثمرين خارج الجزائر.
- ❖ وفرة الموارد البشرية ومرونة سوق العمل مما يساهم في تخفيض تكاليف الاستثمار في الجزائر وهو هدف تسعى المشروعات إلى تحقيقه لتعظيم عوائدها.
- ❖ استقرار الوضع الأمني فبعد قانون المصالحة الوطنية لم يعد هذا الملف يطرح كعائق للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- ❖ استقرار التوازنات الخارجية للجزائر¹.

¹ - مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة-حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 72.

- ❖ تنوع الأقاليم المناخية وبالتالي تنوع الثروة النباتية والمحاصيل الزراعية.
- ❖ توفرها على الهياكل القاعدية الضرورية من موانئ، مطارات، طرق، المناطق الصناعية، شبكات السكك الحديدية... الخ².
- وفي تقرير لهيئة الأمم المتحدة في ديسمبر من سنة 2004 حول الاستثمار في الجزائر حددت الفرص التالية:
- الانفتاح على الاقتصاد العالمي و التحول من تطبيق النظام الاشتراكي إلى تطبيق النظام الرأسمالي و ذلك بإعادة هيكلة اقتصادها.
- دخولها في مفاوضات من أجل الانضمام إلى التكتلات الجهوية كالإتحاد الأوروبي والتكتل الأورو متوسطي و التكتل العربي و الإفريقي.
- كما حددت القطاعات التي تتوفر الجزائر فيها على فرص كبيرة:
- ❖ قطاع المحروقات.
- ❖ قطاع المناجم.
- ❖ قطاع السياحة
- ❖ قطاع الصيد .
- ❖ أالإلكترونيك .
- ❖ الزراعة .
- ❖ القطاع المالي و المصرفي³.

¹ - قدوري نور الدين، الإصلاحات الجبائية وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1992-2008)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، فرع اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009-2010، ص 167.

² - مصباح بلقاسم، مرجع سابق، ص 90.

³ - يحاوي سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004-2005، 196-197.

خلاصة الفصل:

لقد بذلت الجزائر الكثير من الجهود سعيا منها لرفع معدلات النمو في السنوات الأخيرة بسنها القوانين ومنح التحفيزات وإجراء الكثير من التعديلات وذلك من أجل استقرار الوسط الاقتصادي ككل واستدراج رؤوس الأموال الأجنبية.

من خلال دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 نلاحظ أن كل من المتغيرين سجلا انخفاضا كبيرا في فترة التسعينات وذلك راجع للظروف السياسية والاقتصادية القاهرة التي مر بها البلد، ذلك ما جعل الدولة

تقف من جهودها لتحسين مؤشرات الاقتصاد ككل من خلال برامج الإصلاح التي تم تطبيقها وفي السنوات الأخيرة من التسعينات قد عرف تحسنا ملحوظا.

ورغم أنه سجل تحسنا كبيرا في فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي إلا أنه لم يرقى للمستوى المطلوب مقارنة بما تم تقديمه من مجهودات وذلك راجع إلى وجود بعض المعوقات القانونية والإدارية... الخ.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأثر النمو

الاقتصادي على الاستثمار

الأجنبي المباشر

2013-1985

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية والتحليلية للاستثمار الأجنبي المباشر ودراسة واقعها في الاقتصاد الجزائري في الفصول السابقة سنحاول في هذا الفصل تقديم إطار نظري خاص بالاقتصاد القياسي، وهو من العلوم البالغة الأهمية في الوقت الحاضر، باعتباره الأداة الأساسية التي تقدر مكونات النظرية الاقتصادية وغيرها من العلوم، بإعطائها تقديرات عديدة تقربها إلى الواقع لتكون أكثر منطقية وقبولاً، فغالبية العلاقات التي تقدمها لنا النظرية الاقتصادية يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات العملية، وهذا ما يمكننا من وضع السياسات الاقتصادية ويكون على أساس التنبؤات على الآثار الكمية على أحد المتغيرات الاقتصادية، التي يمكن أن تترتب على التغير في أحد أو بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى، حيث أن أغلب المتغيرات الاقتصادية قابلة للقياس الكمي وبالتالي فإن استخدام الأسلوب الرياضي يساعدنا في شرح العلاقات الاتجاهية بين المتغيرات الاقتصادية. وقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد القياسي.

المبحث الثاني: السببية ومشاكل القياس الاقتصادي.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1985-2013.

المبحث الأول: الإطار النظري للاقتصاد القياسي.

سنحاول في هذا المبحث التعرف على علم الاقتصاد القياسي كونه العلم الذي جعل النظريات الاقتصادية أكثر وضوحاً بعدما كانت تعتمد على المعرفة الوصفية وبالتالي يتعذر استخدامها في التنبؤ واتخاذ القرارات كما أنها كانت على شكل استنتاجات وقد لا تنطبق على أرض الواقع.

المطلب الأول: ماهية القياس الاقتصادي.

يمكننا التعرف إلى مختلف جوانب للقياس الاقتصادي وذلك من خلال إبراز ما يلي:

أولاً: تعريف الاقتصاد القياسي.

يعتبر القياس الاقتصادي فرعاً من فروع علم الاقتصاد. حيث يهتم بالقياس والتقدير الميداني للعلاقات الاقتصادية.

ويعرف الباحث Maddala: القياس الاقتصادي على أنه "تطبيق طرق الإحصاء والرياضيات في تحليل المعطيات الاقتصادية لهدف التأكد الميداني من النظريات الاقتصادية ومن ثم رفضها أو قبولها"¹.

كما يعرف البعض الاقتصاد القياسي بأنه القياس في الاقتصاد، أو القياس الاقتصادي. وبصورة أكثر تفصيلاً يعرف الاقتصاد القياسي بأنه فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغرض اختيار مدي صحة هذه العلاقة كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات، أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية².

¹- تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي،-دراسة نظرية مدعمة بتمارين، الجزء الأول -، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 1.

²-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص 04.

ثانيا: أهداف الاقتصاد القياسي.

من بين أهداف الاقتصاد القياسي ما يلي:

- اختبار النظرية الاقتصادية.
- اتخاذ القرارات ورسم السياسات.
- تفسير بعض الظواهر الاقتصادية
- التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية¹.

ثالثا: منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.

يمر أي بحث قياسي بأربعة مراحل يمكن إيجازها في مايلي:

المرحلة الأولى: تعيين النموذج.

يقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية وتتطوي هذه المرحلة على الآتي:

- تحديد متغيرات النموذج.
- تحديد الشكل الرياضي للنموذج.
- تحديد التوقعات القبلية.

المرحلة الثانية: تقدير معلمات النموذج.

ويعتمد الباحث أساسا في تقديره للمعلمات على بيانات واقعية يتم جمعها عن المتغيرات التي يتضمنها النموذج. وعلى فنون قياسية تستخدم في عملية القياس وأهم خطواتها ما يلي²:

¹-سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي -مدخل في اتخاذ القرارات-،مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص 28.

²-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، مرجع سابق، ص:16-21.

- تجميع البيانات.

- حل مشاكل التجميع.

- اختيار طريقة القياس الملائمة.

المرحلة الثالثة: تقييم المعلمات المقدرة بالنموذج.

المقصود بتقييم المعلمات المقدرة هو تحديد مل إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية وما إذا كان لها دلالة من الناحية الإحصائية ومعاييرها هي:

- المعايير الاقتصادية.

- المعايير الإحصائية.

- المعايير القياسية.

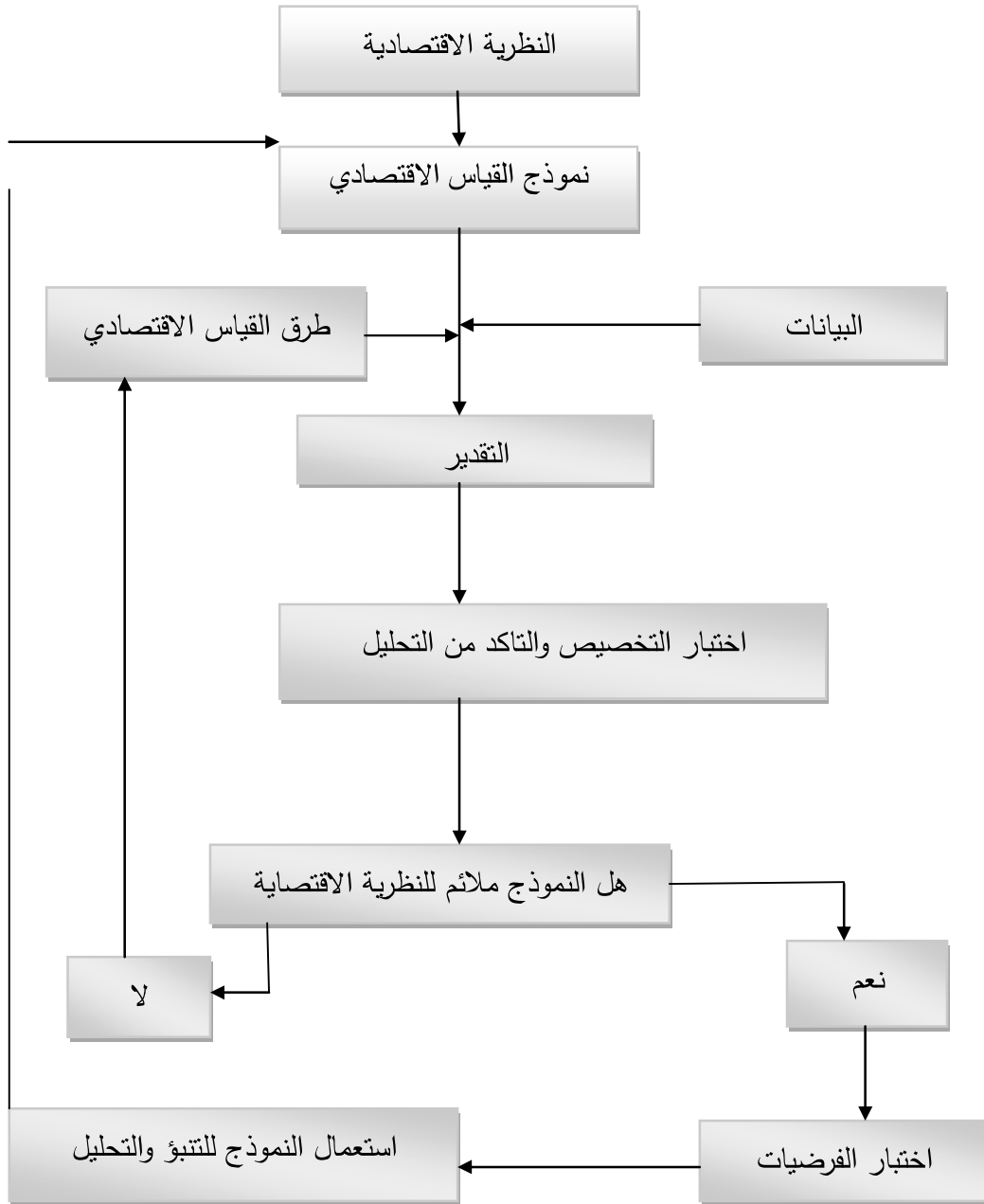
المرحلة الرابعة: تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ:

لأن التنبؤ من أهم أهداف الاقتصاد القياسي يتعين اختبار مدى قدرة النموذج القياسي على التنبؤ قبل استخدامه في هذا الغرض. فمن الممكن أن يجتاز النموذج جميع الاختبارات السابقة ولكن لا يكون صالحاً للتنبؤ. فالتنبؤ قائم على مبدأ ان المستقبل القريب امتداد للماضي القريب.

تعريف النموذج: يمكن تعريف النموذج بأنه "تمثيل مبسط لظاهرة واقعية"¹.

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، المرجع السابق، ص ص:

الشكل رقم(3-1): بين منهجية البحث في الاقتصاد القياسي.



المصدر: تومي صالح مدخل لنظرية القياس الاقتصادي مرجع سابق ص 7.

المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي البسيط.

يستخدم النموذج الخطي ذي المتغيرين أو تحليل الانحدار البسيط لاختبار الفروض حول العلاقة بين متغير تابع y ومتغير مستقل أو مفسر x . ويبدأ الانحدار الخطي البسيط عادة برسم مجموعة من قيم X Y في شكل انتشار ثم التحديد بالنظر ما إذا كانت هناك علاقة خطية تقريبية.

$$y = \beta_0 + \beta_1 x_i$$

حيث يشير الرمز F إلى كون المتغير التابع Y يعتمد على المتغير التابع X . ولتحديد شكل العلاقة هذه يستعان بالنظرية الاقتصادية كما يستعان بالاقصاد الرياضي والإحصاء لصياغة العلاقة واختبار والمتغيرات كما لا بد من تحديد شكل العلاقة هذه إذ تحكم العلاقة بين المتغيرات بعدد من الأشكال أبسطها وأكثرها شيوعاً الصيغة الخطية وتسمى العلاقة بين متغيرين بالانحدار الخطي البسيط. يمكن ان تكتب بالصيغة التالية¹:

$$y = \beta_0 + \beta_1 x_i$$

y : المتغير التابع.

x : المتغير المستقل.

β_0 : تمثل تقاطع خط الانحدار مع المحور العمودي وهي عبارة عن القيمة التي تتخذها Y عندما تكون قيمة X مساوية للصفر.

β_1 : تمثل الميل.

أولاً: فرضيات النموذج الخطي البسيط:

- 1- أن يكون ε_t متغير عشوائي حقيقي بمعنى لأن تعتمد قيمته على المصادفة.
- 2- أن تكون القيمة المتوسطة للمتغير ε_t عند أي قيمة للمتغير x مساوية للصفر.
- 3- أن يكون تباين ε_t حول متوسطها ثابتاً عند جميع قيم x .

¹ حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2009، ص 37.

4- أن يكون توزيع قيم ε_t عند كل قيم x_t معتدلا (طبيعيا).

5- أن تكون مختلف المقادير العشوائية الخاصة بمختلف المشاهدات مستقلة.

6- أن تكون ε_t مستقلة تماما عن المتغيرات التفسيرية¹.

ثالثا: تقدير معلمات النموذج واختبار فرضياته.

طريقة المربعات الصغرى العادية OLS هي أسلوب لتوفيق أفضل خط مستقيم لعينة مشاهدات XY وهو يتضمن تصغير مجموع المربعات لانحرافات النقاط (الرأسية) عن الخط الى أدنى حد ممكن: $\sum_{i=1}^n e_i^2 \rightarrow \min$.

ويعطي هذا الأسلوب المعادلتين الطبيعيين التاليين²:

$$\begin{aligned}\sum Y_i &= n\hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 \sum X_i \\ \sum X_i Y_i &= \hat{\beta}_0 \sum X_i + \hat{\beta}_1 \sum X_i^2\end{aligned}$$

بعد حل جملة المعادلتين السابقتين آنيا، نتحصل على تقدير معلمتي النموذج :

$$\begin{cases} \hat{\alpha} = \bar{y} - \hat{\beta}\bar{x} \\ \hat{\beta} = \frac{\sum x_t y_t}{\sum x_t^2} \end{cases}$$

¹ - نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002، ص ص 116-115.

² - دومينيك سالفاتور، الإحصاء والاقتصاد القياسي، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص ص 138-139.

و تكون معادلة الانحدار المربعات الصغرى المقدرة هي:

$$\hat{y}_i = \hat{a} + \hat{b}x_i + \mu_i$$

ثالثاً: اختبار فرضيات النموذج الخطي البسيط

سوف نعتمد في اختبار النموذج الخطي البسيط على الاختبارات الإحصائية، وذلك باختبار معنوية الإحصائيات بتطبيق مجموعة من الاختبارات تتمثل في اختبار قيمة إحصائية T ستيودنت واختبار فيشر F وكذا اختبار جودة الارتباط بواسطة معامل التحديد R^2 .

1- اختبار إحصائية ستيودنت:

يهتم اختبار ستيودنت باختبار المعنوية الإحصائية لمعامل الانحدار حيث توضع

الفرضيتين التاليتين:

$$\left\{ \begin{array}{ll} H_0: \beta_0 = \beta_1 = 0 & \text{فرضية العدم:} \\ H_1: \beta_0 \neq \beta_1 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة:} \end{array} \right.$$

حيث تحدد القيمة المحسوبة بالصيغة التالية:

$$T_{\hat{\beta}_1} = \hat{\beta}_1 / S_{\hat{\beta}_1} \quad \text{و} \quad S_{\hat{\beta}_1} = \sqrt{S_{\hat{\beta}_1}^2} = \sqrt{S_{\mu_T}^2 / \sum x_t^2} \quad , \quad S_{\mu_T}^2 = \sum \mu_t^2 / (n - 2)$$

ويمكن تحديد قيمة T الجدولية من جدول توزيع T عند درجات حرية معينة ومستوى

معنوية محدد (0,01 أو 0,05 أو 0,1) حيث درجات الحرية=حجم العينة-عدد المعلمات المقدرة.

إذا كان قيمة T المحسوبة أقل من قيمة T الجدولية فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أن المعلمة β_1 مرفوضة إحصائياً. أما إذا كان القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن المعلمة β_1 مقبولة إحصائياً¹.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 154 .

2- إختبار جودة التوفيق بواسطة R^2 :

يتم اختبار جودة الارتباط بملاحظة معامل التحديد R^2 والذي يعتبر من أهم المعايير التي يتم الاعتماد عليها في قياس الارتباط بين متغيرين، إذ أنه يبين مدى تفسير المتغير التابع من طرف المتغير المستقل.

يقيس معامل التحديد ويشرح نسبة الانحرافات الكلية أو التغيرات التي تحدث في المتغير التابع Y والمشروحة بواسطة تغيرات المتغير المستقل X. وينتمي إلى المجال التالي¹:

$$0 < R^2 < 1$$

وصيغته الرياضية كالتالي:

$$R^2 = 1 - \frac{ESS}{TSS} = \frac{RSS}{TSS}$$

ويمكن كتابته أيضا على الشكل التالي:

$$R^2 = \frac{\sum_{i=1}^n (\hat{y}_i - \bar{y})^2}{\sum_{i=1}^n (y_i - \bar{y})^2} = 1 - \frac{\sum_{i=1}^n e_i^2}{\sum_{i=1}^n (y_i - \bar{y})^2}$$

يكون التوفيق أحسن كلما اقتربت قيمة معامل التحديد من الواحد أما لما يأخذ أقل قيمة له وهي الصفر فهذا يعني أنه لا توجد أي علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

3- اختبار إحصائية فيشر F: يستخدم هذا الاختبار لمعرفة مدى دقة النموذج، وذلك باختبار معنويته الإحصائية، ويعتمد على فرضيتين هما:

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = 0 & \text{فرضية العدم:} \\ H_1: \beta_1 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة:} \end{cases}$$

بعد القيام بحساب قيمة F المحسوبة ومقارنتها بقيمة F الجدولية عند مستوى معنوية معين ودرجتي حرية (n-k-1, k)، بهدف قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت: ويمكن نوضيحه بالصيغة التالية¹:

¹-تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي،-دراسة نظرية مدعمة بتمارين، مرجع سابق، ص 50.

$$F = \frac{R^2/k}{(1 - R^2)/n - k}$$

حيث:

R^2 : معامل التحديد

n: حجم العينة.

K: عدد المتغيرات المستقلة.

- إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية، فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن للنموذج معنوية إحصائية.

- إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية، فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أن النموذج غير معنوي إحصائياً².

المطلب الثالث: نموذج لانحدار الخطي المتعدد:

يستند نموذج الانحدار المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع y_i وعدد من المتغيرات المستقلة x_1, x_2, \dots, x_k وحد عشوائي u_i ويعبر عن هذه العلاقة بالنسبة لـ n من المشاهدات و K من المتغيرات المستقلة. بالشكل الآتي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 X_{1i} + \beta_2 X_{2i} + \dots + \beta_k X_{ki} + U_i$$

أولاً: فرضيات النموذج الخطي المتعدد.

عند استخدام طريقة OLS في تقدير نموذج الانحدار الخطي المتعدد فإنه يجب توفر

الافتراضات التالية:

1- القيمة المتوقعة لمتجه حد الخطأ تساوي الصفر أي إن $E(u_i)=0$.

¹-وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص219-218.

²-سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة-دراسة تحليلية قياسية-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة سطيف، الجزائر، 2009-2010، ص 111.

- 2- تباين العناصر العشوائية ثابت والتباين بينهما يساوي الصفر.
 3- ليس هناك علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة كما وأن عدد المشاهدات يجب أن يزيد على عدد المعلمات المطلوب تقديرها أي أن: $r(X) = k + 1 < n$.

ثانياً: تقدير معلمات النموذج:

في ضوء الفرضيات المذكورة أعلاه يمكن استخدام طريقة OLS في تقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد. انطلاقاً من الصيغة التالية¹:

$$\sum \varepsilon_i^2 = \sum (Y_i - \hat{Y}_i)^2 = \sum (Y_i - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_{1i} - \hat{\beta}_2 X_{2i})^2$$

ومنه يمكن الحصول على المعادلات الطبيعية التالية²:

$$\begin{aligned} \sum Y_i &= n\hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 \sum X_{1i} + \hat{\beta}_2 \sum X_{2i} \\ \sum X_{1i}Y_i &= \hat{\beta}_0 \sum X_{1i} + \hat{\beta}_1 \sum X_{1i}^2 + \hat{\beta}_2 \sum X_{1i}X_{2i} \\ \sum X_{2i}Y_i &= \hat{\beta}_0 \sum X_{2i} + \hat{\beta}_1 \sum X_{1i}X_{2i} + \hat{\beta}_2 \sum X_{2i}^2 \end{aligned}$$

وبحل هذه المعادلات آنياً يمكن الحصول على تقديرات المعلمات كالاتي:

$$\hat{\beta}_1 = \frac{(\sum x_1 y)(\sum x_2^2) - (\sum x_2 y)(\sum x_1 x_2)}{(\sum x_1^2)(\sum x_2^2) - (\sum x_1 x_2)^2}$$

$$\hat{\beta}_2 = \frac{(\sum x_2 y)(\sum x_1^2) - (\sum x_1 y)(\sum x_1 x_2)}{(\sum x_1^2)(\sum x_2^2) - (\sum x_1 x_2)^2}$$

$$\hat{\beta}_0 = \bar{y} - \hat{\beta}_1 \bar{x}_1 - \hat{\beta}_2 \bar{x}_2$$

ثالثاً: اختبار فرضيات النموذج المتعدد.

لاختبار الفرضيات نقوم باستعمال اختبار ستودنت واختبار فيشر ومعامل التحديد

وسنتطرق لكل اختبار على حدى كالاتي:

1- اختبار معلمات النموذج.

¹-حسين علي بخيت وسحر فتح الله، مرجع سابق، ص، 135.

²-دومينيك سالفاتور، مرجع سابق، ص 165.

لتقييم معنوية معالم النموذج تستخدم إحصائية ستودنت T حيث ان :

$$SE(\hat{B}_j) = \sqrt{\text{Var}(\hat{B}_j)} \rightarrow T_{\text{CAL}} = \frac{\hat{B}_i - B_j}{SE(\hat{B}_j)}$$

الفرضيات :

$$\begin{cases} H_0: B_0 = \dots . B_K = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1: B_0 \neq 0 . B_1 \neq 0 . B_K \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

إذا كانت $T_{\text{cal}} > T_{\text{tab}}$ نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن المتغير المستقل X_i يؤثر في المتغير التابع Y_i و العكس.

2- اختبار المعنوية الكلية للنموذج¹.

يستعمل معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F لاختبار جودة توفيق النموذج الخطي العام ولقياس القوة التفسيرية للنموذج، وبمعنى آخر اختبار المعنوية الكلية للنموذج.

➤ معامل التحديد R^2 :

الصياغة الرياضية لمعامل التحديد:

$$R^2 = 1 - \frac{\sum e_i^2}{\sum_{i=1}^n (y_i - \bar{y})^2} = \frac{SSR}{SST} = \frac{\sum \hat{y}^2}{\sum y^2}$$

يقيس معامل التحديد القوة التفسيرية للنموذج ولأنه يتأثر بعدد المتغيرات المستقلة حيث كلما أضفنا متغير كلما ارتفعت قيمة R^2 لذا نلجأ إلى استخدام معامل التحديد المصحح \bar{R}^2 .

حيث تتمثل صيغته كالاتي:

$$\bar{R}^2 = 1 - (1 - R^2) \frac{n - 1}{n - k}$$

يفسر معامل التحديد المعدل \bar{R}^2 بنفس التفسير لـ R^2 لكنه غير حساس في ما يتعلق بعدد المتغيرات المفسرة¹.

¹ -حسين علي بخيت وسحر فتح الله، مرجع سابق، ص 165.

اختبار احصاءة F:

تستعمل هذه الإحصائية في اختبار معنوية المعلمات المقدرة جملة واحدة، وهذا نظرا لتعدد معالم النموذج المقدرة وبالتالي يختبر المدلولية الإحصائية للمعالم المقدرة دفعة واحدة. العلاقة العامة لاختبار فيشر هي كالتالي:

$$F = \frac{\sum(\hat{y}_i - y_i)^2 / k}{\sum \mu_i^2 / n - k - 1} = \frac{R^2 / k}{(1 - R^2) / n - k - 1} \sim F_{n-k-1}^k$$

حيث :

R²:معامل التحديد.

n: عدد المشاهدات أو حجم العينة المدروسة.

K: عدد المعالم المقدرة.

ولمعرفة ما إذا كانت معنوية المعالم مقبولة جملة واحدة أو مرفوضة نتبع الخطوات التالية:
1- إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة لإحصائية F فإن فرضية العدم خاطئة وبالتالي فرضية البديل صحيحة. ومنه معنوية المعالم مقبولة (على الأقل توجد معلمة واحدة مقبولة).

2- إذا كانت القيمة المجدولة أكبر من القيمة المحسوبة فغن فرضية العدم هي الصحيحة وبالتالي فرضية البديل هي الخاطئة. منه معنوية المعالم مرفوضة².

المبحث الثاني: السببية أهم مشاكل القياس الاقتصادي:

قد يعاني النموذج القياسي المقدر من مجموعة من المشاكل نذر أهمها بإيجاز في هذا المطلب من أجل التعرف عليها أكثر مع إعطاء نظرة على الدراسة السببية للمتغيرات.

المطلب الأول: مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

¹-دومينيك سالفاتور، مرجع سابق، ص 168.

²-زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014، ص 214.

أولاً: أسباب وجود الارتباط الذاتي: من بين أهم مسببات الارتباط الذاتي للأخطاء ما يلي:

✓ حذف بعض المتغيرات المستقلة من العلاقة المدروسة لسبب أو لآخر.

✓ الصياغة غير الدقيقة لنموذج الانحدار المراد تقديره.

✓ إن بعض العوامل العشوائية الطارئة وغير المتكررة قد ينشأ عنها ترابط في قيم العنصر العشوائي.

ثانياً: النتائج المترتبة على وجود الارتباط الذاتي للأخطاء.

- تبقى مقدرات المربعات الصغرى العادية OLS تتسم بالخطية وعدم التحيز إلا أنها تفقد أقل تباين.

- يؤثر الارتباط الذاتي للأخطاء على نتائج تحليل الانحدار فتعطي الاختبارات T و F نتائج أقل دقة من تلك في حالة عدم وجوده حيث تستند تلك الاختبارات على التباين والخطأ المعياري وعدم دقة التنبؤات المستحصلة بـ OLS مما يتطلب استخدام طرق أخرى للتقدير كطريقة المربعات الصغرى الشاملة¹.

ثالثاً: اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي للأخطاء.

توجد العديد من الاختبارات لكننا سنخص بالذكر الاختبار الأكثر شيوعاً واستخداماً وهو اختبار دارين واتسون. ولاختبار الفرضية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية للسلسلة الزمنية المدروسة توضع فرضية العدم مقابل الفرضية البديلة:

$$H_0: \rho = 0$$

$$H_1: \rho \neq 0$$

يعتمد اختبار دارين واتسون على الأخطاء العشوائية الناتجة في النموذج الخطي العام

حيث يفترض أن الفروق للأخطاء العشوائية تأخذ الصيغة التالية:

$$U_t = \rho U_{t-1} + \varepsilon_t$$

¹-حسين علي بخيت وسحر فتح الله، مرجع سابق، ص 189.

ومنه صيغة D-W التالية:

$$D.W = \frac{\sum_{t=2}^n (\varepsilon_t - \varepsilon_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n \varepsilon_t^2}$$

ولغرض إجراء الاختبار يستوجب إيجاد القيمة العليا du والقيمة الدنيا dl لمعامل D.W الموجودة في الجدول على أساس درجات الحرية n وعدد المتغيرات المستقلة تحت البحث k ولمستوى دلالة معين وعليه فإن قبول أو رفض فرضية العدم أو قبولها يتم على أساس التوزيع التالي¹:

الجدول رقم (3-1): يبين توزيع دارين واتسن لمناطق الرفض والقبول.

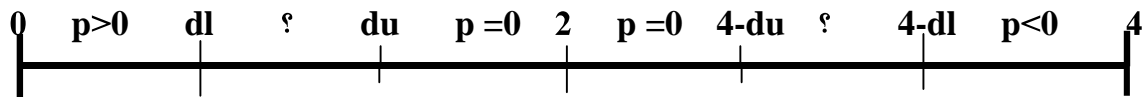
التوزيع	الحالة	الاستنتاج
1	$4 - dl < D.W < 4$	ترفض H_0 يوجد ارتباط ذاتي سالب
-2	$4 - du < D.W < 4 - dl$	لا يمكن الجزم بشيء
-3	$du < D.W < 4 - du$	نقبل H_0 لا يوجد ارتباط ذاتي
4	$dl < D.W < du$	لا يمكن الجزم بشيء
-5	$0 < D.W < dl$	ترفض H_0 يوجد ارتباط ذاتي موجب

المصدر: اموري هادي كاضم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان

الأردن، 2002، ص 235.

ويمكننا رسم الشكل التالي لتوضيح مناطق الرفض والقبول:

شكل رقم (3-1): بين مناطق الرفض والقبول لاختبار دارين واتسون.



¹ -اموري هادي كاضم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2002، ص ص: 233-235.

Source :régis bourbonnais ,**économétrie cours et exercices corrigés**, 9^e édition, dunod, paris, 2015, p129.

المطلب الثاني: مشكلة عدم تجانس التباين والتعدد الخطي.

أولاً: مشكلة عدم تجانس التباين.

تتمثل مشكلة عدم ثبات التباين في تغير تباين الحد العشوائي مع تغير قيم المتغير التفسيري¹. وقد تكون هذه القيمة غير ثابتة في الواقع مما يعني عدم ثبات تجانس الخطأ العشوائي أو فرض التباين عند ذاك نقول أن قيم المتغير العشوائي غير متجانسة التباين².

1- أسباب مشكلة عدم ثبات التباين. من أهم الأسباب التي تؤدي لهذه المشكلة ما يلي:

- وجود علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات الداخلية.
- استخدام البيانات القطاعية بدلا من بيانات السلسلة الزمنية.
- استخدام بيانات جزئية بدلا من بيانات تجميعية.

2- آثار مشكلة عدم ثبات التباين.

يترتب على مشكلة عدم ثبات التباين عدد من الآثار تتمثل في:

- تبقى المعلمات المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية متصفة بعدم التحيز والاتساق لكنها تفقد صفة الكفاءة.
- تصبح التباينات المقدرة وكذلك التباينات الخاصة بالمعلمات المقدرة متحيزة وغير متنسقة ولذا فإن اختبارات الفروض لا تصبح دقيقة أو ملائمة.
- الرغم من أن التنبؤات القائمة على أساس المعلمات المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية تظل غير متحيزة إلا أنها تفقد صفة الكفاءة وبالتالي قلة مصداقيتها¹.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 496.

² وليد إسماعيل السيفو وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006. ص 70.

3- اختبار مشكلة عدم ثبات التباين.

توجد معايير عديدة للكشف عن هذه المشكلة نتعرض للاختبارين هما:

أ) اختبار وايت

تتمثل خطوات إجراء هذا الاختبار فيما يلي:

➤ تقدير انحدار مساعد بين e_i^2 من ناحية والمتغيرات $X_{1t}; X_{2t}; X_{nt}$ و $X_{1t}^2; X_{2t}^2; X_{nt}^2$ من

ناحية أخرى، أي تقدير الصيغة التالية:

$$e_i^2 = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \dots + \beta_k X_{kt} + \hat{\beta}_1 X_{1t}^2 + \hat{\beta}_2 X_{2t}^2 + \dots + \hat{\beta}_n X_{nt}^2$$

➤ حساب معامل التحديد للانحدار المساعد.

➤ اختبار فرضية العدم التالية:

$$H_0: \beta_0 = \beta_1 \dots = \beta_k = \hat{\beta}_1 = \hat{\beta}_2 = \hat{\beta}_n = 0$$

➤ نقوم بمقارنة قيمة WH مع قيمة $\chi_{k,\alpha}^2$ عند مستوى معنوية معين ودرجة حرية مساوية

لعدد المعلمات في صيغة الانحدار المساعد.

حيث إذا كان $WH > \chi_{k,\alpha}^2$ نرفض فرضية العدم وهذا يعني أن مشكلة عدم تجانس تباين

الخطأ موجودة، والعكس صحيح.²

ب) اختبار Breusch-Pagan Test.

يعتمد هذا الاختبار على فكرة مضاعف لاغرانج. وإذا افترضنا أن تباين البواقي δ_t^2 يتغير

مع تغير عدد من المتغيرات التفسيرية لـ Z_t التي يوجد بعضها أو كلها بالنموذج الأصلي.

حيث

$$\delta_t^2 = \alpha_0 + \alpha_1 Z_{1t} + \alpha_2 Z_{2t} + \dots + \alpha_p Z_{pt}$$

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 499.

² مليك محمودي، دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2010، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم تجارية، فرع تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012، ص 130.

ولذا فإن فرض العدم يتمثل في :

$$\alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \dots = \alpha_p = 0$$

ولإجراء الاختبار السابق نتبع الخطوات التالية:

- نقوم بتقدير معادلة الانحدار الأصلية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

$$y_t = \beta_1 + \beta_2 x_{2t} + \dots = \beta_k x_{kt} + u_t$$

- ثم الحصول على البواقي وتبايناتها.

نقوم بتقدير ما يسمى بالانحدار المساعد وذلك بغرض اختبار مدى وجود علاقة جوهرية بين δ_t^2 والمتغيرات Z_t التي تمثل بعض أو كل المتغيرات التفسيرية بالنموذج الأصلي أي نقوم بتقدير العلاقة:

$$\frac{u_t^2}{\delta_t^2} = \alpha_0 + \alpha_1 z_{1t} + \alpha_2 z_{2t} + \dots + \alpha_p z_{pt} + V_t \quad H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \dots = \alpha_p = 0$$

يتم اختبار فرض العدم:

إذا كانت قيمة $\chi_{p,\alpha}^2 < \frac{1}{2}$ نقبل فرضية العدم ومنه عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين¹.

ثانياً: مشكلة التعدد الخطي:

يشير مصطلح الامتداد الخطي المتعدد إلى وجود ارتباط خطي بين عدد من المتغيرات التفسيرية في نموذج الانحدار. ومن ثم فإن مشكلة الامتداد الخطي المتعدد لا توجد في حالة الانحدار البسيط وإنما توجد فقط في حالة الانحدار المتعدد.

1- أسباب ظهور المشكلة:

• تميل المتغيرات الاقتصادية إلى أن تتغير معا عبر الزمن نظراً لأنها تتأثر جميعها بنفس العوامل.

• استخدام المتغيرات ذات الفجوة الزمنية كمتغيرات تفسيرية بنموذج الانحدار.

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 506-507.

• بالرغم من أن مشكلة الامتداد الخطي عادة ما تظهر في حالة استخدام بيانات سلسلة زمنية إلا أنها قد تظهر في بعض الحالات عند استخدام بيانات قطاعية.

2- النتائج المترتبة على الامتداد الخطي.

• تصبح القيم المقدرة للمعاملات غير محددة .

•

• الأخطاء المعيارية للمعاملات المقدرة تصبح كبيرة كبرا لا نهائيا.

• يلاحظ أنه إن كان من غير الممكن قياس قيمة محددة لكل معلمة من معاملات

المتغيرات المستقلة المرتبطة ارتباطا كاملا إلا أنه من الممكن قياس قيمة أجمالية للمعاملات

هذه المتغيرات¹.

3- اختبارات الكشف عن مشكلة التعدد الخطي:

يوجد الكثير من الاختبارات التي تساعد على كشف مشكلة التعدد الخطي اقتصرنا على

طريقة واحدة هي طريقة فريش.

أولا : طريقة فريش (Frischs).

تقوم طريقة فريش على الآتي:

1- إجراء انحدار للمتغير التابع على كل متغير تفسيري على حدة.

2- نختار نتائج الانحدارية التي تعطي نتائج أفضل في ضوء المعايير أعلاه.

3- ندخل بالتدريج متغير تفسيري بعد آخر على أفضل انحدار في ضوء ما جاء في (2)

ونفحص أثره على المعاملات الارتباطية الفردية وعلى الأخطاء المعيارية وعلى معامل

التحديد.

4- وعلى أساس ذلك يمكننا تصنيف المتغيرات التفسيرية على أنها متغيرات تحديدية أو

فائضة في النموذج.

¹-عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 468-473.

صيغته تعطى كما يلي:

$$F = \frac{\sum \hat{Y}^2}{k-1} \div \frac{\sum e^2}{n-k}$$

إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الجدولة نرفض فرضية العدم ومنه وجود علاقة معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية والعكس¹.

المطلب الثالث: دراسة السببية.

إن توضيح العلاقة السببية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية نظريا يعطي صورة واضحة لفهم و تفسير الظواهر الاقتصادية، أما عمليا فإن ذلك ضروري من أجل صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، في حين أن معرفة اتجاه السببية مهم جدا من أجل توضيح العلاقة الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية.

نظريا إن توضيح العلاقات السببية الموجودة بين المتغيرات الاقتصادية، يعطي عناصر انعكاس جد مناسبة لفهم وتفسير الظواهر الاقتصادية، أما عمليا فإن ذلك ضروري من أجل صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، في حين أن معرفة اتجاه العلاقة مهم أيضا من أجل توضيح العلاقات الاقتصادية.

فإلى جانب الدراسة التي يقوم بها القياسي الاقتصادي حول طبيعة النموذج وطريقة تقديره، هناك جانب آخر مهم وهو معرفة العلاقة الموجودة بين جزء من متغيرات الشجاع X،

ومتغيرات الجزء المتبقي منه¹.

¹ -وليد إسماعيل السيفو وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، مرجع سابق، 104-107.

إذن نقول أن عن متغيرة أنها سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى.

- أنواع السببية²:

❖ السببية أحادية الاتجاه في اتجاه واحد:

نقول أن Y_t تسبب X_t إذا كان استعمال كل المعلومات المتوفرة تؤدي إلى تحسين توقع X_t .

$$Y_t \rightarrow X_t \quad \text{Si} \quad \delta^2 \left(\frac{X}{\bar{\mu}} \right) < \delta^2 \left(\frac{X}{\bar{\mu} - \bar{Y}} \right)$$

و $\bar{\mu}$: تمثل كل المعلومات المتوفرة .

$\bar{\mu} - \bar{Y}$: هي جزء من المعلومات الكلية .

و δ^2 : هو التباين .

❖ وجود ما يسمى بـ Feedback بين X_t و Y_t .

يوجد Feedback بين المتغيرين X_t و Y_t إذا كان X_t يسبب Y_t و Y_t تسبب X_t .

$$\delta^2 \left(\frac{X}{\bar{\mu}} \right) < \delta^2 \left(\frac{X}{\bar{\mu} - \bar{Y}} \right)$$

$$Y_t \leftrightarrow X_t \quad \text{et}$$

$$\delta^2 \left(\frac{X}{\bar{\mu}} \right) < \delta^2 \left(\frac{Y}{\bar{\mu} - \bar{Y}} \right)$$

❖ السببية اللحظية .

نقول أن هناك سببية لحظية ($t \rightarrow X_t$) إذا كان توقع القيمة الجارية لـ Y_t ، X_t هو

أفضل توقع عندما تدخل القيمة الحالية لـ \bar{Y}_t لـ Y_t في هذا التوقع .

$$Y_t \rightarrow X_t \quad \text{si} \quad \delta^2 \left(\frac{X}{\bar{\mu}}, \bar{Y} \right) < \delta^2 (X, \bar{\mu})$$

¹ -رتبعة محمد، السياسة الجبائية الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر (1970-2006)،

رسالة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء INPS، فرع الطرق الكمية، الجزائر، أكتوبر 2007، ص 102.

² Bernard Paulre , La causalité en économie , Economica, 1985, PP 147-148.

❖ السببية بالتأخر من Y_t إلى X_t .

نقول أن Y_t إلى X_t بتأخر m إذا كان m هي أصغر قيمة لـ k حيث:

$$Y_t \rightarrow X_t \text{ si } \delta^2 \left(\frac{Y}{\mu - Y(k)} \right) < \delta^2 \left(\frac{X}{\mu - Y(k+1)} \right)$$

المبحث الثالث : دراسة قياسية لآثر النمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي

المباشر في الجزائر 1985-2013.

في هذا المبحث وبعد التعريف بالمتغيرات سنقوم بتقديم صياغة النموذج ومن ثم نختبر الفرضيات الخاصة به وأخيرا نقوم بتشخيصه للتأكد من مدى صحته بالاعتماد على الاختبارات التي تناولناها في المبحث الثاني.

المطلب الأول: صياغة النموذج المستخدم.

قبل صياغة النموذج المراد تقديره يجب علينا أن نمر أولا بتعريف المتغيرات المستخدمة في بناء هذا النموذج بعدها نقوم بتقديم الصيغة الرياضية للنموذج وإعطاء توقعات قبلية

أولا: التعريف بالمتغيرات.

-1 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر .

الاستثمار هو: تخصيص رأسمال للحصول على وسائل إنتاجية جديدة أو لتطوير الوسائل الموجودة لغاية زيادة الطاقة الإنتاجية¹ في المعنى الاقتصادي غالبا ما يقصد بالاستثمار معنى اكتساب الموجودات المادية. وذلك لأن الاقتصاديين ينظرون إلى التوظيف أو التثمين للأموال على أنه مساهمة في الإنتاج. والإنتاج هو ما يضيف منفعة أو يخلق منفعة تكون على شكل سلع وخدمات. وهذا الإنتاج له عدة عناصر مادية وبشرية و مالية.

¹ -محمد بشير علي، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، بدون سنة نشر، ص32 .

وبالتالي فإذا كان المال عنصر إنتاج فلا بد (أن يكون على شكل خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع طاقة إنتاجية موجودة).

فالاستثمار الأجنبي هو استغلال نشاط اقتصادي بصفة مباشرة أو غير مباشرة في مجال الإنتاج أو التسويق أو الخدمات خارج الدولة الأم، مقابل هدف رئيسي يتمثل في زيادة أرباح الشركة المستثمرة المتعددة الجنسية¹.

2- معدل التضخم النقدي:

لقد كان استخدام مصطلح التضخم الاقتصادي متداولاً في كثير من الأوقات، لكن رغم ذلك تعذر إيجاد تعريف متفق عليه بين الاقتصاديين وطبقاً لتعدد واختلاف الضوابط التي تحكمه يمكن إعطاء جملة من التعريفات كما يلي:

تعريف التضخم حسب الأسباب المنشأة له:

التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ويترتب عليه تدهور القوة الشرائية للنقود (بعبارة مختصرة غلاء الأسعار، ورخص النقود)، أو هو زيادة في الطلب الكلي بنسبة أكبر الزيادة في العرض الكلي (فهو إذا أحد موضوعات الاقتصاد الكلي) فقد لا يمكن زيادة العرض لبلوغ مستوى التشغيل الكامل كما في البلدان المتقدمة، أو لوجود اختناقات في بعض عوامل الإنتاج (خلل في مرونة الجهاز الإنتاجي)، كما في البلدان المتخلفة².

3- تعريف سعر الصرف:

يمكن تعريف سعر الصرف أنه "سعر تبادل العملات بعضها ببعض"، كما يعرف أنه "عدد الوحدات من العملة الأجنبية للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية أو العكس".

¹ -بن سديرة عمر، بوهزة محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة"حالة الجزائر، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، أيام 08/07 أفريل 2008، ص4.

² -رفيق يونس المصري، أثار التضخم على العلاقات في التعاقدية "المصارف الإسلامية والوسائل المشروعة للحماية"، ط2، دار المكتبي، دمشق، 2009، ص7.

وحسب التعريف الأخير يمكن النظر لسعر الصرف من أحد الزاويتين: من زاوية أولى يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه "عدد الوحدات من العملة الوطنية التي تدفع ثمنًا لوحد واحد من العملة الأجنبية"، ومن زاوية ثانية يمكن النظر إليه باعتباره: عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمنًا لوحد واحد من العملة الوطنية .
إذن فسر الصرف هو "ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما، ببقية عملات دول العالم".

و يتم كتابة تسعيرة العملات الصعبة بطريقتين:

- التسعيرة المؤكدة: حيث أن معظم الدول تبين في تسعيرة الصرف المؤكدة الكمية المتغيرة من الوحدات النقدية الأجنبية المستبدلة بوحد واحد من العملة الوطنية.
- التسعيرة غير مؤكدة: هي الطريقة العكسية للتسعيرة المؤكدة فهي تشير إلى الكمية المتغيرة من الوحدات النقدية الوطنية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية.

4- تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم، كما يعرف كذلك بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة معينة من الزمن، أي أنه زيادة الدخل لدولة معين. ويضيف بعض الكتاب إلى هذا التعريف شرط استمرار هذه الزيادة لفترة طويلة من الزمن، وذلك للتمييز بين النمو والتوسع الاقتصادي (Expansion économique) الذي يتم لفترة قصيرة نسبيًا¹. ويتم قياس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي GDP وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها².

¹ -سيدي محمود ولد سيدي محمد، المشاكل الهيكلية للتنمية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1995، ص 90.

² -عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، مرجع سابق، ص 11.

تقوم الدراسة على دولة واحدة وهي: الجزائر، خلال فترة محل الدراسة (1985م-2013م).
وعليه تستخدم نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

ثانيا: صياغة النموذج المستخدم:

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، إذ يعد من أولى وأهم مراحل بناء النموذج القياسي وشكل الدالة هو كما يلي:

$$fdi = f(inf, exch, gdp)$$

المتغير التابع:

الاستثمار الأجنبي المباشر نرسم له بالرمز $lnfdi_t$.

المتغيرات المستقلة:

$lninf_t$: التضخم.

$lngdp$: النمو الاقتصادي معبرا عنه باجمالي الناتج الحقيقي.

$lnexch_t$: سعر الصرف.

بالنسبة لمتغيرات النموذج فقد استعملنا القيم الحقيقية للمتغيرين وفي شكل اللوغاريتم قصد تقليص تباين هذه السلاسل وتخفيف أثر المشاهدات الشاذة، وكذا الحصول على تقديرات مباشرة للمرونة.

وللقيام بالدراسة التطبيقية يحتاج البحث إلى المعطيات، فلقد تحصلنا على المعطيات السنوية (1985-2013) من البنك الدولي، وخلال هذا الفصل سوف نستعمل الرموز التالية للمتغيرات في برنامج الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية (Eviews 8):

وإجمالاً يأخذ النموذج المستخدم في هذه الدراسة الشكل التالي:

$$\ln fdi_t = \beta_0 + \beta_1 \ln inf_t + \beta_2 \ln exch_t + \beta_3 \ln gdp_t + u_t$$

حيث:

fdi_t : المتغير التابع للاستثمار الأجنبي المباشر.

inf_t : المتغير المستقل التضخم.

$exch_t$: المتغير المستقل سعر الصرف.

gdp_t : متغير مستقل النمو الاقتصادي معبر عنه بإجمالي الناتج الحقيقي.

u_t : حد الخطأ العشوائي.

t: الزمن.

ثالثاً: التوقعات القبلية.

1- نتوقع أن تكون العلاقة طردية بين المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) والمتغير المستقل (النمو الاقتصادي).

2- كما نتوقع كذلك أن تكون العلاقة طردية بين المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) والمتغير المستقل (سعر الصرف).

3- أما فيما يخص المتغير المستقل (التضخم) فننتوقع أن تكون علاقته عكسية بينه وبين المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر).

المطلب الثاني: تقدير النموذج:

قبل تقدير النموذج نحاول استكشاف العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في النموذج:

أولاً: دراسة السببية:

قبل البدء في تقدير النموذج يجب التأكد من وجود علاقة ارتباط سببية بين المتغيرات

المستقلة المتمثلة في (النمو الاقتصادي، سعر الصرف، التضخم) والمتغير التابع المتمثل

في الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول رقم (3-2): يظهر اختبار جرانجر للسببية.

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/21/15 Time: 13:53
Sample: 1985 2013
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LNFDI does not Granger Cause LNXCH LNXCH does not Granger Cause LNFDI	28	7.75580 9.10015	0.0101 0.0058
LNGDP does not Granger Cause LNXCH LNXCH does not Granger Cause LNGDP	28	2.06038 10.6021	0.1636 0.0032
LNINF does not Granger Cause LNXCH LNXCH does not Granger Cause LNINF	28	2.86498 3.07862	0.1030 0.0916
LNGDP does not Granger Cause LNFDI LNFDI does not Granger Cause LNGDP	28	3.97966 7.65861	0.0571 0.0105
LNINF does not Granger Cause LNFDI LNFDI does not Granger Cause LNINF	28	0.04635 3.59454	0.8313 0.0696
LNINF does not Granger Cause LNGDP LNGDP does not Granger Cause LNINF	28	4.97574 1.27458	0.0349 0.2696

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج 8 Eviews .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-2) أنه:

✓ توجد علاقة سببية متبادلة بين المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) والمتغير المستقل (سعر الصرف) عند مستوى معنوية 5% .

✓ توجد علاقة متبادلة بين المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) والمتغير المستقل (النمو الاقتصادي) حيث:

- الاستثمار الأجنبي المباشر يسبب النمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5%.

- النمو الاقتصادي يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى معنوية 10%.

✓ توجد علاقة ذات اتجاه وحيد بين التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر حيث أن التضخم لا يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر أما هذا الأخير فيؤثر على التضخم عند مستوى معنوية 10%.

ثانياً: تقدير النموذج:

يتم تقدير النماذج القياسية الاقتصادية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تعتبر من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لما تتمتع به من خصائص كما سبق توضيحها، وبعد إدخال البيانات ويتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (EViews 8) ، تظهر نتائج تقدير النموذج في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-3): تقدير معادلة الانحدار باستخدام برنامج Eviews.

Dependent Variable: LNFDI				
Method: Least Squares				
Date: 05/20/15 Time: 07:43				
Sample: 1985 2013				
Included observations: 29				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP	4.613092	1.130331	4.081187	0.0004
LNEXCH	1.407845	0.266033	5.291995	0.0000
LNINF	-0.291902	0.210620	-1.385916	0.1780
C	-57.22185	13.66331	-4.187992	0.0003
R-squared	0.882320	Mean dependent var		4.905539
Adjusted R-squared	0.868199	S.D. dependent var		2.709835
S.E. of regression	0.983791	Akaike info criterion		2.932635
Sum squared resid	24.19609	Schwarz criterion		3.121227
Log likelihood	-38.52320	Hannan-Quinn criter.		2.991699
F-statistic	62.48034	Durbin-Watson stat		1.755740
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 8 .

من خلال الجدول رقم نلاحظ مايلي:

$$\ln fdi_t = -57.22185 + 4.613092 \ln gdp_t + 1.407845 \ln exch_t + -0.291902 \ln inf_t + u_t$$

(13.66331) (1.130331) (0.266033) (0.210620)

$$t_{cal/\ln gdp} = 4.081 , t_{cal/\ln exch} = 5.291 , n=29$$

$$R^2=0.882 , \bar{R}^2=0.868 , F_{cal} = 62.480 , D-W = 1.755$$

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم(3-3).

ثالثاً: اختبار معالم النموذج النموذج.

1- الدراسة الاقتصادية للنموذج.

➤ بالنسبة للحد الثابت (B_0)، نلاحظ أن إشارته سالبة، هذا يعني أنه وفي حالة انعدام المتغيرات المستقلة فإن قيمة المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) تقدر بـ -57.22185.

➤ بالنسبة لمعامل النمو الاقتصادي (B_1)، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) والمتغير المفسر (النمو الاقتصادي) وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير النمو الاقتصادي بوحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يتغير إيجاباً بـ 4.613092 وحدة.

➤ بالنسبة لمعامل سعر الصرف (B_2)، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) والمتغير المفسر (سعر الصرف)، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يتغير إيجاباً بـ 1.407845 وحدة.

➤ بالنسبة لمعامل التضخم (B_3)، نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) والمتغير المفسر (التضخم)، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير المتغير المستقل التضخم بوحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يتغير سلباً بـ -0.291902 وحدة.

2-المغنوية الإحصائية لمعالم النموذج: يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(3-4): يبين المغنوية الإحصائية لمعالم للنموذج.

المقدرات	المعاملات	T_{cal}	T_{tab}	Prob
الثابت	(B_0)	-4.811	1.708	0.0001
Ingdp	(B_1)	4.552		0.0001
Inexch	(B_2)	5.554		0.0000
Ininf	(B_3)	-1.385		0.1780

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews 8.

من خلال دراستنا للنموذج من الناحية الاقتصادية يتبين لنا أن كل النموذج مقبول من منطلق النظرية الاقتصادية حيث أن كل من المتغيرين المستقلين (النمو الاقتصادي وسعر الصرف) لهما علاقة طردية مع المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر). أما المتغير (التضخم) فله علاقة عكسية مع المتغير التابع وهذا ما تنص عليه النظرية الاقتصادية. أما من الناحية الإحصائية وبالإعتماد على الجدول رقم فنلاحظ أن كل من المتغيرات المستقلة بما فيها الحد الثابت فكانت كلها ذات معنوية إحصائية إلا التضخم فكان ذو معنوية ضعيفة Prob=0.1780 أكبر من 0.05 وهذا ما يدفع بنا إلى إعادة التقدير للاستثمار الأجنبي المباشر بعد إسقاط متغيرة التضخم من النموذج لعدم معنويتها.

الجدول رقم(3-5): يبين تقدير النموذج بعد إسقاط التضخم باستخدام برنامج Eviews 8.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNGDP	5.038997	1.106847	4.552567	0.0001
LNEXCH	1.477036	0.265893	5.554998	0.0000
C	-63.32271	13.16181	-4.811094	0.0001
R-squared	0.873279	Mean dependent var	4.905539	
Adjusted R-squared	0.863531	S.D. dependent var	2.709835	
S.E. of regression	1.001059	Akaike info criterion	2.937691	
Sum squared resid	26.05509	Schwarz criterion	3.079135	
Log likelihood	-39.59652	Hannan-Quinn criter.	2.981990	
F-statistic	89.58747	Durbin-Watson stat	1.701733	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر من إعداد الطالب بالإعتماد على برنامج Eviews 8.

ومن الجدول رقم(3-5) كانت نتائج تقدير النموذج للاستثمار الأجنبي المباشر على النحو التالي:

$$\ln fdi_t = -63.32271 + 5.038997 \ln gdp_t + 1.477036 \ln exch_t + u_t$$

$$(13.16181) \quad (1.106847) \quad (0.265893)$$

$$t_{cal/\ln gdp} = 4.552, \quad t_{cal/\ln exch} = 5.554, \quad n=29$$

$$R^2=0.873, \quad \bar{R}^2=0.863, \quad F_{cal} = 89.587, \quad D-W = 1.701$$

المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم(3-5).

1- الدراسة الاقتصادية للنموذج:

من خلال الجدول السابق نلاحظ مايلي:

- بالنسبة لمعامل النمو الاقتصادي (B_1)، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) والمتغير المفسر (النمو الاقتصادي)، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث اذا تغير النمو الاقتصادي بوحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يتغير إيجاباً بـ 5.038997 وحدة.
- بالنسبة لمعامل سعر الصرف (B_2)، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) والمتغير المفسر (سعر الصرف)، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث اذا تغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يتغير إيجاباً بـ 1.477036 وحدة.
- بالنسبة للحد الثابت (B_0)، نلاحظ أن إشارته سالبة، هذا يعني أنه وفي حالة انعدام المتغيرات المستقلة فإن قيمة المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) تقدر بـ 63.32271 -.

2- الدراسة الإحصائية:

تستخدم إحصائية ستودنت T لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

$$\begin{cases} H_0: \beta_1 = \beta_2 = \dots = \beta_5 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \dots \neq \beta_5 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت لمعامل لنموذج من خلال الجدول الموالي الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة T_{cal} للمعاملات المقدرة والجدولية T_{tab} وأدنى مستوى معنوية Prob وذلك عند مستوى معنوية 5%.

القيمة الجدولية T_{tab} نستخرجها من جدول ستودنت عند نفس مستوى المعنوية 5% ودرجة حرية $(n-k-1)$ وتساوي $T_{n-k-1}^{\alpha} = 1.706$.
جدول رقم (3-6): نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر.

المقدرات	المعاملات	T_{cal}	T_{tab}	Prob
الثابت	(B_0)	-4.811	1.706	0.0001
Ingdp	(B_1)	4.552		0.0001
Inexch	(B_2)	5.554		0.0000

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (3-6).

من خلال الجدول نلاحظ مايلي:

✓ بالنسبة لمعامل المتغير الثابت (B_0) نلاحظ أن القيمة المحسوبة T_{cal} أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} أي أنه: $T_{cal} > T_{tab}$ وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 أي أن (H_0) معنوي حيث أن أدنى مستوى معنوية $Prob = 0.0001$.

بالنسبة لمعامل المتغير النمو الاقتصادي (B_1) نلاحظ أن القيمة المحسوبة $T_{cal} = 1.70 > T_{tab}$ أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} أي أن: $T_{cal} > T_{tab}$ ولدينا أدنى مستوى معنوي

$Prob = 0.0001$ أقل من 0.05 وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 أي أن (B_1) معنوي، ومنه يمكن القول أن النمو الاقتصادي له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% وبالتالي فإن متغير النمو الاقتصادي يؤثر في المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر. بالنسبة لمعامل المتغير سعر الصرف (B_2) نلاحظ أن القيمة المحسوبة $T_{cal} = 1.706$ أكبر من القيمة الجدولية T_{tab} أي أن: $T_{cal} > T_{tab}$ ولدينا أدنى مستوى معنوي $Prob = 0.0000$ أقل من 0.05 وبهذا سنرفض فرضية العدم H_0 أي أن (B_2) معنوي، ومنه يمكن القول أن متغير سعر الصرف له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% وبالتالي فإن متغير سعر الصرف يؤثر في المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

ولاختبار المعنوية الكلية للنموذج نستعمل معامل التحديد واختبار فيشر المتحصل عليها من الجدول رقم (3-5).

➤ معامل التحديد R^2 :

أن قيمة معامل التحديد محصورة بين $0 < R^2 < 1$ وكلما كانت قيمته أقرب من الواحد كلما كانت أحسن.

لدينا من الجدول أن قيمة $R^2 = 0.873$ وهي قريبة من الواحد مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي أن التغير الحاصل في المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) مفسر بما نسبته 87.3% من التغير في المتغيرات المستقلة (النمو الاقتصادي وسعر الصرف).

➤ اختبار فيشر F.



ويهدف هذا الاختبار إلى معنوية الانحدار ككل من خلال الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1: \beta_0 \neq 0, \beta_1 \neq 0, \beta_2 \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

ولاختبار الفرضيتين لابد من استخراج القيمة الجدولية F_{cal} وذلك عند مستوى معنوية 5% كما هو مبين كالتالي: F_{n-k-1}^k .

$$F_{n-k-1}^k = F_{29-2-1}^2 = F_{26}^2 = 3.37$$

ومنه لدينا قيمة فيشر الجدولية $F_{26}^2 = 3.37$ المقطرة بـ $F_{cal} = 89.587$ مع القيمة الجدولية F_{tab} حيث نجد أن: $F_{tab} = 3.37 < F_{cal} = 89.587$ ومنه نرفض فرضية العدم H_0 والتي تنص على عدم صلاحية النموذج وانعدام المتغيرات المستقلة ما عدا الثابت ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أن النموذج صالح وله معنوية ككل وعدم مساواة المتغيرات المستقلة للصفر.

من خلال الدراسة الاقتصادية والاحصائية للنموذج المقدر نلاحظ أن كل المتغيرات المستقلة (سعر الصرف والنمو الاقتصادي) لها معنوية اقتصادية وإحصائية وأن معامل التحديد في مستواه المطلوب وهو مرتفع كذلك إحصائية فيشر لها معنوية ومنه النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية والاحصائية.

المطلب الثالث: تشخيص النموذج المقدر.

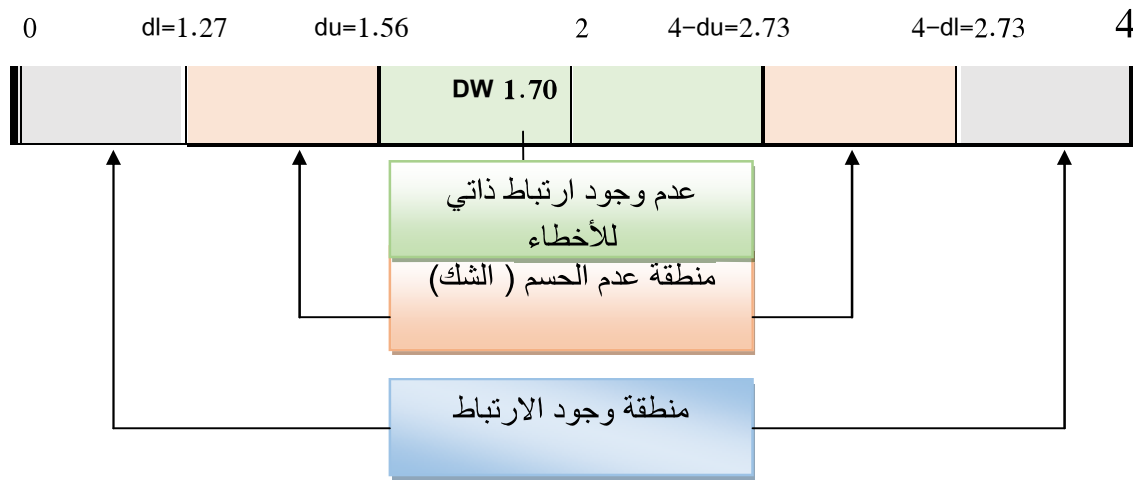
بعد دراسة النموذج من الناحية الإحصائية والاقتصادية والتأكد من معنويته على هذا المستوى من الاختبارات سنقوم بالاختباره من الناحية القياسية لمعرفة ما إذا كان لا يعاني من مشاكل القياس الاقتصادي ولمعرفة ذلك لابد من التطرق إلى الاختبارات التالية:

1- اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء.

وهنا سوف نقوم باختبار النموذج المقدر للكشف عن ما إذا كان هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء وذلك باستخدام اختبار درين واتسون وذلك في ظل الفرضيتين التاليتين:

$$\begin{cases} H_0: P = 0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1: P \neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

ولاختبار الفرضيات السالفة الذكر لا بد من استخراج قيمة D-W المجدولة ومقارنتها بالقيمة المحسوبة حيث نجد قيم كل من du و dl على التوالي واللذان تحددان مناطق الرفض والقبول ما بين القيمتين 0 و 4 كما هو موضح في الشكل التالي:
الشكل رقم (3-3): يوضح تحديد مناطق القبول والرفض لداربين واتسون.



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الشكل رقم (3-1).

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة داربين واتسون $DW = 1.70$ المحسوبة تقع في منطقة عدم وجود ارتباط وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء. يمكن مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (3-4): القيم الحقيقية والمقدرة وبواقي النموذج.



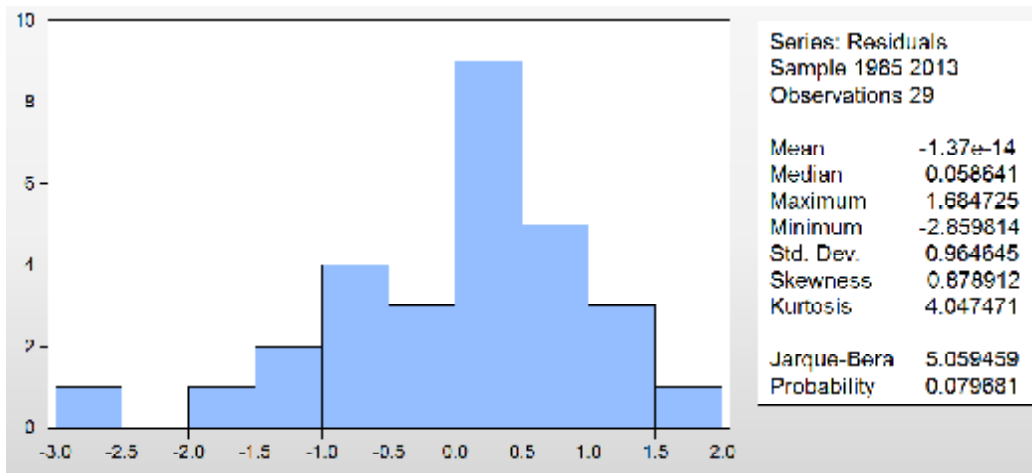
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج 8 Eviews.

حيث يلاحظ من خلال الشكل تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

2- اختبار التوزيع الطبيعي:

نحصل على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر والتي يمكن أن نوضحها بالاستعانة بالبرنامج الاحصائي 8 Eviews في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-5): يبين التوزيع الطبيعي للاخطاء.



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج 8 Eviews.

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول ومن أجل اختبار فرضية العدم نقوم بمقارنة إحصائية Jarque-Bera بقيمة إحصائية كاي مربع (χ^2)، حيث كما يجب الإشارة

هنا لشرط استقلالية المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض لكي لا تحدث مشكلة الازدواج الخطي، والتي لها تأثير سلبي على نتائج التقدير.

لدينا قيمة كاي مربع تساوي $(\chi^2_{0.05}(2) = 5.991)$ وهي أكبر من إحصائية jarque-Bera (5.059) كما يظهر لنا في الشكل رقم (3-3) لذلك فإننا نقبل فرضية العدم القائلة بأن الباقي لها توزيع طبيعي عند مستوى معنوية مقدر بـ 5%.

3- اختبار تجانس التباين:

للكشف عن مدى وجود عدم تجانس التباين نعتمد على اختبار **Breusch** حيث يقدر هذا الاختبار انحدار مساعد بين x_i^2 والمتغيرات المستقلة.

1- اختبار ARCH:

بعد تقدير اختبار **ARCH** لتجانس التباين باستخدام برنامج **views** تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): يبين نتائج اختبار **ARCH**

Heteroskedasticity Test Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	3.998520	Prob. F(2,26)	0.0306
Obs*R-squared	6.821599	Prob. Chi-Square(2)	0.0330
Scaled explained SS	8.355001	Prob. Chi-Square(2)	0.0153

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على برنامج **EvIEWS 8**.

من خلال الجدول رقم نلاحظ أن القيمة المجدولة تقدر بـ $RSS/2 = 6.821$ حيث:

RSS : حجم العينة.

إذا كانت قيمة $SSR/2 > \chi^2_{\alpha,0,05}$ نرفض فرض العدم وتوجد هناك مشكلة عدم ثبات التباين، والعكس صحيح.

4- اختبار مدى استقرار النموذج خلال فترة الدراسة: ولاختبار مدى استقرارية النموذج نأخذ

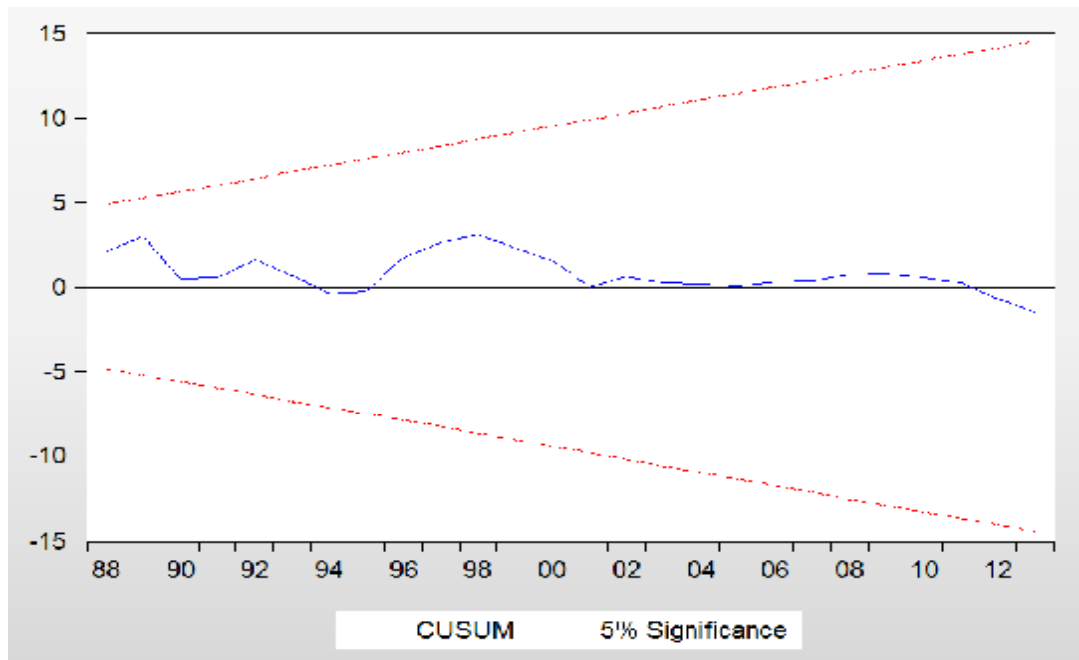
الشكلين التاليين:

الشكل رقم (3-6): يبين اختبار **Recursive Residuals**.



المصدر من اعداد الطائب بالاعتماد على برنامج 8 Eviews.

الشكل رقم (3-7): يبين اختبار CUSUM TSET.



المصدر: من اعداد الطائب بالاعتماد على برنامج 8 Eviews.

حيث تم اعتماد اختبار CUSUM TSET واختبار Recursive Residuals في دراسة ثبات النموذج واتضح أن النموذج يتصف بالثبات في أغلب فترات الدراسة وهذا بناء على ما تم ملاحظته من خلال الرسم البياني. ومنه نقول ان النموذج مستقر ويمكن الاعتماد عليه في تحليل النتائج.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بدراسة أثر النمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1985-2013، وذلك باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي

بهدف معرفة أثر النمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر وقد أدرجنا متغيرات أخرى لإثراء الدراسة من جوانب مختلفة.

حيث تم تحديد النموذج المستخدم ومتغيراته التي تم جمعها من المصادر المتاحة، ثم تم اختبار النموذج المقدر بمختلف الاختبارات الاقتصادية والإحصائية والقياسية، للتأكد من عدم وجود المشاكل التي قد تعاني منها نماذج القياس الاقتصادي.

من خلال هذا النموذج وجدنا الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بالنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة لكنه لم يكن المؤثر الوحيد في الاستثمار الأجنبي المباشر فقد وجدنا أن سعر الصرف أيضا له تأثير على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى القائمين بالسياسات الاقتصادية العمل على تحسين هذه المؤشرات وجعلها أكثر فعالية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغرض الاستفادة من مزاياها.

الختامة

خاتمة:

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة من المواضيع التي تناولها الكثير من المفكرين الاقتصاديين في الماضي والحاضر مع تطلعات مستقبلية لها نظرا لأهميتها البالغة ودراسة مدى تأثيرها وتأثرها بالبيئة المحيطة بها كما أن لها دور فعال في النشاط الاقتصادي. ركزت هذه الدراسة على تقييم أثر بعض مكونات المناخ الاستثماري وخاصة منها النمو الاقتصادي ومدى مساهمتها في استدراج الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر وذلك في ظل التنافس العالمي الذي يمكن وصفه بالحاد من أجل العمل على تركيز هذا النوع من الاستثمارات في كل بلد على أساس ما يمتلكه من حوافز و ضمانات، أو بكل ما له صلة به اهتماما منها بما يمكن أن تحدثه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من تأثيرات إيجابية على المؤشرات الاقتصادية الكلية بصفة مباشرة أو ما يصاحبها من تأثيرات إيجابية أخرى غير مباشرة.

وقبل الخوض في أثار النمو الاقتصادي كان لابد من التطرق إلى أهم التعريفات والمفاهيم الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي وتم التوصل من خلال ذلك إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو امتلاك مستثمر أجنبي لأصول في دولة مضيضة ما سواء كانت ملكية تامة أو جزئية.

وللإحاطة بالموضوع أكثر تناولت هذه الدراسة أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تسعى جميع الدول إلى العمل على تحسينها خاصة الدول النامية منها. فالجزائر بذلت الكثير من الجهود (منح التحفيزات والضمانات وسن القوانين... الخ) من أجل تحسين مناخها الاستثماري للظفر بمميزات هذه الاستثمارات. لكنها لم تتوصل إلى ما كان مرجوا تحقيقه.

ثم تم بناء نموذج قياسي لمعرفة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في الجزائر وذلك خلال الفترة 1985-2013 ومن خلاله تم التوصل إلى أن النمو الاقتصادي له تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر وهناك متغيرات أخرى لابد من مراعاتها.

أولاً: نتائج الدراسة .

1- النتائج النظرية للدراسة:

- ينجذب الاستثمار الأجنبي المباشر أين يوجد نمو الاقتصادي حقيقي مرتفع لأن هذا الأخير يعكس صورة المستوى الاقتصادي للبلد ومدى انعكاسه على دخول الافراد مما يؤدي إلى تشجيع الطلب الفعال وبالتالي خلق فرص استثمارية جديدة يحاول المستثمرين الأجانب اقتناصها. حيث أن الإصلاحات التي قامت بها الجزائر استهدفت تحسين الوضعية الاقتصادية والمعبر عنها بالنمو الاقتصادي. كما نلاحظ أن الدول المتقدمة نالت حصة الأسد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومنه يمكن القول أن النمو الاقتصادي عامل مهم من الممكن الاعتماد عليه في دراسة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالتالي نقبل الفرضية الأولى.

- إن زيادة وتنوع الحوافز والتسهيلات والامتيازات لا يعني أنها تؤدي حتما إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية فالأمر لا يقتصر فقط على منح الحوافز والضمانات، وإنما أيضا إلى تضافرها وتكاتفها مع الظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة. حيث يميل رأس المال الأجنبي إلى التوجه حيث يوجد مناخ اقتصادي وسياسي وقانوني ملائم لاستثماره ويمثل الاستقرار السياسي أهم العوامل التي تبتث الثقة والأمان في العلاقات الاستثمارية. ومنه نقبل الفرضية الثانية.

- أثبتت الدراسة أن المزايا التي منحتها الجزائر للمستثمرين الأجانب ساعدت على تحسين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نسبيا لكن بمجرد تسليط الضوء على حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر وكذا مدى التطور الاقتصادي والاجتماعي الحاصل يمكن القول أن تلك المزايا لم تلعب دورا كبيرا في دفع عجلة التنمية للبلاد وجلب الاستثمارات إليها وذلك يعود لمجموعة من المعوقات: قلة الشفافية، الرشوة... الخ. إذا نقبل الفرضية الثالثة.

- مناخ الاستثمار هو مناخ عام يشمل مجمل الظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه لتوجيه استثماراته إلى بلد دون آخر. فإتباع البلد لسياسات تتغير باستمرار مع تغير الحكومات يدفع المستثمرين الأجانب إلى عدم توجيه استثماراتهم إليها، لأن هؤلاء يتجنبون تلك البلدان التي تتسم حكوماتها بالضعف وسياساتها بالتغير

المستمر لاعتبار أن ذلك يغير من توقعات المستثمر. من هذا المنطلق نقبل الفرضية الرابعة.

2- النتائج القياسية للدراسة:

تعتبر اختبارات السببية من أهم أدوات تحليل القياس الاقتصادي، وتبين من خلال الدراسة القياسية أنه:

توجد سببية متبادلة بين النمو الاقتصادي وسعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث النمو الاقتصادي يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي المباشر يسبب النمو الاقتصادي، وسعر الصرف يسبب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي المباشر يسبب سعر الصرف. هذا يؤكد الفرضيتين الخامسة والسادسة.

أما بالنسبة للتضخم فله علاقة سببية ذات اتجاه وحيد، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة. نرفض الفرضية السابعة.

- ووجدت الدراسة أن النمو الاقتصادي له تأثير موجب ومعنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة. وهذا يثبت صحة الفرضية الثامنة.

- ووجدت الدراسة أن سعر الصرف له تأثير موجب ومعنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة. وهذا يؤكد صحة الفرضية التاسعة.

- وجدت الدراسة أن التضخم له أثر سالب وغير معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة الدراسة وهذا ما أدى إلى إسقاطه من النموذج الأول. وبالتالي نرفض الفرضية العاشرة.

ثانياً: التوصيات.

على ضوء النتائج ومن خلال ما تم ملاحظته عبر مراحل الدراسة ومن أجل إعطاء مجموعة من النقاط التي يجب مراعاتها فإنه يمكننا أن نوصي بما يلي:

- دعم مبادرات ومشاريع الشراكة الثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول والتي من شأنها أن تجعل المستثمر الأجنبي يشعر بالأمن تجاه ممتلكاته.

- تحرير المستثمرين من الإجراءات البيروقراطية، ومحاربتها من خلال تطوير الإدارة و تدعيم سلطة القانون التي تحمي المستثمرين الأجانب من الإجراءات التعسفية و تمكنهم من استرداد حقوقهم بسهولة و سرعة.
- تحقيق الاستقرار في بيئة الاقتصاد الكلي، مع إلغاء القيود الحكومية على إجراءات الاستثمار مثل: القيود على الملكية وتحويل الأرباح وفرص الدخول إلى قطاعات معينة.
- عدم تقييد الاستثمار الأجنبي المباشر بمشاريع معينة حتى تكون هناك حرية للدولة من أجل جذب استثمارات أجنبي متنوعة.

ثالثاً: آفاق الدراسة:

- من هذه الدراسة نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تفيد الموضوع من جوانب أخرى لا تقل أهمية عن الجوانب التي تم عرضها في هذه الدراسة:
- 1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي دراسة قياسية.
 - 2- استخدام المعادلات الآتية في دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.
 - 3- استخدام معطيات كيفية في دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- أحمد أبو الفتوح علي الناقبة، نظرية النقود والأسواق المالية- مدخل حديث، مكتبة الاشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية، 2001.
- 2- اموري هادي كاضم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان الأردن، 2002.
- 3- بوتين محمد، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1994.
- 4- ¹بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2008.
- 5- دومينيك سالفاتور، الإحصاء والاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 1993.
- 6- وليد إسماعيل السيفو وآخرون، مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 7- وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 8- حامد العربي الحضري، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 2000.
- 9- حسني علي خريوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران، عمان، الأردن، 1999.
- 10- حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عما، الأردن، 2009.

- 11- محمد الحناوي و.د.نهال فريد مصطفى ،مبادئ وأساسيات الاستثمار ،المكتب الجامعي الحديث، 2006.
- 12- مروان شموط و.د.كنجو عبود كنجو،أسس الاستثمار ، جامعة القدس المفتوحة ، 2008.
- 13- محمد عبد العزيز عجايبي، النقود والبنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1997.
- 14- محمد قاسم خصاونة ،الاستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر، عمان، الاردن، 2010.
- 15- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة بالإسكندرية، الإسكندرية، 2000.
- 16- محمد بشير عليّة، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، بدون سنة نشر.
- 17- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.
- 18- نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2002.
- 19- سمير محمد عبد العزيز، الاقتصاد القياسي -مدخل في اتخاذ القرارات-،مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998.
- 20- سيدي محمود ولد سيدي محمد، "المشاكل الهيكلية للتنمية"، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1995.
- 21- عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،دون سنة نشر.

- 22- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماتها.شركاتها.تداعياتها)،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 23- عبد السلام أبو قحف، السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب، الإسكندرية، 1989.
- 24- عبد السلام أبوقحف، اقتصاديات الاعمال والاستثمار الدولي، ط1، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، بيروت، 2001.
- 25- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية بالإسكندرية، الإسكندرية، 2000.
- 26- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- 27- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 28- رفيق يونس المصري، أثار التضخم على العلاقات في التعاقدية "المصارف الإسلامية والوسائل المشروعة للحماية"، دار المكتبي، ط2، دمشق، 2009،
- 29- تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي،-دراسة نظرية مدعمة بتمارين، الجزء الأول -، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

الرسائل العلمية:

- 1- طهراوي فريد بن البار محمد ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(1980-1912)-دراسة تحليلية قياسية-، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول: التنمية الصناعية وترقية الاستثمار في الجزائر، يومي 09-10 ديسمبر 2014، ص 6.

- 2- بودخدخ كريم، أثرسياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر 2001-2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، الجزائر، 2009-2010.
- 3- بنابي فتيحة، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، بومرداس، الجزائر، 2008-2009.
- 4- بلال مومو، اثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر للفترة(1990-2011)-، شهادة ماستر اكاديمي، ميدان كلية الاقتصادية والتجارية علوم التسيير، شعبة علوم اقتصادية، تخصص مالية وبنوك، ورقلة، الجزائر، 2012-2013.
- 5- بن داودية وهيبة، واقع وآفاق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (1995-2004) مع التركيز على الجزائر، مصر، المغرب، تونس، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-، الجزائر، 2004-2005.
- 6- برحومة عبد الحميد، الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 وأثرها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2006.
- 7- دلال بن سمينة، تحليل اثر السياسة الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2012-2013.
- 8- دحماني سامية، تقييم المناخ الاستثماري ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر "حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية العشرية 1988-1998"، رسالة

- ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع النفود والمالية، جامعة الجزائر، الجزائر، جوان 2001.
- 9- دواح بلقاسم، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز المجهودات التنموية في الدول النامية (دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس، الأردن، مصر، وتركيا)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، فرع التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009-2010.
- 10- زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة 1980-2009، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013-2014.
- 11- يونس دحماني، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية للواقع والآفاق)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، جوان 2010.
- 12- يحيى سمير، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية حالة الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2004-2005.
- 13- يونس دحماني، إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية للواقع والآفاق)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، الجزائر، جوان 2010.
- 14- كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، تخصص اقتصاد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013.
- 15- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية دولية، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

- 16- مصباح بلقاسم، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة-حالة الجزائر- رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع علوم التسيير، تخصص نفود ومالية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 72.
- 17- مليك محمودي، دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2010، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: علوم تجارية، فرع تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012.
- 18- سحنون فاروق، قياس بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2009-2010.
- 19- سعدي يحيى، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2006-2007.
- 20- سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة-دراسة تحليلية قياسية-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة سطيف، الجزائر، 2009-2010.
- 21- عبد القادر مطاي، الاصلاحات المصرفية ودورها في جذب وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، جوان، 2006.
- 22- عبد الرزاق بن هارون، استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية واثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر-القطاع الزراعي -حالة التمور الجزائرية- رسالة ماستر اكايمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، ورقلة، الجزائر، 2012-2013.

- 23- عمار زودة، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، فرع الإدارة المالية، قسنطينة، الجزائر، 2007-2008.
- 24- عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره على الاقتصاد الجزائري - خلال الفترة-1996 - 2005-، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007-2008.
- 25- قدوري نور الدين، الإصلاحات الجبائية وأهميتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر خلال الفترة1992-2008)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، فرع اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009-2010.
- 26- رتيعة محمد، السياسة الجبائية الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر(1970-2006)، رسالة ماجستير، المعهد الوطني للتخطيط والاحصاء INPS، فرع الطرق الكمية، الجزائر، أكتوبر 2007.
- 27- رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي"دراسة حالة تونس (الجزائر، المغرب)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة باتنة، الجزائر، 2007-2008.
- 28- خير قدور ، الاستثمار الأجنبي في الجزائر بين الإصلاح والواقع، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2002.

المجلات والتقارير:

- 1- بلوج بولعيد "معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، مجلة أقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 4، جامعة قسنطينة، الجزائر ، 2007.
- 2- بن سديرة عمر، بوهزة محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كاستراتيجية للتنمية المستدامة"حالة الجزائر"، المؤتمر العلمي الدولي، التنمية والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، سطيف، أيام 08/07 أفريل 2008، ص4.

- 3- وصاف سعدي، قويدري محمد، واقع مناخ الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 08، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية وكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعتي ورقلة والاغواط، الجزائر، 2008.
- 4- يوسف رشيد، أثر الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد الوطني-حالة الجزائر-، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 5، قسم العلوم التجارية، جامعة مستغانم، الجزائر، 2005، ص 163.
- 5- كمال عايشي، التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة باتنة، الجزائر.
- 6- كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 8، قسم علوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، جانفي 2005.
- 7- لوعيل بلال، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1995-2007)، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 4، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس، الجزائر، ديسمبر 2008.
- 8- محمد طالبي، اثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 06، الجزائر، 2008، ص 32.
- 9- محمد داودي "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد 13، العدد الثاني، الكويت، يوليو 2011.
- 10- محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث ، العدد 10، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.
- 11- محمد داودي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-دراسة قياسية-، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 13، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يوليو 2011.
- 12- مصطفى بودرامة، الاستثمار الأجنبي في الجزائر بين الواقع والمشكلات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 9، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2009، ص 184-185.

- 13- نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2010-2000" مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة الشلف، الجزائر، 2012.
- 14- فاطمة الزهراء زرواط، صارة بورجة، "أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر(دراسة قياسية للفترة الممتدة 1980-2013)", مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، يوليو 2014.
- 15- صالحى مخناش، أثر برنامج دعم النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي، أبحاث المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-1014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 11-12 مارس 2013.
- 16- رايس حدة، كرامة مروى، "تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية- دراسة تحليلية-"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، الجزائر، ديسمبر 2012.
- 17- رايس حدة، كرامة مروى، "تقييم التجربة الجزائرية في مجال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تداعيات الازمة المالية العالمية- دراسة تحليلية-"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، الجزائر، ديسمبر 2012.

الراجع باللغة الأجنبية:

1. Bernard Paulre, La causalité en économie, Economica, 1985 .
2. régis bourbonnais ,économétrie cours et exercices corrigés, 9e édition, dunod, paris, 2015 .
3. AHMED BOUYACOUB : l'investissement étrangers en Algérie (1990-1996), revue- Algérienne d'économie et gestion, université d'Oran, Algérie, n=° 2 Mai 1998 .

القوانين والمراسيم:

- 1- * مرسوم تشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64، 1993.
- 2- * الامر رقم 01-03 المؤرخ في 20 غشت 2001 يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، 2001.

المواقع:

www.indi.dz

<http://www.socr.ucla.edu/applets.dir/t-table.html>

<http://www.normaltable.com/ftable.html>

http://www.jmasi.com/ehsa/correlation/chi_table.htm

www.worldbank.org

الملاحق

الملحق رقم (1):

عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر حسب تصريح الوكالة الوطنية لتطوير
الاستثمار (2002-2014)

السنوات	عدد المشاريع	%	القيمة	%	مناصب العمل	%
20002	495	0,84%	98566	0,95%	29586	3,07%
2003	1628	2,76%	396209	3,82%	34618	3,6%
2004	876	1,49%	241768	2,33%	24892	2,59%
2005	836	1,42%	198839	1,92%	32019	3,33%
2006	2102	3,57%	486035	4,69%	47265	4,91%
2007	4257	7,23%	664782	6,41%	86733	9,01%
2008	6538	11,1%	1327946	12,8%	89594	9,31%
2009	6932	11,77%	439577	4,24%	63488	6,6%
2010	5564	9,45%	379834	3,66%	59134	6,15%
2011	5688	9,66%	1331711	12,84%	124004	12,89%
2012	6077	10,32%	754025	7,27%	76443	7,94%
2013	7991	13,57%	1861048	17,94%	143446	14,91%
2014	9904	16,82%	2192530	21,14%	150959	15,69%
المجموع	58888	100%	10372871	100%	962181	100%
الاستثمار المحلي	58324	%99	8018771	%77	848302	%88
الاستثمار الاجنبي	564	%1	2354099	%23	113879	%12
المجموع	58888	%100	10372871	%100	962181	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار تم الاطلاع يوم 26-04-2015. www.undi.dz

السنة	FDI مليون دولار	FDI %	سعر الصرف	اجمالي الناتج الحقيقي بالمليون د ج	التضخم	الناتج المحلي %	إجمالي الناتج المحلي / مليون د ج
1985	0,39	0,00	5,0278	205549,06	10,482287	3,69	57937,86
1986	5,31	0,00	4,70231667	206371,25	12,3716092	0,40	63696,29
1987	3,71	0,00	4,84974167	204926,66	7,44126091	-0,69	66742,26
1988	13,01	0,02	5,91476667	202877,38	5,91154496	-1,00	59089,06
1989	12,09	0,02	7,60855833	211803,99	9,30436126	4,40	55631,48
1990	0,33	0,00	8,95750833	213498,42	16,6525344	0,80	62045,09
1991	11,63	0,02	18,472875	210936,44	25,8863869	1,20-	45715,36
1992	30	0,06	21,836075	214733,3	31,6696619	1,8	48003,29
1993	13	*	23,3454067	210223,9	20,5403261	2,1-	49946,45
1994	15	*	35,0585008	208331,89	29,0476561	0,89-	42542,57
1995	25	*	47,6627267	216248,5	29,7796265	0,89-	41764,05
1996	270	0,57	54,7489333	225114,68	18,6790759	4,09	46941,49
1997	260	0,53	57,70735	227590,94	5,73352275	1,09	48177,86
1998	606,6	1,25	58,7389583	239198,09	4,95016164	5,10	48187,78
1999	291,6	0,59	66,573875	246852,43	2,64551113	3,20	48640,61
2000	280,1	0,51	75,2597917	252283,19	0,33916319	2,20	54790,05
2001	110,79	2,02	77,2150208	263919,81	4,22598835	-2,00	54744,71
2002	1065	1,87	79,6819	278699,32	1,41830192	1,32	56760,28
2003	633,7	0,93	77,394975	298765,67	4,26895396	8,33	67863,83
2004	881,9	1,03	72,06065	311612,59	3,9618003	12,24	85324,99
2005	1155,99	1,12	73,2763083	329997,74	1,38244657	16,12	103198,65
2006	1841	1,57	72,6466167	335607,7	2,31452409	10,54	117026,65
2007	1686,73	1,24	69,2924	347018,36	3,67382727	6,39	134977,86
2008	2638,6	1,54	64,5828	353958,73	4,86299053	15,76	171000,16
2009	2747,13	2,00	72,6474167	359622	5,73433341	-11,16	137211,79
2010	2300,04	1,42	74,3859833	372569	3,91304348	16,11	161207,30
2011	2571,23	1,29	72,9378833	383001	4,52176466	17,78	199070,86
2012	1500,4	0,73	77,5359667	395640	8,89458529	5,62	204331,01
2013	1689,28	0,80	79,3684	406717,92	3,25368418	2,42	2013

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي تم الاطلاع يوم 25-4-2015.

www.worldbank.org

توزيع الاستثمارات في الجزائر حسب تصريح الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
(2002-2014).

القطاع	عدد المشاريع	%	القيمة	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	9	1,6%	5495	0,23%	619	0,54%
البناء	95	16,84%	59713	2,54%	18675	16,4%
الصناعة	324	57,45%	1613708	68,55%	63928	56,14%
الصحة	6	1,06%	13573	0,58%	2196	1,93%
النقل	10	3,37%	12405	0,53%	1639	1,44%
السياحة	10	1,77%	462619	19,65%	14080	12,36%
الخدمات	100	17,73%	97145	4,13%	11242	9,87%
الاتصالات	1	0,18%	89441	3,8%	1500	1,32%
المجموع	564	100%	2354099	100%	113879	100%
المناطق	عدد المشاوير	القيمة	مناصب العمل			
أوروبا	316	839295	66306			
فيما بها الاتحاد الاوروبي	238	519485	33175			
آسيا	53	115219	7230			
أمريكا	10	63171	2933			
الدول العربية	171	1243455	35060			
أستراليا	1	2974	264			
متعدد الجنسيات	13	89985	2086			
المجموع	564	2354099	113879			

الملحق رقم : (5)

جدول توزيع أستيودنت.

df	$\alpha = 0.1$	0.05	0.025	0.01	0.005	0.001	0.0005
∞	$t_{\alpha}=1.282$	1.645	1.960	2.326	2.576	3.091	3.291
1	3.078	6.314	12.706	31.821	63.656	318.289	636.578
2	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925	22.328	31.600
3	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841	10.214	12.924
4	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604	7.173	8.610
5	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032	5.894	6.869
6	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707	5.208	5.959
7	1.415	1.895	2.365	2.998	3.499	4.785	5.408
8	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355	4.501	5.041
9	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250	4.297	4.781
10	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169	4.144	4.587
11	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106	4.025	4.437
12	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055	3.930	4.318
13	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012	3.852	4.221
14	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977	3.787	4.140
15	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947	3.733	4.073
16	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921	3.686	4.015
17	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898	3.646	3.965
18	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878	3.610	3.922
19	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861	3.579	3.883
20	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845	3.552	3.850
21	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831	3.527	3.819
22	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819	3.505	3.792
23	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807	3.485	3.768
24	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797	3.467	3.745
25	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787	3.450	3.725
26	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779	3.435	3.707

27	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771	3.421	3.689
28	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763	3.408	3.674
29	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756	3.396	3.660
30	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750	3.385	3.646
60	1.296	1.671	2.000	2.390	2.660	3.232	3.460
120	1.289	1.658	1.980	2.358	2.617	3.160	3.373
∞	1.282	1.645	1.960	2.326	2.576	3.091	3.291

تم الاطلاع يوم 20-05-2015 <http://www.socr.ucla.edu/applets.dir/t-table.html>

الملحق رقم (4): يوضح جدول درين واطسون.

n	k=1		k=2		K=3		k=4		k=5	
	d ₁		d ₁	d ₂	d ₁	d ₂	d ₁	d ₂	d ₁	d ₂
15	1.08	1.36	0.95	1.54	0.82	1.75	0.69	1.97	0.56	2.21
16	1.10	1.37	0.98	1.54	0.86	1.73	0.74	1.93	0.62	2.15
17	1.13	1.38	1.02	1.54	0.90	1.71	0.78	1.90	0.67	2.10
18	1.16	1.39	1.05	1.53	0.93	1.69	0.82	1.87	0.71	2.06
19	1.18	1.40	1.08	1.53	0.97	1.68	0.86	1.85	0.75	2.02
20	1.20	1.41	1.10	1.54	1.00	1.68	0.90	1.83	0.79	1.99
21	1.22	1.42	1.13	1.54	1.03	1.67	0.93	1.81	0.83	1.96
22	1.24	1.43	1.15	1.54	1.05	1.66	0.96	1.80	0.86	1.94
23	1.26	1.44	1.17	1.54	1.08	1.66	0.99	1.79	0.90	1.92
24	1.27	1.45	1.19	1.55	1.10	1.66	1.01	1.78	0.93	1.90
25	1.29	1.45	1.21	1.55	1.12	1.66	1.04	1.77	0.95	1.89
26	1.30	1.46	1.22	1.55	1.14	1.65	1.06	1.76	0.98	1.88
27	1.32	1.47	1.24	1.56	1.16	1.65	1.08	1.75	1.01	1.86
28	1.33	1.48	1.26	1.56	1.18	1.65	1.10	1.74	1.03	1.85
29	1.34	1.48	1.27	1.56	1.20	1.65	1.12	1.74	1.05	1.84
30	1.35	1.49	1.28	1.57	1.21	1.65	1.14	1.74	1.07	1.83
31	1.36	1.50	1.30	1.57	1.23	1.65	1.16	1.73	1.09	1.83
32	1.37	1.50	1.31	1.57	1.24	1.65	1.18	1.73	1.11	1.82
33	1.38	1.51	1.32	1.58	1.26	1.65	1.19	1.73	1.13	1.81
34	1.39	1.51	1.33	1.58	1.27	1.65	1.21	1.73	1.15	1.81
35	1.40	1.52	1.34	1.58	1.28	1.65	1.22	1.73	1.16	1.80
36	1.41	1.52	1.35	1.59	1.29	1.65	1.24	1.72	1.18	1.80
37	1.42	1.53	1.36	1.59	1.31	1.66	1.25	1.72	1.19	1.80
38	1.43	1.54	1.37	1.59	1.32	1.66	1.26	1.72	1.21	1.79
39	1.43	1.54	1.38	1.60	1.33	1.66	1.27	1.72	1.22	1.79
40	1.44	1.54	1.39	1.60	1.34	1.66	1.29	1.72	1.23	1.79
45	1.48	1.57	1.43	1.62	1.38	1.67	1.34	1.72	1.29	1.78
50	1.50	1.59	1.46	1.63	1.42	1.67	1.38	1.72	1.34	1.77
55	1.53	1.60	1.49	1.64	1.45	1.68	1.41	1.72	1.38	1.77
60	1.55	1.62	1.51	1.65	1.48	1.69	1.44	1.73	1.41	1.77
65	1.57	1.63	1.54	1.66	1.50	1.70	1.47	1.73	1.44	1.77
70	1.58	1.64	1.55	1.67	1.52	1.70	1.49	1.74	1.46	1.77
75	1.60	1.65	1.57	1.68	1.54	1.71	1.51	1.74	1.49	1.77
80	1.61	1.66	1.59	1.69	1.56	1.72	1.53	1.74	1.51	1.77
85	1.62	1.67	1.60	1.70	1.57	1.72	1.55	1.75	1.52	1.77
90	1.63	1.68	1.61	1.70	1.59	1.73	1.57	1.75	1.54	1.78
95	1.64	1.69	1.62	1.71	1.60	1.73	1.58	1.75	1.56	1.78
100	1.65	1.69	1.63	1.72	1.61	1.74	1.59	1.76	1.57	1.78

المصدر: مليك محمدي، دراسة قياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1990-2010، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص: علوم تجارية، فرع تقنيات كمية للتسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012.

الملحق رقم (5).

جدول توزيع فيشر.

/	df ₁ =1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	12	15	20	24	120	inf
df ₂ =1	161.4	199.5	215.7	224.6	230.2	234.0	236.8	238.9	240.5	241.9	243.9	245.9	248.0	249.1	253.3	254.3
2	18.51	19.00	19.16	19.25	19.30	19.33	19.35	19.37	19.38	19.40	19.41	19.43	19.45	19.45	19.49	19.50
3	10.13	9.552	9.277	9.117	9.014	8.941	8.887	8.845	8.812	8.786	8.745	8.703	8.660	8.639	8.549	8.526
4	7.709	6.944	6.591	6.388	6.256	6.163	6.094	6.041	5.999	5.964	5.912	5.858	5.803	5.774	5.658	5.628
5	6.608	5.786	5.409	5.192	5.050	4.950	4.876	4.818	4.772	4.735	4.678	4.619	4.558	4.527	4.398	4.365
6	5.987	5.143	4.757	4.534	4.387	4.284	4.207	4.147	4.099	4.060	4.000	3.938	3.874	3.841	3.705	3.669
7	5.591	4.737	4.347	4.120	3.972	3.866	3.787	3.726	3.677	3.637	3.575	3.511	3.445	3.410	3.267	3.230
8	5.318	4.459	4.066	3.838	3.688	3.581	3.500	3.438	3.388	3.347	3.284	3.218	3.150	3.115	2.967	2.928
9	5.117	4.256	3.863	3.633	3.482	3.374	3.293	3.230	3.179	3.137	3.073	3.006	2.936	2.900	2.748	2.707
10	4.965	4.103	3.708	3.478	3.326	3.217	3.135	3.072	3.020	2.978	2.913	2.845	2.774	2.737	2.580	2.538
11	4.844	3.982	3.587	3.357	3.204	3.095	3.012	2.948	2.896	2.854	2.788	2.719	2.646	2.609	2.448	2.404
12	4.747	3.885	3.490	3.259	3.106	2.996	2.913	2.849	2.796	2.753	2.687	2.617	2.544	2.505	2.341	2.296
13	4.667	3.806	3.411	3.179	3.025	2.915	2.832	2.767	2.714	2.671	2.604	2.533	2.459	2.420	2.252	2.206
14	4.600	3.739	3.344	3.112	2.958	2.848	2.764	2.699	2.646	2.602	2.534	2.463	2.388	2.349	2.178	2.131
15	4.543	3.682	3.287	3.056	2.901	2.790	2.707	2.641	2.588	2.544	2.475	2.403	2.328	2.288	2.114	2.066
16	4.494	3.634	3.239	3.007	2.852	2.741	2.657	2.591	2.538	2.494	2.425	2.352	2.276	2.235	2.059	2.010
17	4.451	3.592	3.197	2.965	2.810	2.699	2.614	2.548	2.494	2.450	2.381	2.308	2.230	2.190	2.011	1.960
18	4.414	3.555	3.160	2.928	2.773	2.661	2.577	2.510	2.456	2.412	2.342	2.269	2.191	2.150	1.968	1.917
19	4.381	3.522	3.127	2.895	2.740	2.628	2.544	2.477	2.423	2.378	2.308	2.234	2.156	2.114	1.930	1.878
20	4.351	3.493	3.098	2.866	2.711	2.599	2.514	2.447	2.393	2.348	2.278	2.203	2.124	2.082	1.896	1.843
21	4.325	3.467	3.072	2.840	2.685	2.573	2.488	2.420	2.366	2.321	2.250	2.176	2.096	2.054	1.866	1.812
22	4.301	3.443	3.049	2.817	2.661	2.549	2.464	2.397	2.342	2.297	2.226	2.151	2.071	2.028	1.838	1.783
23	4.279	3.422	3.028	2.796	2.640	2.528	2.442	2.375	2.320	2.275	2.204	2.128	2.048	2.005	1.813	1.757
24	4.260	3.403	3.009	2.776	2.621	2.508	2.423	2.355	2.300	2.255	2.183	2.108	2.027	1.984	1.790	1.733
25	4.242	3.385	2.991	2.759	2.603	2.490	2.405	2.337	2.282	2.236	2.165	2.089	2.007	1.964	1.768	1.711
26	4.225	3.369	2.975	2.743	2.587	2.474	2.388	2.321	2.265	2.220	2.148	2.072	1.990	1.946	1.749	1.691
27	4.210	3.354	2.960	2.728	2.572	2.459	2.373	2.305	2.250	2.204	2.132	2.056	1.974	1.930	1.731	1.672
28	4.196	3.340	2.947	2.714	2.558	2.445	2.359	2.291	2.236	2.190	2.118	2.041	1.959	1.915	1.714	1.654
29	4.183	3.328	2.934	2.701	2.545	2.432	2.346	2.278	2.223	2.177	2.104	2.027	1.945	1.901	1.698	1.638
30	4.171	3.316	2.922	2.690	2.534	2.421	2.334	2.266	2.211	2.165	2.092	2.015	1.932	1.887	1.683	1.622
40	4.085	3.232	2.839	2.606	2.449	2.336	2.249	2.180	2.124	2.077	2.003	1.924	1.839	1.793	1.577	1.509

الملاحق

60	4.001	3.150	2.758	2.525	2.368	2.254	2.167	2.097	2.040	1.993	1.917	1.836	1.748	1.700	1.467	1.389
120	3.920	3.072	2.680	2.447	2.290	2.175	2.087	2.016	1.959	1.910	1.834	1.751	1.659	1.608	1.352	1.254
inf	3.842	2.996	2.605	2.372	2.214	2.099	2.010	1.938	1.880	1.831	1.752	1.666	1.571	1.517	1.221	1.000

<http://www.normaltable.com/ftable.html>

تم الاطلاع يوم 20-05-2015

الملحق رقم(6): جدول توزيع كاي مربع.

DF	P										
	0.995	0.975	0.20	0.10	0.05	0.025	0.02	0.01	0.005	0.002	0.001
1	0.0000393	0.000982	1.642	2.706	3.841	5.024	5.412	6.635	7.879	9.550	10.828
2	0.0100	0.0506	3.219	4.605	5.991	7.378	7.824	9.210	10.597	12.429	13.816
3	0.0717	0.216	4.642	6.251	7.815	9.348	9.837	11.345	12.838	14.796	16.266
4	0.207	0.484	5.989	7.779	9.488	11.143	11.668	13.277	14.860	16.924	18.467
5	0.412	0.831	7.289	9.236	11.070	12.833	13.388	15.086	16.750	18.907	20.515
6	0.676	1.237	8.558	10.645	12.592	14.449	15.033	16.812	18.548	20.791	22.458
7	0.989	1.690	9.803	12.017	14.067	16.013	16.622	18.475	20.278	22.601	24.322
8	1.344	2.180	11.030	13.362	15.507	17.535	18.168	20.090	21.955	24.352	26.124
9	1.735	2.700	12.242	14.684	16.919	19.023	19.679	21.666	23.589	26.056	27.877
10	2.156	3.247	13.442	15.987	18.307	20.483	21.161	23.209	25.188	27.722	29.588
11	2.603	3.816	14.631	17.275	19.675	21.920	22.618	24.725	26.757	29.354	31.264
12	3.074	4.404	15.812	18.549	21.026	23.337	24.054	26.217	28.300	30.957	32.909
13	3.565	5.009	16.985	19.812	22.362	24.736	25.472	27.688	29.819	32.535	34.528
14	4.075	5.629	18.151	21.064	23.685	26.119	26.873	29.141	31.319	34.091	36.123
15	4.601	6.262	19.311	22.307	24.996	27.488	28.259	30.578	32.801	35.628	37.697
16	5.142	6.908	20.465	23.542	26.296	28.845	29.633	32.000	34.267	37.146	39.252
17	5.697	7.564	21.615	24.769	27.587	30.191	30.995	33.409	35.718	38.648	40.790
18	6.265	8.231	22.760	25.989	28.869	31.526	32.346	34.805	37.156	40.136	42.312
19	6.844	8.907	23.900	27.204	30.144	32.852	33.687	36.191	38.582	41.610	43.820
20	7.434	9.591	25.038	28.412	31.410	34.170	35.020	37.566	39.997	43.072	45.315
21	8.034	10.283	26.171	29.615	32.671	35.479	36.343	38.932	41.401	44.522	46.797
22	8.643	10.982	27.301	30.813	33.924	36.781	37.659	40.289	42.796	45.962	48.268
23	9.260	11.689	28.429	32.007	35.172	38.076	38.968	41.638	44.181	47.391	49.728
24	9.886	12.401	29.553	33.196	36.415	39.364	40.270	42.980	45.559	48.812	51.179
25	10.520	13.120	30.675	34.382	37.652	40.646	41.566	44.314	46.928	50.223	52.620
26	11.160	13.844	31.795	35.563	38.885	41.923	42.856	45.642	48.290	51.627	54.052
27	11.808	14.573	32.912	36.741	40.113	43.195	44.140	46.963	49.645	53.023	55.476
28	12.461	15.308	34.027	37.916	41.337	44.461	45.419	48.278	50.993	54.411	56.892
29	13.121	16.047	35.139	39.087	42.557	45.722	46.693	49.588	52.336	55.792	58.301
30	13.787	16.791	36.250	40.256	43.773	46.979	47.962	50.892	53.672	57.167	59.703

http://www.jmasi.com/ehsa/correlation/chi_table.htm

تم الاطلاع يوم 20-05-2015

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر النمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 1985-2013 وذلك لتحديد العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر واشتملت الدراسة على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي، التضخم، سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر).

تمت دراسة المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر والعوامل المحددة لهما في الفصل الأول ومن ثم تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 في الفصل الثاني.

أما الفصل الثالث والأخير فقد خصص لدراسة تطبيقية حيث تم استخدام أساليب القياس الاقتصادي وقد خلصت الدراسة إلى أن للنمو الاقتصادي أثر موجب ومعنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وأثر موجب ومعنوي لسعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر. أما التضخم فكانت له علاقة سببية ذات اتجاه وحيد حيث أن الاستثمار الأجنبي يؤثر على التضخم في الجزائر خلال الفترة (1985-2013).

Notre etud a Pour objectif de montrer l'impact de la croissance sur l'investissement étrangers direct en Algérie durant la période de 1985-2013 cela est pour préciser les facteurs attractifs de l'investissement étrangers direct cette étude contient quelques variables de macro économie (croissance économique - l'inflation- taux de change et l'investissement étrangers direct).

Dans le premier volet on a étudié les concepts élémentaires de la croissance économique et l'investissement étrangers direct et les facteurs qui les précisent, puis l'analyse de la réalité de l'investissement étrangers direct et la croissance économique en Algérie puis 1990 jusqu'a 2013, dans le deuxième volet.

Dans le troisième volet, on a le consacre pour l'étude pratique dont on a utilisé des méthodes pour la mesure économique. Comme conclusion on a trouve que la croissance économique a un impact positif et immatériel sur l'investissement étrangers direct, et un impact positif et immatériel pour le taux de change sur l'investissement étrangers direct.

Pour l'inflation, il a une relation de cause a un seul sens dont l'investissement étrangers direct sur l'inflation en Algérie pendant la période (1985-2013).